

Distr.
GENERAL

A/49/635
3 November 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والأربعون
البند ١٠٠ (ج) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الانسان: حالات حقوق الانسان وتقارير المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الانسان في كمبوديا

توصيات الممثل الخاص المعني بحالة حقوق الانسان
في كمبوديا ودور مركز حقوق الانسان في مساعدة
الحكومة الكمبودية والشعب الكمبودي في تعزيز وحماية
حقوق الانسان

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٥	١-٥	أولا - مقدمة
٦	٦-١١	ثانيا - البعثات التي قام بها الممثل الخاص للأمين العام إلى كمبوديا
٨	١٢	ثالثا - بعثة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الانسان إلى كمبوديا
٨	١٣	رابعا - تعاون الحكومة
٩	١٤-٣١	خامسا - التحديات المستمرة التي تواجه الحالة الأمنية
٩	١٦-١٨	ألف - الهجمات التي تشنها الحكومة على معاقلي الجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية
١٠	١٩-٢٠	باء - استئناف الحرب بصورة شاملة
١١	٢١	جيم - الألغام الجديدة التي بثها كلا الجانبين

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
١١	٢٢-٢٥	دال - نواحي النقص الخطيرة للقوات المسلحة الكمبودية الملكية
١٢	٢٦-٢٩	هاء - آثار ذلك على حقوق الانسان
١٣	٣٠-٣١	واو - عدم الاستقرار السياسي والتحديات التي تواجه الأمن
		سادسا - الجرائم والانتهاكات والهجمات التي يقوم بها أعضاء حزب كمبوتشيا
١٤	٣٢-٤٥	الديمقراطية "الخمير الحمر"
١٤	٣٣	ألف - حالات الاختفاء القسري
١٤	٣٤-٣٦	باء - اختطاف الأجانب
١٥	٣٧	جيم - استمرار ارتكاب الجرائم والتجاوزات والاعتداءات
١٦	٣٨-٤٠	دال - "التطهير الإثني"
		هاء - مراكز الاحتجاز في المناطق التي يسيطر عليها الجيش الوطني
١٧	٤١-٤٥	لكمبوتشيا الديمقراطية
١٨	٤٦	سابعا - التوصيات المتعلقة بحقوق الانسان
١٩	٤٧-٦١	ثامنا - الاجراءات المتخذة بشأن التقرير الأول
٢٣	٦٢-١٠٧	تاسعا - معلومات مستكملة بشأن قضايا منتقاة لحقوق الانسان
٢٣	٦٢-٦٧	ألف - التعليم بما في ذلك التثقيف القانوني
٢٤	٦٨-٦٩	باء - الحق في العمل
٢٤	٧٠	جيم - الحق في البيئة وفي التنمية المستدامة
٢٥	٧١-٧٤	دال - القوانين والممارسات الجديدة
٢٦	٧٥-٨٢	هاء - المحاكم واستقلالها
٢٩	٨٣-٨٧	واو - العسكريون وحقوق الانسان
٣٠	٨٨-٩٢	زاي - السجون وظروف الاعتقال
٣٢	٩٣-٩٨	حاء - وسائل الاعلام وحرية التعبير

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٣٥	طاء - قانون الهجرة والأقليات ٩٩-١٠١
٣٦	ياء - حقوق الانسان المتعارف عليها دوليا ١٠٢-١٠٣
٣٧	كاف - المنظمات غير الحكومية ١٠٤-١٠٧
٣٨	عاشرا - التوصيات ١٠٨-١٨٥
٣٨	ألف - الحق في الصحة ١٠٨-١١١
٣٩	باء - الحقوق الثقافية ١١٢-١١٣
٣٩	جيم - التعليم، بما في ذلك التعليم القانوني ١١٤-١٢٠
٤٠	دال - الحق في العمل ١٢١-١٢٣
٤١	هاء - الحقوق المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة ١٢٤
٤٢	واو - القوانين والممارسات الجديدة ١٢٥-١٣١
٤٤	زاي - الاستقلال القضائي وسيادة القانون ١٣٢-١٤١
٤٦	حاء - المحاكمة العادلة والعلنية ١٤٢-١٤٤
٤٧	طاء - الحق في الاستئناف والمراجعة ١٤٥-١٤٧
٤٨	ياء - الشرطة والعسكريون ١٤٨-١٥١
٤٩	كاف - السجون ومراكز الاحتجاز الأخرى ١٥٢-١٦١
٥٢	لام - قانون الصحافة وحرية التعبير ١٦٢-١٦٦
٥٣	ميم - حق الفرد في أن ينتخب ١٦٧
٥٣	نون - الفئات الضعيفة ومن بينها النساء والأطفال وكبار السن والأقليات
	سين - اللجنة المعنية بحقوق الانسان وبتسلم شكاوى من الجمعية الوطنية
٥٦	١٧٣-١٧٤
٥٧	عين - التصديق والابلاغ بموجب الصكوك الدولية ١٧٥-١٧٧
٥٧	فاء - المسائل الأمنية ١٧٨-١٨٠
٥٨	صاد - الدعم والمساعدات التقنية الجارية ١٨١-١٨٥

المحتوياتالفقرات الصفحةالمرفقات

الأول - برنامج البعثة الثانية للممثل الخاص للأمين العام المعني بحالة حقوق الانسان في كمبوديا (٢٦-٢٨ أيار/مايو ١٩٩٤)	٦١
الثاني - برنامج البعثة الثالثة للممثل الخاص للأمين العام المعني بحالة حقوق الانسان في كمبوديا (١٦-٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٤)	٦٢
الثالث - التوصيات المتعلقة بحقوق الانسان - ١٩٩٤	٦٦
الرابع - توصيات بشأن الألغام البرية	٦٩

أولا - مقدمة

١ - رحبت الجمعية العامة، في قرارها ١٥٤/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، المعنون "حالة حقوق الانسان في كمبوديا" بالانتخابات التي جرت في أيار/مايو ١٩٩٣ وتولي حكومة مملكة كمبوديا مقاليد السلطة. وبعد أن أحاطت الجمعية العامة علما بقرار لجنة حقوق الانسان ٦/١٩٩٣ المؤرخ ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٣، رحبت بإقامة وجود تنفيذي في كمبوديا لمركز حقوق الانسان التابع للأمانة العامة من أجل:

(أ) إدارة تنفيذ برامج المساعدة التعليمية والتقنية وبرنامج الخدمات الاستشارية وتأمين استمرارها؛

(ب) مساعدة حكومة كمبوديا التي ستنشأ بعد الانتخابات بناء على طلبها، في الوفاء بالتزاماتها بموجب صكوك حقوق الانسان التي انضمت اليها مؤخرا، بما في ذلك إعداد التقارير التي ستقدم الى لجان الرصد ذات الصلة؛

(ج) تقديم الدعم لجماعات حقوق الانسان الحسنة النية في كمبوديا؛

(د) المساهمة في إنشاء و/أو تقوية المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الانسان؛

(هـ) الاستمرار في المساعدة في صياغة وتنفيذ تشريعات لتعزيز وحماية حقوق الانسان؛

(و) الاستمرار في المساعدة في تدريب المسؤولين عن إقامة العدل؛

٢ - كذلك طلبت الجمعية العامة الى الأمين العام أن يعمل على ضمان حماية حقوق الانسان لجميع السكان في كمبوديا.

٣ - وتجدر الإشارة الى أنه عملا بطلب لجنة حقوق الانسان في قرارها ٦/١٩٩٣ تأمين وجود مستمر لحقوق الانسان في كمبوديا بعد انتهاء ولاية سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، عن طريق جملة أمور منها الوجود التنفيذي لمركز حقوق الانسان، قام المركز بإنشاء مكتب كمبوديا التابع له في بنوم بنه في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣.

٤ - وفي القرار نفسه، رحبت الجمعية العامة بقيام الأمين العام (في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣) بتعيين ممثل خاص معني بحقوق الانسان في كمبوديا، هو جستيس مايكل كيربي من استراليا، لأداء المهام المبينة في قرار لجنة حقوق الانسان ٦/١٩٩٣. وتتضمن هذه المهام ما يلي:

(أ) الإبقاء على اتصال مع حكومة كمبوديا وشعبها؛

(ب) توجيه وتنسيق وجود الأمم المتحدة في مجال حقوق الانسان في كمبوديا؛

(ج) مساعدة الحكومة في تعزيز وحماية حقوق الانسان؛

وطلبت الجمعية العامة أيضا الى الأمين العام أن يقدم تقريرا الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين عن دور مركز حقوق الانسان في مساعدة الحكومة الكمبودية والشعب الكمبودي في تعزيز وحماية حقوق الانسان، وعن أية توصيات يقدمها الممثل الخاص بشأن المسائل التي تقع داخل إطار ولايته.

٥ - وهذا التقرير مقدم وفقا لهذا الطلب. وهو يتألف من جزأين، يتضمن الأول تقرير وتوصيات الممثل الخاص، ويتضمن الثاني، الوارد في إضافة لهذه الوثيقة (A/1994/635/Add.1)، أنشطة مركز حقوق الانسان في كمبوديا.

ثانيا - البعثات التي قام بها الممثل الخاص للأمين العام الى كمبوديا

٦ - قام الممثل الخاص بأول بعثة الى كمبوديا في الفترة من ٢١ الى ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وكما طلبت لجنة حقوق الانسان في قرارها ٦/١٩٩٣، قدم الممثل الخاص تقريرا الى اللجنة في دورتها الخمسين في شباط/فبراير ١٩٩٤^(١). ويحتوي التقرير على معلومات أساسية عن كمبوديا والتطورات السياسية التي جرت خلال عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣؛ وتحليل لحالة حقوق الانسان في كمبوديا؛ ومعلومات مفصلة عن برنامج ونتائج البعثة الأولى التي اضطلع بها الممثل الخاص؛ والاستنتاجات والتوصيات التي قدمها الممثل الخاص الى حكومة كمبوديا بشأن عدد من قضايا حقوق الانسان. وقام مركز حقوق الانسان بترجمة التقرير الى اللغة الخميرية حيث تم تعميمه على نطاق واسع على الادارات الحكومية والمنظمات غير الحكومية الكمبودية والأفراد المهتمين.

٧ - ويستند هذا التقرير الى الاستنتاجات التي توصل اليها الممثل الخاص في بعثته الثانية والثالثة الى كمبوديا وكذلك على ملاحظاته الجارية والى المعلومات المقدمة من مكتب كمبوديا التابع لمركز حقوق الانسان.

٨ - وقد قام الممثل الخاص بزيارة كمبوديا للمرة الثانية في الفترة من ٢٦ الى ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٤. وفي تلك المناسبة، اجتمع مع وزيرى العدل والإعلام الكمبوديين، ورئيس الجمعية الوطنية بالإنابة، ورئيس لجنة حقوق الانسان وتلقي الشكاوى التابعة للجمعية الوطنية، والخبير القانوني الملحق بمجلس وزراء حكومة كمبوديا. واجتمع أيضا مع ممثل الأمين العام في كمبوديا، السيد بني ويديوتو، وممثلي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى التي تقع مقارها في كمبوديا ومع ممثلي الهيئات الدبلوماسية والمنظمات غير

الحكومية الكمبودية المعنية بحقوق الانسان ورابطة الصحفيين الخمير. وقام الممثل الخاص أيضا بزيارة سجن الشرطة القضائية في بنوم بنه وأجرى مشاورات مع موظفي مكتب مركز حقوق الانسان في كمبوديا.

٩ - ثم سافر الممثل الخاص الى جنيف حيث حضر، في الفترة من ٢٩ أيار/مايو الى ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤، اجتماعا للمقررين والممثلين الخاصين والخبراء ورؤساء الأفرقة العاملة التابعة للجنة حقوق الانسان لبحث المسائل ذات الاهتمام المشترك من أجل تنفيذ ولاياتهم وسبل تعزيز التنسيق بين مختلف الاجراءات. واجتمع مع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الانسان، والأمين العام المساعد لحقوق الانسان، وموظفي مركز حقوق الانسان، واجتمع أيضا مع عدد من الوفود المهمة وأجرى مشاورات مع ممثلي هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها العاملة في كمبوديا فضلا عن المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الكمبودية الممثلة في جنيف. وقد تبين أن النهج الذي يتبعه الممثل الخاص فيما يتصل ببعثاته الى جنيف ودورة لجنة حقوق الانسان، والممثل في التشاور مع طائفة واسعة من الوكالات الدولية (الحكومية وغير الحكومية على حد سواء)، المهمة بحقوق الانسان في كمبوديا و/أو العاملة في مجال تلك الحقوق، نهج مفيد لأغراض: (أ) تشجيع وتيسير تبادل المعلومات بصورة منتظمة بشأن أنشطة حقوق الانسان التي تم تنفيذها أو المزمع تنفيذها في كمبوديا؛ (ب) تعزيز التنسيق والتعاون، وبخاصة في منظومة الأمم المتحدة؛ (ج) استرعاء انتباه الممثل الخاص لقضايا حقوق الانسان في كمبوديا المتصلة بولايته والتي تجدد اهتماما خاصا من قبل المجتمع الدولي.

١٠ - واضطلع الممثل الخاص ببعثته الثالثة في الفترة من ١٦ الى ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٤. وسافر الممثل الخاص الى محافظتي كومبونج سوم (سيهانوكفيل) وباتامبانغ حيث قام بزيارة محاكم وسجون هاتين المحافظتين واجتمع مع القضاة والمدعين العامين وشرطة المحافظتين والمحافظين والسلطات المحلية الأخرى. وفي السجون، أجرى مناقشات مكثفة مع السجناء بشأن أحوال احتجازهم. واجتمع أيضا مع المنظمات غير الحكومية الكمبودية المعنية بحقوق الانسان التي لديها مكاتب على مستوى المحافظات. وفي باتامبانغ، كرس الممثل الخاص اهتماما خاصا لمسألة الألغام الأرضية وعقد جلسات إعلامية مع أفرقة متخصصة وقضى يوما واحدا مع فريق لإزالة الألغام كان في حالة عمل. وتم، أثناء البعثة، تنظيم زيارة استغرقت يوما واحدا للمشردين من أصل فييتنامي في تشري ثوم، على الحدود مع فييت نام. وكان في صحبة الممثل الخاص ممثل الأمين العام في كمبوديا وممثلو مركز حقوق الانسان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي ولجنة الصليب الأحمر الدولية والرابطة الكمبودية لتعزيز وحماية حقوق الانسان والمعهد الكمبودي لحقوق الانسان، والرابطة الفيتنامية والصحافة الدولية والكمبودية، فضلا عن مسؤولين من حكومة كمبوديا.

١١ - وفي بنوم بنه، عقد الممثل الخاص اجتماعات مع وزير الخارجية، ووزير الدولية لشؤون المرأة، والمسؤولين بوزارة الداخلية، وأعضاء لجان الشؤون التشريعية والداخلية وحقوق الانسان والتعليم والصحة التابعة للجمعية الوطنية. وعقدت اجتماعات عديدة، جماعية وفردية، مع ممثلي الهيئات الدبلوماسية في بنوم بنه، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الكمبودية المعنية بحقوق

الانسان، بما في ذلك الأفرقة المتخصصة المعنية بالأقليات والمرأة والمسنين فضلا عن الجماعات الدينية. وأجرى الممثل الخاص مشاورات مكثفة مع موظفي مركز حقوق الانسان. وقام، أثناء بعثته، بعقد مؤتمر صحفي بشأن مسألة الألغام الأرضية كما شارك في مناقشة أجراها فريق بشأن حقوق الانسان مع ممثلي المجتمع الدولي والكمبودي. ويرد في المرفقين الأول والثاني لهذا التقرير برنامج تفصيلي للبعثتين الثانية والثالثة.

ثالثا - بعثة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الانسان إلي كمبوديا

١٢ - قام السيد خوسيه أيا لا - لاسو، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الانسان، بزيارة كمبوديا في الفترة من ٢٤ الى ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٤. واجتمع المفوض السامي، بصحبة الممثل الخاص للأمين العام المعني بحقوق الانسان في كمبوديا، مع رئيس الدولة بالإنابة ورئيس الوزراء. وقد تم تنظيم اجتماع مشترك بين الوزارات لم يسبق له مثيل، ضم وزيري الإعلام والعدل، والوزيرين المشاركين للداخلية والدفاع، وممثلا لوزارة الخارجية، لبحث قضايا حقوق الانسان ذات الاهتمام المشترك بالنسبة للوزارات الممثلة. وبحث المفوض السامي مسألة تشغيل مكتب كمبوديا التابع لمركز حقوق الانسان، وبرنامج التعاون التقني الذي يقوم المركز بتنفيذه مع الحكومة، وحماية حقوق الانسان في كمبوديا، بما في ذلك توفير ضمانات فعالة لحرية التعبير واستقلال القضاء ودور العسكريين في الحالات الأخيرة لانتهاكات حقوق الانسان وأحوال السجون ومعالجة الذين من أصل فييتنامي. واجتمع المفوض السامي أيضا مع المنظمات غير الحكومية الكمبودية المعنية بحقوق الانسان وممثلي وكالات الأمم المتحدة في كمبوديا وأعضاء الصحافة الدولية والكمبودية وموظفي مركز حقوق الانسان (يرد برنامج زيارة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الانسان في الوثيقة (A/49/635)، المرفق الثاني)).

رابعا - تعاون الحكومة

١٣ - وفي جميع الاجتماعات التي عقدت مع وزراء وكبار موظفي حكومة كمبوديا، وأعضاء الجمعية الوطنية، والشرطة وسلطات السجون، بما في ذلك الاجتماعات التي تمت على صعيد المحافظات، أعرب الممثل الخاص عن بالغ تقديره لما أبدته السلطات الكمبودية من تفتح في الاعتراف بالصعوبات التي لا تزال تواجه كمبوديا في كفالة تعزيز وحماية حقوق الإنسان وفقا للدستور والمعايير الدولية لحقوق الإنسان الملزمة لكمبوديا وقوانين البلد. وقد تم الاعتراف، من منظور حقوق الإنسان، بنواحي النقص في النظام القانوني الكمبودي وفي النظام الوطني لإقامة العدل، بدون استثناء، في جميع الاتصالات التي أجراها الممثل الخاص مع المسؤولين الكمبوديين. كما تم الاعتراف صراحة بالمشاكل التي تكتنف احترام حقوق الإنسان بسبب عدم الاستقرار السياسي المستمر وتدهور الحالة الأمنية وتدخل القوى العسكرية في المجالات المدنية وصعوبة تأكيد حكم القانون. كذلك أعرب المفوض السامي، أثناء زيارته لكمبوديا، عن تقديره لروح الصراحة والتعاون التي أبدتها السلطات الكمبودية. وأعرب الممثل الخاص عن تقديره وامتنانه لهذا الموقف من جانب حكومة كمبوديا. ويشكل الاعتراف بالمشاكل المحددة أول خطوة على طريق حل

تلك المشاكل. وسيواصل الممثل الخاص تقديم مساعدته للإسهام في نجاح الجهود التي تبذلها الحكومة لضمان الحماية الكاملة لحقوق الإنسان في كمبوديا.

خامسا - التحديات المستمرة التي تواجه الحالة الأمنية

١٤ - منذ بداية عام ١٩٩٤، أدى استئناف القتال مع حزب كمبوتشيا الديمقراطية والجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية^(٢) في محافظات عديدة والنزاعات بين الحزبين الرئيسيين للحكومة الائتلافية وبينهما وبين الملك، الى ازدياد زعزعة الاستقرار السياسي وما صاحب ذلك من تدهور للحالة الأمنية في البلد. وقد بلغت هذه التوترات أوجها في أوائل تموز/يوليه بحدوث ما وصف رسميا بـ "بمحاولة الانقلاب العسكري الفاشلة". وبالطبع أثرت هذه الأحداث في مناخ الثقة والأمل الذي ساد في الحكومة والمجتمع بعد الانتخابات التي جرت في أيار/مايو ١٩٩٣. كما أعادت مشاعر التشكك وعدم اليقين، وفي بعض الحالات، الخوف.

١٥ - وفي أعقاب تشكيل الحكومة الوطنية الملكية الكمبودية الحديثة الانتخاب في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، شدد الجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية ضغوطه العسكرية على أهداف حكومية في غربي كمبوديا في محاولة لتعزيز قدرته على المساومة وفرض حل تفاوضي يتم بموجبه إدماج هذا الجيش في الحكومة بغير حاجة الى تقديم تنازلات حيوية. وقد رفضت الحكومة هذه المطالب. وجرت اتصالات بين الحكومة والملك نوردوم سيهانوك وحزب كمبوتشيا الديمقراطية^(٣) في بانكوك وبكين على غير طائل، بسبب المواقف التي لا يمكن التوفيق بينهما للأطراف المعنية. وفي غضون ذلك، تضمنت أعمال العنف التي قام بها المفاويز نسف عدد كبير من الجسور، معظمها في غربي كمبوديا، وشن هجمات على مكاتب إدارة القرى والمجتمعات المحلية والشرطة أو المكاتب العسكرية. كذلك تم القيام بهجمات قاتلة عديدة على قطارات مدنية ولا يزال الفيتناميون يشكلون ضحايا للعنف العنصري.

ألف - الهجمات التي تشنها الحكومة على معازل الجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية

١٦ - ردا على الضغوط العسكرية المتعاضمة للجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية، قامت القوات المسلحة الكمبودية الملكية التي شكلت حديثا بشن هجمومين رئيسيين في كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ١٩٩٤. وكانت هذه الهجمات تهدف الى الاستيلاء على معقلين رئيسيين للجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية: قيادتها الشمالية في مقاطعة اطونغ فينغ (محافظة سيم ريب - أوتدار ميانشي)، وبايلين، وهي مقر القيادة التعبوية منذ عام ١٩٩٢. أما الأخيرة في مدينة إقليمية تقع في منطقة غنية بالأحجار الكريمة بالقرب من الحدود مع تايلند. وتقع على بعد ٧٠ كيلومترا جنوب غربي باتامبانغ، وهي ثاني أكبر مدينة في البلد، وكان قد استولى عليها الجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية في أواخر عام ١٩٩٠.

١٧ - ولم تستول القوات الحكومية مطلقاً على اظونغ فينغ، بل استولت على بايلين، ولكن لفترة قصيرة، فني غضون أسابيع قليلة، أعاد الجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية تجميع قواته وقام بشن هجوم مضاد واستعاد مواقعه وأجبر القوات المسلحة الكمبودية الملكية على الانسحاب. ولأول مرة منذ الاستيلاء على بايلين في أواخر عام ١٩٩٠، تقدمت الوحدات الأمامية للجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية الى موقع يبعد ١٣ كيلومتراً من باتامبانغ على الطريق الرئيسي ١٠. غير أن تقدمهم قد صدته في نهاية الأمر القوات المسلحة الكمبودية الملكية التي ردت المغاورين تدريجياً نحو بايلين. وفي الهجوم المضاد، أفادت تقارير بأن الطائرات العمودية الحكومية قامت بقصف بايلين بالقنابل. ومن الناحية العسكرية البحتة، كانت النتيجة الصافية لهذه الهجمات الحكومية هي استعادة الوضع السابق.

١٨ - ولم تحقق الحكومة فوائد تذكر، هذا إذا حققت أي شيء على الإطلاق، من هذه المبادرات العسكرية، بل على العكس، فإن هذه المبادرات أدت، من النواحي البشرية والسياسية والعسكرية والاقتصادية، الى إلحاق ضرر بليغ بالرؤية الداخلية والخارجية للحكومة وقواتها المسلحة. فعلى الصعيد المحلي، أسفرت هذه الهجمات عن مقتل ما يقدر بحوالي ٥٠٠ من الجنود الحكوميين وإصابة ما يزيد على ١٠٠٠ جندي آخر بجروح، دون تحقيق أي مكسب عسكري أو إقليمي أو سياسي أو اقتصادي، في نهاية المطاف. ومن الناحية المالية، كلفت الحكومة ما يقدر بعدة ملايين من الدولارات. كما أسهمت في تفاقم التوترات الداخلية داخل الأحزاب في الحكومة الائتلافية وفيما بينها. وفي الخارج، عكست هذه الهجمات صورة لبلد ينغمس مرة أخرى في الحرب، مع ما تتركه من آثار على السياحة والمساعدة الإنمائية الخارجية والاستثمارات.

باء - استئناف الحرب بصورة شاملة

١٩ - تمثلت أكثر الآثار المباشرة للعمليات المذكورة آنفاً على الحالة الأمنية في تكثيف الحرب. وكان القتال يسير بمستوى منخفض نسبياً بعد الانتخابات نتيجة للانضباط العسكري النسبي من جانب كلا الطرفين حين كانت تجري اتصالات ومناورات بين المغاوير والحكومة. وفي رد مباشر على هجمات القوات المسلحة الكمبودية الملكية، قام حزب كمبوتشيا الديمقراطية بإعادة حشد قواته واستئناف أنشطته العسكرية في جميع أنحاء البلد. وكانت هذه الأنشطة تستهدف زعزعة الإدارة الحكومية في القرى والمجتمعات المحلية والاستعاضة عنها بسلطة سياسية تقع تحت سيطرة المغاوير. وقد أكد توقف محادثات السلم في أيار/مايو ١٩٩٤، واعتماد القانون الخاص بإبطال عصابة "كمبوتشيا الديمقراطية" في تموز/يوليه (انظر الفقرات ٧٢ الى ٧٤). وتوجيه الحكومة الى وفد حزب كمبوتشيا الديمقراطية في فنوم بنه بمغادرة البلد، ما حدث من تمزق وعودة كمبوديا الى مستوى للقتال يقارب المستوى الذي كان سائداً قبل وقف إطلاق النار في أوائل عام ١٩٩١.

٢٠ - وتبين مؤشرات من طرفي النزاع أن المقاتلين والمدنيين قد سئموا الحرب ولا يرون أي سبب لمواصلة القتال. ولا تزال المؤشرات الواردة من المناطق الواقعة تحت سيطرة الجيش الوطني لكمبوديا

الديمقراطية تبين أن السكان هناك، الذين لا يزالون أسرى الى حد كبير، يرغبون رغبة جادة في العودة الى قراهم. ونظرا لأن القرى تقع في مناطق تسيطر عليها الحكومة، تشير التقارير الى أن كثيرا من القرويين يخشون من الانتقام لدى عودتهم وغير متيقنين من قدرتهم على إيجاد قطع أراض لبناء مساكن واكتساب الرزق. وفي غضون ذلك، لا يزال المدنيون في المناطق يشكلون مصدرا للقوى العاملة اللازمة للمغاورين. ويستخدمهم المغاورون على هواهم للخدمة في العمليات العسكرية.

جيم - الألغام الجديدة التي بثها كلا الجانبين

٢١ - أدى تجدد القتال في غرب كمبوديا إلى إتاحة المجال لقيام كلا جانبي النزاع، ببث ألغام جديدة مضادة للأفراد. وتصدق هذه الحالة بصفة خاصة على مقاطعة راتاناك مونديل، وهي أشد مناطق الألغام كثافة في المحافظة. واضطر ما يقدر بـ ٤٠ ٠٠٠ من سكان المقاطعة إلى إخلاء قراهم فرارا من القتال الذي أسفر عن خراب المنطقة برمتها تقريبا، وقد التمس هؤلاء السكان بالإضافة إلى آخرين المأوى بصورة مؤقتة في ضواحي باتمبانغ وعلى طول طرق المحافظة. واقترنت عودة السكان التدريجية إلى ما تبقى من قراهم بعد القتال، بمصرع وجرح عديد من القرويين نتيجة للألغام المزروعة حديثا. وقد تحدث الممثل الخاص إلى كثير من هؤلاء السكان خلال بعثه الثالثة.

دال - نواحي النقص الخطيرة للقوات المسلحة الكمبودية الملكية

٢٢ - كشفت الهجمات التي قامت بها القوات المسلحة الكمبودية الملكية في آتلونغ فنج وبايلين (انظر الفقرات ١٦ - ١٨ أعلاه) عن وجود عيوب هيكلية خطيرة في تلك القوات، كان لها آثار مباشرة على حالة حقوق الإنسان في كمبوديا. وتشمل هذه العيوب سوء التنظيم والتخطيط والتدريب والقيادة نسبيا. وأدى هذا في ميدان القتال إلى فقدان كثير من الأرواح أو تعريضها للخطر بشكل غير ضروري.

٢٣ - وشملت أوجه الضعف الخطيرة أيضا ما أفادت به التقارير من تفشي الفساد داخل القوات المسلحة. ومن مظاهر ذلك الفساد الأعداد الكبيرة للجنود الوهميين، الذين يتسلم رواتبهم آخرون. فالجنود الذين يتقاضون أجرا ضئيلا بصورة عامة، لا يتلقون مرتباتهم من ضباطهم لأشهر عديدة. وتفيد التقارير بأن قادة الوحدات هم الذين يتولون دفع رواتب الجنود.

٢٤ - وتشمل العيوب، حسب ما أوردته التقارير، تورط كبار الضباط العسكريين في المناطق والمحافظات ووحداتهم في أنشطة إجرامية. وقد اتضح هذا في محافظة باتمبانغ التي أديرت فيها مراكز احتجاز سرية استخدمت لاحتجاز المدنيين المختصين لابتزاز أموالهم وتأكيد السلطة غير الشرعية، وإعدام أولئك المحتجزين. ويدعى أيضا بأن هؤلاء الضباط يقومون بإدارة شبكات للعب القمار والدعارة، فضلا عن نقاط تفتيش غير رسمية لتحصيل الضرائب على طول الطرق السريعة الرئيسية والمجاري المائية.

٢٥ - وتتجلى هذه المشاكل الهيكلية أيضا في تضخم أعداد الضباط في القوات المسلحة الكمبودية الملكية. فيقدر أن ٦٠ في المائة من القوات التي يبلغ قوامها ١٢٠ ٠٠٠ جندي، من الضباط ذوي الرتب المتوسطة والعالية. وتشمل الرتب الأخيرة ما يربو على ٢ ٠٠٠ جنرال.

هاء - آثار ذلك على حقوق الإنسان

٢٦ - إن هذه المظاهر لها آثار خطيرة على حالة حقوق الإنسان في كمبوديا. فقد تورط أفراد عسكريون في عدد كبير من انتهاكات حقوق الإنسان في شتى أنحاء البلد. وقد تضمنت أحداث جرت مؤخرا تهديدات للقضاة بالقتل، وضغوط على محاكم في بنوم بنه، وسيهانوكفيل، وباتمبانغ، وشن هجوم على سجن في محافظة باتمبانغ لتأمين الإفراج عن جندي مدان؛ واختطاف وإعدام مدنيين لأغراض الابتزاز في مرافق الاعتقال السرية؛ وتكرر حالات الإعدام بإجراءات موجزة القرويين الذين يعارضون أو يحاولون مقاومة الانتهاكات التي يقوم بها الجيش؛ فضلا عن الموجة الأخيرة من التجنيد العسكري الإجباري في كثير من مقاطعات محافظتي باتمبانغ وبانتني ميانتشيه.

٢٧ - وتجسد هذه الأنشطة وضع لا يزال يتمتع فيه أفراد القوات المسلحة في كمبوديا، في حالات كثيرة، بسلطات واسعة وغير مقيدة فعليا لاعتقال الأشخاص واحتجازهم بل إعدامهم دون اكتراث بالقوانين القائمة، بما في ذلك الأنظمة الداخلية للجيش، فضلا عن حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني. وفي أجزاء كثيرة من البلد تعاني يوميا المجتمعات القروية المحرومة من أي التجاء للحماية المدنية من "قانون البندقية". وتبين الأدلة التي جمعها مركز حقوق الإنسان في محافظات عديدة أن الشرطة والسلطات المدنية والمحاكم والقضاة كثيرا ما يملكهم الخوف، ولا يستطيعون اتخاذ تدابير فعالة أو أية تدابير أخرى لكبح ممارسات الانتهاكات والممارسات العشوائية التي يقوم بها العسكريون، وحملهم على الخضوع لسلطة القانون.

٢٨ - ويعزز احتدام القتال مع الجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية في عديد من محافظات الخط الأمامي نفوذ الجيش الذي كثيرا ما يطبق نظاما لحكم عسكري فعلي في هذه المناطق. وقد يزيد ذلك الوضع تعقيدا من جراء اعتماد الجمعية الوطنية في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٤ للقانون الذي يحظر مجموعة "كمبوتشيا الديمقراطية". ولا يتضمن هذا القانون أي تعريف لمن يعد عضوا في مجموعة كمبوتشيا الديمقراطية المحظورة. ومن الناحية العملية قد يزيد ذلك من تعزيز صلاحيات وسلطة العسكريين. ورغم التعديلات العديدة التي تنص على توفير ضمانات ضد تنفيذ القانون بصورة مفرطة أو جائرة، عند أي استئناف للعمليات العسكرية، فإن هذا القانون لو نفذ ربما يسفر عن اتساع نطاق عمليات اعتقال واحتجاز الأشخاص الذين يشتبه في أنهم من مؤيدي "الخمير الحمر" أو المتعاطفين معهم. وسيكون من الضروري أن يقوم الممثل الخاص ومركز حقوق الإنسان برصد هذه الحالة بدقة والإبلاغ عنها بصورة فعالة. (انظر الفقرتين ١٢٧ و ١٢٨ أدناه).

٢٩ - وقد أثار مرسوم وقعه في ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٤ رئيسا الوزراء المشاركين مخاوف من زيادة تعزيز النفوذ الاقتصادي ومن ثم السياسي للقوات العسكرية داخل الحكومة. فقد ألغى المرسوم جميع الإجراءات التي كانت قائمة من قبل، والتي كانت موضوعا لتكفل سيطرة الحكومة المركزية على صادرات الخشب. ويسند المرسوم إلى وزارة الدفاع مسؤولية السيطرة على صادرات وإيرادات الخشب، واعتماد إجراءات جديدة (انظر الفقرة ٧٨ أدناه). وتفيد التقارير بأن الحكومة ألغت هذا المرسوم في مطلع آب/أغسطس ١٩٩٤.

واو - عدم الاستقرار السياسي والتحديات التي تواجه الأمن

٣٠ - في الفترة من أيار/مايو وما بعدها أخذ المناخ السياسي في بنوم بنه في التدهور. وقد أدى فشل محادثات السلم في بيونغ يانغ في أواخر أيار/مايو، وإخفاق مسعى الملك في التأثير على سياسات الحكومة، والتوترات المتزايدة ذات الصلة داخل الأحزاب التي تشكل الحكومة، وفيما بين هذه الأحزاب، إلى إضافة عدم التيقن السياسي إلى عدم الاستقرار الذي سببه استئناف القتال في محافظات عديدة. فقد ظهرت مجددا التصدعات الناجمة عن النزاعات بين الفصائل داخل الحزبين الرئيسيين في الائتلاف^(٤). واتضح ذلك من الأحداث التي وقعت في ٦ تموز/يوليه ١٩٩٤، والتي وصفت رسميا بأنها "محاولة انقلاب فاشلة". وقد ألقي القبض في أعقاب ذلك على ٣ ضباط شرطة من ذوي الرتب العالية، بما في ذلك وزير الداخلية والأمن الوطني السابق، ووكيل وزارة الداخلية، وضابط شرطة رفيع الرتبة، إلى جانب ١٤ من رعايا تايلند اشتبه في تورطهم في المحاولة. وقد سُمح لشخص آخر مشتبه فيه وهو الأمير نور دوم شاكرابونغ، ابن الملك سيهانوك بمغادرة البلد. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان قد تم الإفراج عن ٥ من الأربعة عشرة تايلنديا المشتبه فيهم. ولا يزال ١٢ شخصا الآخرين مشتبه فيهم، بمن فيهم ٩ من رعايا تايلند عمليا في الحبس الإنفرادي دون أن توجه أي تهمة رسمية لهم.

٣١ - وليس من شأن عوامل عدم الاستقرار هذه أن تفضي إلى إقامة مؤسسات ترمي إلى إعادة حكم القانون وتكفل حماية حقوق الإنسان الأساسية في كمبوديا. فهي لا تزال تشكل تحديا رئيسيا للحالة الأمنية في كمبوديا. كما أنها تتيح مجالا لاحتمال تقليص الحقوق والحريات التي اكتسبت مؤخرا. ويتضح ذلك من القيود التي فرضتها الحكومة على الصحافة في تموز/يوليه بعد الإبلاغ عن "الانقلاب الفاشل" والتوترات الداخلية المزعومة داخل الحكومة. وهذه التدابير التي شملت حبس رئيس تحرير صحيفة شعبية، وممارسة ضغوط مباشرة على صحف عديدة، أسكتت بصورة كبيرة الصحافة الكمبودية تجاه هذه القضايا. وإلى أن تتم تسوية تلك التوترات بصورة سلمية، فإنها ستظل تقوض بصورة خطيرة ما تحقق من نتائج ايجابية خلال الفترة الانتقالية، والجهود التي تضطلع بها الحكومة منذ تكوينها من أجل تعزيز احترام حقوق الإنسان.

سادسا - الجرائم والانتهاكات والهجمات التي يقوم
بها أعضاء حزب كمبوتشيا الديمقراطية
"الخمير الحمر"

٣٢ - رداً على الهجمات التي شنتها القوات المسلحة الكمبودية الملكية على قواعد الجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية في اطلونغ وبايلين، تفيد التقارير بأن القيادة العليا للجيش الوطني وجهت وحداتها الميدانية في جميع أنحاء البلد بالاستعداد لمرحلة جديدة من الحرب ضد الحكومة. وتفيد التقارير بأن الجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية قام بإعادة تعبئة قواته، وتجنيد مقاتلين جدد، وزيادة حجم وحداته القديمة، واستئناف أنشطته العسكرية والسياسية التقليدية. وتضمنت تلك الأنشطة بصفة رئيسية زعزعة الإدارة السياسية والأمنية للحكومة على مستوى القرى والمجتمعات المحلية عن طريق الهجمات العسكرية والاستعاضة عن تلك الإدارة بسلطة سياسية تقع تحت سيطرته - وعملاً باستراتيجيته الرامية إلى عزل المحافظات الغربية، سعى الجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية إلى قطع خطوط الاتصال والتشويش عليها. وقد أسفر ذلك عن نسف جسور عديدة على طول الطريقتين الرئيسيتين ٥ و ٦، وزرع الألغام، وشن هجمات على القوافل البرية والقطارات المدنية. كذلك قام الجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية بتصعيد حملته العنصرية (الرامية فعليا إلى "التطهير الإثني") ضد المدنيين الفيتناميين.

ألف - حالات الاختفاء القسري

٣٣ - في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، قامت عناصر من الجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية باختطاف ١٧ جندياً على الأقل من الفرقة ١ التابعة للقوات المسلحة الوطنية لتحرير شعب الخمير، المتمركزين في سوك سان في محافظة بورسات الغربية، بينما كانوا يقومون بإخلاء قاعدتهم السابقة للانضمام من جديد للقوات الحكومية. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٤، عندما استعادت القاعدة، قام الجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية بإلقاء القبض على فريق يتألف من ١٩ شرطياً أرسلوا إلى بايلين من باتمبانغ. ولم يظهر أي من هذين الفريقين من الأشخاص مرة أخرى منذ اختفائهم. ويخشى أن يكونوا قد أعدموا.

باء - اختطاف الأجانب

٣٤ - يبدو أن اختطاف المواطنين الأجانب، ولا سيما المواطنين الغربيين، أصبح سمة جديدة لأنشطة الجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية. وليس من الواضح بعد أن كانت عمليات الاختطاف هذه تعكس سياسة مدبرة مركزياً أم أنها وليدة مبادرات محلية. كما أنه ليس واضحاً إن كانت هذه السياسة، في حالة وجودها تتضمن طلب الفدية و/أو إعدام المختطفين. وحتى الآن، لم يكن أي من الضحايا هدفاً سياسياً بمعنى الكلمة.

٣٥ - وخلال الفترة الانتقالية، اختطفت وحدات من الجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية عددا من موظفي الأمم المتحدة الذين توغلوا، دون إذن، في مناطق خارج سيطرة الأمم المتحدة. وأطلق سراحهم جميعا فيما بعد سالمين. وقد بينت الأدلة المتوافرة آنذاك أنه لا توجد سياسة تقضي بإعدام الموظفين المختطفين التابعين لسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا. وهناك أربع مجموعات من الأجانب معلوم أنها اختطفت في كمبوديا منذ مطلع عام ١٩٩٤. ويمكن بشكل قاطع نسب عمليتين فقط من عمليات الاختطاف هذه إلى الجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية. وهاتان العمليتان هما اختطاف عاملة إغاثة تابعة للمنظمة الدولية لتوفير الغذاء للجوع في نيسان/أبريل ١٩٩٤، واختطاف ثلاثة سياح، من مواطني استراليا والمملكة المتحدة وفرنسا، عقب شن هجوم على قطار في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٤. أما عاملة الإغاثة، وهي من رعايا الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها بعد أن احتجزت لمدة ٤٠ يوما أطلق سراحها لقاء كمية كبيرة من المعونات. وفي الحالة الثانية، اختطف السياح الثلاثة في سياق كمين نصب لقطار مدني وأسفر عن مصرع ١٦ راكبا. ووقعت عمليتا الاختطاف كلتاهما في مقاطعة كامبوت، ونفذتها فيما يبدو عناصر من الفرقة ٤٠٥ التابعة للجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية. وفي كلتا الحالتين طلب الخاطفون فدية لقاء إطلاق سراح الرهائن. وفي الحالة الثالثة، اختطف مواطنان استراليان ومواطن من المملكة المتحدة في شمال سيهانوكفيل يوم ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٤. ولا تزال هناك شكوك حقيقية بشأن هوية المسؤولين عن عملية الاختطاف، وإن كان موظفو وزارة الداخلية المسؤولون عن التحقيق قد اتهموا اللواء رقم ٢٧ التابع للجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية، الذي يعمل في تلك المنطقة. غير أنه لم تقدم أدلة قاطعة تؤيد هذا الادعاء. ولم يتم إثبات أن الجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية مسؤول عن اختطافهم واختفائهم. ولم يشاهد الضحايا الثلاث منذ اختطافهم. وفي الحالة الرابعة، أبلغ عن اختفاء زوجين بلجيكيين في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٤ قرب الحدود التايلندية مقابل مقاطعة بريه فيهير. ولا يعرف شيء عن مصيرهما منذ اختطافهما.

٣٦ - وهذا النشاط الجديد، إذا تأكد وجوده وتبين أنه يعكس تعليمات مركزية، سيمثل خطوة خطيرة أخرى في حملة الجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية ضد الدعم الأجنبي المقدم لكمبوديا. ومن المرجح أن يثني هذا النشاط عن تقديم المساعدة الأجنبية للحكومة والسياحة والمستثمرين. كما أنه يعوق العمل الإنمائي البالغ الأهمية المضطلع به في الأرياف. وهو يبين ويؤكد أيضا ما يبدو أنه تطور تدريجي لأنشطة العديد من الوحدات الميدانية التابعة للجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية نحو اللصوصية. وهناك أدلة متزايدة على أن هجمات الجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية على القرى والعشائر، أو على القطارات، يصحبها في كثير من الأحيان، إن لم يكن بانتظام، نهب لممتلكات القرويين أو الركاب.

جيم - استمرار ارتكاب الجرائم والتجاوزات والاعتداءات

٣٧ - منذ رحيل سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا وتشكيل الحكومة الائتلافية الجديدة، وقعت حوادث عديدة شملت على وجه التأكيد ارتكاب جرائم وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان توجد أدلة إيجابية على أن الوحدات الميدانية التابعة للجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية متورطة فيها. ويشمل ذلك الزعم

بأنه قد تم إعدام جنود أسروا أثناء القتال والمذبحة التي راح ضحيتها مدنيون فييتناميون. وتوجد أدلة أيضا على تورط الوحدات التابعة للجيش الوطني لكمبودشيا الديمقراطية في اغتصاب القرويات، وبث الألغام المضادة للأفراد، واستخدام تلك الوحدات للمجتمعات القروية كدروع بشرية لحماية نفسها من القصف المعادي. واستؤنف منذ بداية السنة التجنيد الإجباري لعتل الأرز والذخيرة. وفي حالة واحدة على الأقل، ادعي أن عدة مقاتلين من الجيش الوطني لكمبودشيا الديمقراطية أعدمهم قادتهم لأسباب لا تزال غامضة.

دال - "التطهير الإثني"

٣٨ - لا تزال الحملة العنصرية التي يشنها الجيش الوطني لكمبودشيا الديمقراطية ضد المدنيين الفيتناميين في كمبوديا مستمرة بلا هوادة. ويبدو أنها صعدت منذ بداية عام ١٩٩٤. ويجب أن تكون تلك الحملة موضعا لاهتمام المجتمع الدولي واستنكاره. وتواصل إذاعة حزب كمبودشيا الديمقراطية بث برامج يومية تتحدث عن استمرار "الاستعمار" المزعوم لكمبوديا من جانب المستوطنين الفيتناميين. وتتهم الإذاعة "الشيوعيين الفيتناميين" و "عملائهم الفيتناميين" في بنوم بنه بإرسال مئات الآلاف من المستوطنين الجدد إلى كمبوديا لضم كمبوديا و "تدمير الأمة الخميرية والقضاء على العرق الخميري". وتزعم الإذاعة أن "٤ ملايين" فييتنامي استوطنوا في كمبوديا حتى الآن وأن "الاستعمار" مستمر. وتبث الإذاعة نداءات مثيرة تحرض المستمعين على الثورة ضد الفيتناميين.

٣٩ - وأبلغ عن وقوع ما يزيد على ست هجمات على مجتمعات فييتنامية في الأشهر الأخيرة، أسفرت عن مصرع ما لا يقل عن ٢٤ قرويا وجرح كثيرين غيرهم. وفي معظم الحالات، كانت وحدات الجيش الوطني لكمبودشيا الديمقراطية مسؤولة بصفة مباشرة عن هذه الهجمات. وفي أكبر هجمة من هذه الهجمات، التي وقعت في ٩ نيسان/أبريل في قرية بيم سو، بدائرة سا - أنغ بمقاطعة كاندال، قتل عمدا أثناء الليل ١٣ قرويا، منهم ٩ أطفال، وجرح ٢٥ آخرون، كثير منهم من الأطفال. وعلى الرغم من أنه لا يمكن اتهام الجيش الوطني لكمبودشيا الديمقراطية بالاشتراك مباشرة في هذه المجزرة، فإن الأدلة المتاحة تشير إلى احتمال أن مرتكبي الهجوم نفذوه بالنيابة عن ذلك الجيش. وقد اعتقل سبعة أشخاص اشتبه فيهم عقب التحقيقات ثم أخلي سبيلهم بحجة "نقص الأدلة".

٤٠ - وتشمل حالات القتل العنصري الأخرى التي توجد أدلة على أن الجيش الوطني لكمبودشيا الديمقراطية اشترك فيها الإبلاغ عن قتل قرويين اثنين في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٤؛ وادعاء اختطاف ٤ قرويين في ٢١ أيار/مايو؛ والإبلاغ عن قتل أسرة من ٥ أفراد، منهم ٣ أطفال، في ٣ تموز/يوليه. وقد نفذت جميع جرائم القتل هذه في مقاطعة كومبونج شناخ. وقد شهدت هذه المقاطعة، التي تعيش فيها طائفة كبيرة من صيادي السمك الفيتناميين، أعمال عنف متكررة ضد الفيتناميين في العامين الماضيين. وأُبلغ عن وقوع حالات اختطاف واختفاء وقتل أخرى لمدنيين فييتناميين في كراشييه ومقاطعة كومبونج شام.

ولم تحقق السلطات الكمبودية جديا في أي جريمة من جرائم القتل هذه، باستثناء حالات بيم سو. ولم يقدم مرتكبو هذه الجرائم للمحاكمة. ومن المسلم به أن صعوبات غير هينة تكتنف ذلك.

هاء - مراكز الاحتجاز في المناطق التي يسيطر عليها الجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية

٤١ - يواصل الجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية إدارة مراكز الاحتجاز في المناطق الخاضعة لسيطرته. ويقع أحد هذه المراكز في بنوم ساسادا، في القطاع ٢٢ التابع لهذا الجيش، وهي منطقة يسيطر عليها المفاورون متاخمة للحدود التايلندية في مقاطعة باتمبانغ الغربية. وفي أوائل تموز/يوليه، قدر عدد الأشخاص المدعى أنهم محتجزون هناك بثلاثين شخصا. وحتى حزيران/يونيه ١٩٩٤، أفيد أن المحتجزين هناك يشملون ثلاثة جنود تابعين للقوات المسلحة الملكية الكمبودية أسروا في أثناء القتال، وعددا من المتهمين بخرق النظام من جنود الجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية والمدنيين، وبينهم أيضا قرويون من المناطق التي تسيطر عليها الحكومة اعتقلوا في الغابات وهم يحتطبون. وقد اتهم هؤلاء القرويون فيما يبدو بأنهم يحتطبون بصورة غير مشروعة في المناطق الحرجية الخاضعة للجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية، أو بأنهم جنود أو عملاء حكوميين متنكرون. ويتوقف مصير المحتجزين على جسامه الجرم المزعوم، فإما أن يتركوا مطلقي السراح في مرفق الاحتجاز ويكلفوا بأعمال إنتاجية خارج المرفق، مثل زراعة الخضر، أو الاحتطاب، أو إخلاء أراض حرجية جديدة لزراعتها، وإما أن يكبلوا بالأغلال من قدم واحدة ويوقفون في صفوف لفترات طويلة. وأفيد أن المرفق محاط بسيج من الأسلاك الشائكة وعليه أربعة أبراج مؤقتة مقامة على أعمدة خشبية. ويفترش المحتجزون الأرض الجرداء وينامون دون حشيات أو بطانيات أو ناموسيات. ويقال إنهم مصابون جميعا بالمalaria وبأمراض جلدية ناتجة عن نقص النظافة وتردي الأوضاع الصحية. ويقال إن أصحاب التهم الخطيرة يكبلون بالأغلال من قدم واحدة ليلا ونهارا ولا يسمح لهم بالاستحمام إلا مرة واحدة في الشهر. وأفاد أحد الشهود أن جنديا حكوميا أُسر في أثناء القتال ضربه أحد مسؤولي السجن ضربا مبرحا وهو يستجوبه. وتمثل هذه الأعمال، إن صح وقوعها، بعضا من أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب حاليا في كمبوديا. وقد صدت المحاولات التي قام بها الممثل الخاص سابقا لإقامة اتصال مع ممثلي حزب كمبوتشيا الديمقراطية في بنوم بنه.

٤٢ - وقام الدليل أيضا على تورط وحدات من الجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية في عدة حالات اغتصاب موثقة. وفي إحدى هذه الحالات، ادعى أن عدة قرويات تعرضن في بداية عام ١٩٩٤ لاغتصاب متكرر ارتكبه جنود تابعون للجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية في مقاطعة بانتاي ميانشييه الشرقية. وأفيد أن مسؤولا محليا في الجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية اعترف بالاتهام وبرره بأن النساء اغتصبن ثارا لقيام جنود تابعين للقوات المسلحة الملكية الكمبودية باغتصاب عدة قرويات تابعات للجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية في المنطقة نفسها خلال العمليات العسكرية التي شنت ضد قرى الجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية في آب/أغسطس ١٩٩٢. وفي حالة موثقة أخرى وقعت في دائرة أيك بنوم بمقاطعة باتامبانغ في أيار/مايو ١٩٩٤، اختطفت مجموعة من الجنود التابعين للجيش الوطني لكمبوتشيا

الديمقراطية فتاة قروية واغتصبها أحدهم. وقد احتجزت الفتاة عدة أيام في معسكرهم قبل أن يسمح لها بالعودة إلى بيتها.

٤٣ - وفي دائرة راتانك موندول بمقاطعة باتامبانغ، التي شهدت معظم القتال الذي وقع منذ بداية السنة، اتهمت القوات المنسحبة التابعة للجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية ببث ألغام مضادة للأفراد ومضادة للدبابات، لتغطية انسحابها فيما يبدو ومنع القوات الحكومية من ملاحقتها. وأفيد أن وحدات من الجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية عمدت مرتين على الأقل إلى استعمال مجتمعات قروية كاملة كدروع بشرية في مقاطعة باتامبانغ ومقاطعة بانتاي ميانشييه الجنوبية، حيث وضعت هذه الوحدات أسلحة مدفعية إلى جوار القرى لقصف المواقع الحكومية.

٤٤ - وهناك أيضا دلائل تشير إلى أن ٢٥ ٠٠٠ مدني خاضعين لسيطرة الجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية في بايلين كانوا قد عبروا الحدود إلى تايلند إثر الهجوم الحكومي، أغراهم زعماءهم بالعودة إلى المناطق التي يسيطر عليها الجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية. وأفيد أن مسؤولين في الجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية أبلغوهم بأن منظمات المعونة الدولية ستساعدهم على العودة إلى ديارهم في كمبوديا. وبدلاً من ذلك، أخذوا بالشاحنات عبر الحدود إلى معقل للجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية يقع إلى الشمال من بايلين. وقال شهود كانوا ضمن المنقولين إن عددا كبيرا من الأطفال والمسنين لقوا حتفهم من جراء الإصابة بداء الزحار والاجتفاف في أثناء عملية النقل غير المنظمة، بسبب نقص المياه والأرز والأدوية. وفي غضون أيام، أخذ مسؤولو الجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية من كل أسرة فردا ذكرا لتسخيره في العتالة استعدادا لاسترجاع بايلين. وقد أرسل هؤلاء إلى الخطوط الأمامية كمجندين.

٤٥ - والوصف الآن الذكر لانتهاكات حقوق الإنسان والأعمال الوحشية وغير القانونية المبلغ عنها لن تدهش العارفين بسجل الجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية وحزب كمبوتشيا الديمقراطية. ففي عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦، ارتكبت هاتان الجهتان جريمة من أبشع جرائم إبادة الأجناس في تاريخ البشرية. ولم يقدم المسؤولين إلى العدالة لمحاكمتهم على جرائمهم ضد البشرية. وقد تناهت إلى الممثل الخاص، في أثناء زيارته لكمبوديا، نداءات عديدة من كمبوديين تدعو إلى إنشاء محكمة جنائية دولية لمحاكمة قادة الجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية وحزب كمبوتشيا الديمقراطية على ما ارتكبوه من جرائم.

سابعاً - التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان

٤٦ - دأب الممثل الخاص، خلال الفترة المنقضية منذ تقريره الأول، على تقديم توصيات بشأن مسائل حقوق الإنسان إلى حكومة كمبوديا. وشملت هذه التوصيات، في بعض الحالات، رسائل تقدير لإجراءات متخذة (لا تتطلب اتخاذ إجراءات أخرى) وشملت، في حالات أخرى، توصيات للقيام بمتابعة محددة. وللأسف، فقد ثارت صعوبات داخل إدارة حكومة كمبوديا عند النظر في هذه التوصيات. ويعتقد أنه تم تجاوز هذه الصعوبات، بعد إجراء مزيد من المناقشات مع الوزراء والمسؤولين. ويبين المرفق الثالث بهذا

التقرير التوصيات المقدمة بين نيسان/ابريل و تموز/يوليه ١٩٩٤ مشفوعة بموجز عن الإجراءات المتخذة. وسيبقى الممثل الخاص هذه التوصيات قيد الاستعراض، حسب الاقتضاء.

ثامنا - الاجراءات المتخذة بشأن التقرير الأول

٤٧ - فيما يلي استعراض للتوصيات التي قدمها الممثل الخاص في تقريره السابق إلى لجنة حقوق الإنسان^(٥)، والإجراءات المتخذة بشأنها.

الفقرات ١٣ - ١٦: الحق في الصحة

٤٨ - لم يحدث أي تغيير ملموس. وقد أنشئت لجنة وطنية معنية بمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وهي على وشك القيام بدراسة استقصائية وطنية لتحديد مدى انتشار المرض. ولا تزال الهياكل الأساسية والخدمات الصحية ضعيفة.

الفقرتان ١٧ و ١٨: الحقوق الثقافية

٤٩ - لم يحدث أي تغيير ملموس. ولا يزال الاتجار غير المشروع بالتحف الخميرية قائما، وكثيرا ما يقع ذلك في حماية مجموعات مسلحة مشروعة وغير مشروعة.

الفقرات ١٩ - ٢٥: التعليم، بما في ذلك التعليم في مجال القانون

٥٠ - لم يحدث أي تغيير ملموس. ولم تنفذ حتى الآن التوصيات المتصلة بمكتب كمبوديا التابع لمركز حقوق الإنسان، بسبب عدم توافر الصندوق الاستئماني. وقامت الحكومة بمحاولات، تستحق الثناء، لمعالجة الفساد الذي يشوب إجراء الامتحانات في المدارس.

الفقرات ٢٦ - ٣٢: الاستقلال القضائي وسيادة القانون

٥١ - لم يحدث أي تغيير ملموس، وإن كان العديد من الموظفين القضائيين يواصلون تأكيد استقلالهم ويقاومون أي تدخل. ولم تُعتمد مدونة للممارسة القضائية تكفل استقلال القضاء، ولا تزال الاتصالات تجري بين القضاة ووزارة العدل. ولم تزد مرتبات القضاة. ولا يزود القضاة بنسخ من القوانين فور اعتمادها. ولم يُعتمد قانون المجلس القضائي الأعلى الذي يكفل استقلال القضاء وموظفي المحاكم. ولم تنفذ التوصيات المتعلقة بمكتب كمبوديا التابع لمركز حقوق الإنسان تنفيذا كاملا، بسبب عدم توافر الصندوق الاستئماني. وقد واجه استقلال القضاء، بصفة عامة، تحديات متزايدة، ولا سيما من السلطات العسكرية والسياسية، منذ التقرير الأخير، وتضاعفت التحديات التي تحول دون إقرار سيادة القانون الى أمثال ما كانت عليها. وأفضى ذلك إلى ظهور عناصر خارجة على القانون وانتشار العنف التعسفي وإنكار حقوق الإنسان الأساسية المبينة أدناه (انظر الفقرات ٧٧ - ٨٢ أدناه).

الفقرتان ٢٢ و ٣٤: المحاكمة العادلة العلنية

٥٢ - لم يحدث أي تغيير ملموس. ولا تزال تحدث انتهاكات للقوانين الكمبودية المتصلة بالاعتقال والاحتجاز والمحاكمة. ولا تزال تقع حالات احتجاز بلا محاكمة تتجاوز مدتها ٤ أشهر، على نحو يتنافى مع القانون. وتشارك عدة منظمات غير حكومية مشاركة جدية في تقديم بيانات حالة بالنيابة عن الأشخاص المتهمين، ولكنها أعيقت عن أداء مهامها بسبب استمرار استحالة زيارة المتهمين، وعدم إتاحة وقت كاف للاستعداد للمحاكمات، وإعراض المحاكم عن السماح بتمثيل المتهمين في جميع الدعاوى، ولا سيما الدعاوى المدنية، ويقال إن ذلك بناء على تعليمات من وزارة العدل. وعموماً، لا يزال تنفيذ الأحكام القانونية غير مكتمل.

الفقرات ٣٥ - ٣٩: القوانين الجديدة: الممارسات الضرورية

٥٣ - حدثت بعض التغييرات في هذا الميدان. ولم يُنشأ مجلس دستوري ولا مجلس قضائي أعلى، ولا يزال يتعين تهيئة سبل الانتصاف القضائية. ولم يعتمد قانون بشأن الأراضي، ولا تزال تحدث حالات طرد قائمة على التعسف والإكراه. ولم توضع قواعد المحاكم، مما يعني أن المحاكم لا تزال تتصرف بناء على تعليمات وزارة العدل. ولم يوضع الوضع القانوني للمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك امتيازاتها وواجباتها. ومن ناحية أخرى، صيغ قانون للهجرة تنظر فيه حالياً الجمعية الوطنية، ومن المتوقع أن يعرض مشروع قانون الصحافة لاعتماده قريباً. ولا تزال صياغة القوانين تتم وفق إجراء سري، وإن كانت الحكومة الملكية قد أذنت للمنظمات غير الحكومية بإبداء آرائها في مشاريع القوانين.

الفقرات ٤٠ - ٤٢: الشرطة والعسكريون

٥٤ - نفذ مركز حقوق الإنسان بعض البرامج التدريبية للشرطة. وسيجري تكثيف الأنشطة التدريبية متى توافرت الأموال للبرامج. ولا يوجد قانون ينظم استعمال الأسلحة النارية، كما لا تزال الأسلحة الخطرة متاحة وتستعمل بسهولة.

الفقرات ٤٣ - ٥١: السجون والاحتجاز في أماكن حبس أخرى

٥٥ - حدثت في هذا الميدان عدة تغييرات إيجابية، وإن كانت الحالة العامة لا تزال بعيدة عن تحقيق المراد (انظر الفقرات ٨٨ - ٩٢ أدناه). وبدأ أعضاء النيابة العامة في زيارة السجون، وإن كانوا لا يقومون بذلك بصفة منتظمة ولا ينظرون في الشكاوى الفردية. وفيما يبدو، لا تستعمل في السجون الرسمية الزنانات المظلمة أو الأغلال. وفي بعض الأماكن، هُدمت الزنانات المظلمة. وقد واجه المحامون، والمنظمات غير الحكومية، وكذا مركز حقوق الإنسان، في بعض الحالات صعوبات في دخول السجون. ومؤخراً، واجه الممثل الخاص بنفسه بعض الصعوبات الأولية حين أراد زيارة سجين في سجن "بي جي" في بنوم بنه. ولا تزال توجد سجون غير مأذون بها أو سرية، وإن كانت الحكومة قد قامت مؤخراً بمحاولات لمعالجة هذه المسألة. وبفضل مبادرة لجنة حقوق الإنسان وتلقي الشكاوى التابعة للجمعية الوطنية، وافقت الحكومة على فصل المحتجزين، لإبعاد الأحداث عن البالغين والرجال عن النساء والمتهمين عن المدانين. وزيد البدل اليومي للسجناء إلى ١ ٠٠٠ ريبيل يومياً لكل سجين، وهو مبلغ لا يزال غير كاف. ولا

يزال حصول السجناء على الخدمات الطبية ووصولهم الى المرافق الطبية صعبا. وأغلب السجناء يجهلون حقوقهم وكيفية معالجة قضاياهم. وقد نظم مركز حقوق الإنسان برنامج تدريب وتقييما للسجون على نطاق البلد، بالتعاون التام مع وزارة الداخلية.

الفقرات ٥٢ - ٥٥: قانون الصحافة وحرية التعبير

٥٦ - حدثت تطورات إيجابية فيما يخص مشروع قانون الصحافة. وقد أعدت هذا المشروع وزارة الإعلام واستعرضه مركز حقوق الإنسان في مراحل مختلفة. ويبدو أن المشروع، بصيغته الحالية، يتفق أخيرا كل الاتفاق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ولم تعتمد الجمعية الوطنية هذا المشروع بعد. ونظم مركز حقوق الإنسان حلقة دراسية بشأن مشروع القانون وحرية التعبير وفقا للتوصيات. إلا أن وسائل الإعلام في كمبوديا تواجه كثيرا من التهديدات وأشكال الترهيب. ولذلك، فإنه بينما يتفق مشروع القانون نفسه مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان تراجع في الفترة الأخيرة ما تتمتع به وسائل الإعلام من حرية فعلية إلى دون المعايير الدنيا. كما تبين أن وسائل الإعلام تفتقر بدرجات متفاوتة إلى الكفاءة المهنية في مسائل الدقة والذوق (انظر الفقرات ٩٢ - ٩٨ أدناه).

الفقرات ٥٦ - ٦٦: الجماعات الضعيفة

٥٧ - فيما يتعلق بالمرأة، تستعرض أمانة شؤون المرأة حاليا مشروع مدونة المرأة. ويساعد مركز حقوق الإنسان الأمانة على صياغة المدونة واستعراضها لضمان تطابقها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان (انظر الفقرة ١٦٨ أدناه). وأصدرت الحكومة مرسوما بشأن إنشاء لجنة وطنية للطفل ومركز للجانبين الأحداث. وتنظر الجمعية الوطنية حاليا في قانون للهجرة، ويقال إنه يجري إعداد قانون للجنسية. ولكن مشروع قانون الهجرة لا ينص على الضمانات الدنيا التي أوصى بها التقرير الأول للممثل الخاص ومركز حقوق الإنسان. ولا يفي المشروع، بصيغته الحالية، بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان (انظر الفقرة ٩٩ أدناه). ولم تقم لجنة حقوق الإنسان وتلقي الشكاوى التابعة للجمعية الوطنية بصياغة أي تشريع يحظر التمييز ضد الأشخاص على أساس الأصل العرقي أو الإثني على وجه التحديد. كذلك لم تعدل الأحكام الواردة في الفصل ٣ من الدستور نفسه التي تميز ضد الأشخاص الذين ليسوا من الرعايا الخمير.

الفقرات ٦٧-٧٤: لجنة حقوق الانسان وتلقي الشكاوى التابعة للجمعية الوطنية

٥٨ - أدت اللجنة عملا ممتازا، رغم ما واجهته من عقبات كثيرة. فقد بادرت الى تقديم اقتراحات الى الحكومة لإدخال إصلاحات في مجالات السجون، وحقوق الطفل، والمنظمات غير الحكومية. وكان أعضاء اللجنة، ولا سيما رئيسها، في طليعة من شجع على النقاش الديمقراطي في الجمعية الوطنية في أثناء المناقشات التي تناولت مشاريع القوانين. كما تدخلت اللجنة في العديد من الشكاوى المتعلقة بحقوق الانسان، ولكن الحكومة لم تنفذ في حالات عديدة توصيات اللجنة بكفاءة وسرعة. ولا تزال اللجنة تواجه مشكلات عديدة، بما في ذلك نقص الموظفين والمعدات والموارد والدعم السياسي. كما منعت اللجنة بسبب إجراءات الجمعية الوطنية من استعراض مشاريع قوانين أساسية؛ ونظرا الى استعراض هذه الإجراءات حاليا، يؤمل أن تستطيع اللجنة أداء دور أنشط في استعراض مشاريع القوانين. وتعتزم اللجنة نشر رسالة إخبارية، وهنا

بتوافر التمويل. وبناء على اقتراح من مكتب كمبوديا بمركز حقوق الانسان، أقامت اللجنة اتصالات مع الهيئات البرلمانية المعنية بحقوق الانسان في جميع أنحاء العالم. وتبدو إمكانية إنشاء وكالة مستقلة لتعزيز حقوق الانسان وحمايتها ضعيفة في الوقت الحاضر؛ ومن المتوقع أن تؤدي اللجنة دوراً أنشط وأكثر استقلالا. ويخطط مركز حقوق الانسان ليعقد خلال الجزء الأخير من عام ١٩٩٤ وبالتعاون مع معهد راؤول والبرغ والاتحاد البرلماني الدولي، حلقة عمل بشأن عمل الهيئات البرلمانية المعنية بحقوق الانسان.

الفقرات ٧٥-٧٩: الأمن

٥٩ - تردت الحالة الأمنية تردياً بالغاً (انظر الفقرات ١٤-٢٩ أعلاه). وانحدرت مبادرة السلم بين الحكومة وحزب كمبوتشيا الديمقراطية الى هاوية الفشل عندما سنت الجمعية الوطنية القانون الذي يحظر جماعة "كمبوتشيا الديمقراطية". وليس هناك حتى الآن ما يدل على عدول الحكومات والقوات المسلحة في بعض البلدان عن توفير دعمها الصريح أو الضمني، بما فيه الأنشطة والأعمال التجارية للجهات التي لم توافق على المبادرات السلمية أو رفضتها. ونتيجة لذلك، لا تزال الحرب الفاترة تشيع الخراب في الأرياف وتسبب المعاناة. وأدى تجدد القتال الى دوامة لا تنتهي من زرع الألغام، ولا سيما في المناطق التي أزيلت منها الألغام مؤخراً. ولا يزال طرفا النزاع يعمدان الى الاستعمال العشوائي للألغام الأرضية، ولا سيما الألغام المضادة للأفراد، وتترتب على ذلك عواقب وخيمة بالنسبة الى ما للأفراد من حقوق الانسان والى بقاء المجتمع. ولم تحظر الحكومة استيراد الألغام أو استعمالها. وأدت المحاولة الانقلابية المحبطة في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٤ الى زيادة ترددي الحالة الأمنية. وهناك خوف بالغ من اندلاع الاضطرابات. ويستعمل بعض الأشخاص والجماعات الذين يعارضون تحول البلد الى الديمقراطية مناخ عدم الاستقرار السائد لقمع الحريات الأساسية.

الفقرات ٨٠-٨٢: سلوك موظفي حفظ السلم وموظفي الأمم المتحدة الآخرين

٦٠ - بعد أن قدم الممثل الخاص تقريره الى لجنة حقوق الانسان^(١)، كتب الى الأمين العام ووجه انتباهه الى ضرورة وضع مدونة سلوك لموظفي حفظ السلم التابعين للأمم المتحدة ووضع آلية لإنفاذها. وأبلغ الأمين العام الممثل الخاص، فيما بعد، أن الأمم المتحدة تضع مبادئ توجيهية لسلوك موظفي حفظ السلم التابعين للأمم المتحدة ومدونة سلوك للجنود والمراقبين العسكريين.

الفقرات ٨٣-٨٩: الالتزامات الدولية

٦١ - أنشئت وفقاً للتوصيات لجنة مشتركة بين الوزارات المعنية بالالتزامات الإبلاغ. ولا يزال مركز حقوق الانسان يساعد هذه اللجنة على أداء واجباتها (انظر الفقرة ٣٢ من الوثيقة A/49/635/Add.1).

تاسعا - معلومات مستكملة بشأن قضايا منتقاة لحقوق الإنسان

ألف - التعليم بما في ذلك التثقيف القانوني

٦٢ - لاحظ الممثل الخاص في أثناء مهمته الأخيرة في كمبوديا عددا من التطورات الإيجابية في ميدان التعليم. وهو يرحب بمبادرة الحكومة باعتماد إجراءات جديدة للتقييم الخارجي الموضوعي لامتحانات التعليم الثانوي تهدف إلى التقليل من الفساد وتحسين معايير التعليم في طور ما قبل الجامعة ومعايير القبول في الجامعات.

٦٣ - ويرحب الممثل الخاص، على وجه الخصوص، بالتأييد القوي الذي أبداه ممثلون عديدون لحكومة كمبوديا لتدريس حقوق الإنسان لأطفال المدارس وللسكان عامة. وقد أيد رئيس الوزراء الأمير نورودوم راناريده، مرة أخرى، في الاجتماع الذي عقده مع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان والممثل الخاص، الحاجة للإعلام والتعليم العامين بشأن حقوق الإنسان. وهو يرحب في هذا الخصوص بمبادرة وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التي نظمت دورات تدريبية وساعدت في توفير مواد تعليمية لتدريس حقوق الإنسان في مدارس كمبوديا.

٦٤ - ويلاحظ الممثل الخاص مع التقدير بصفة خاصة، العمل القيم الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية الكمبودية من أجل إدراج حقوق الإنسان في منهاج الدراسة. ومن الجدير بملاحظة خاصة في هذا الشأن تخطيط المعهد الكمبودي لحقوق الإنسان لنشر كتاب حول منهجية تدريس حقوق الإنسان يعمم على معلمي المدارس البالغ عددهم ٧٠ ٠٠٠.

٦٥ - ويرحب الممثل الخاص بالمساهمات المقدمة من فرنسا في التثقيف القانوني، وعلى وجه التحديد في تعليم جهاز القضاء في كمبوديا. وهو يؤيد تماما جهود الموظفين القضائيين ذوي الخبرة العالية القادمين من فرنسا والذين ساعدوا في انتقاء وتدريب القضاة الكمبوديين. ويتعين بصورة خاصة الإشادة بمساهماتهم في ضبط الأعداد وكفالة الجودة لدى الانتقاء، وذلك من خلال اختبارات استخدمت فيها إجراءات هادفة إلى منع المحاباة والفساد.

٦٦ - ويرحب الممثل الخاص أيضا بمساهمة الولايات المتحدة الأمريكية ومؤسسة آسيا وغيرها في تدريس القانون في كمبوديا. وهو يلاحظ مع الارتياح تأسيس دورة دروس تخدم بإسناد شهادة في مجال قانون العقود. وقد سره أن اشترك في أعمال فريق مستشارين دوليين لتوفير الخبرة القانونية لوكالات حكومية مختلفة. وهو يشجع توسيع عضوية هذا الفريق لتشمل محامين وموظفين قانونيين كمبوديين مناسبين. وهو يرحب كذلك بالنظر في خطط لإنشاء مدرسة حقوق ثانية في كمبوديا وتفي بالمعايير الدولية.

٦٧ - ويرحب الممثل الخاص بالمناقشات الجارية بين مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وكلية الحقوق والاقتصاد في بنوم بنه من أجل عقد سلسلة من الحلقات الدراسية المعنية بحقوق الإنسان وتوفير عدد من المنح لطلبة داخليين من الكلية وتدريب الأساتذة المساعدين. وهو يرحب أيضا بمبادرة المركز بتقديم محاضرات عن حقوق الإنسان في المدرسة الملكية للإدارة في بنوم بنه.

باء - الحق في العمل

٦٨ - يرحب الممثل الخاص بالمبادرة المشتركة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية الرامية إلى تعزيز إيجاد العمالة في كمبوديا. وفي بتامبنغ ثم في بنوم بنه، وردت إلى الممثل الخاص معلومات من هاتين المنظميتين بخصوص برامجهما. وقد اشتملت هذه البرامج على انتقاء مشاريع العمالة والمجموعات السكانية المستهدفة. وشمل ذلك التركيز على بناء الطرقات والري وأنشطة مماثلة منها توسيع نطاق المشاريع التجارية الصغيرة. وتشمل المجموعات المستهدفة بوجه خاص اللاجئين العائدين، والأشخاص المشردين داخل البلد، والمرأة رئيسة الأسرة، والأفراد العسكريين المسرحين والمعوقين، وغيرهم من الأشخاص المتضررين بالحرب. ويكتسي توفير العمل لهذه المجموعات أهمية أساسية بالنسبة لإعادة بناء المجتمع المدني في كمبوديا.

٦٩ - وقد أبلغ الممثل الخاص بمشكلتين خاصتين فيما يتصل بالأنشطة أعلاه. المشكلة الأولى هي حالات التجنيد القسري المدعاة لأشخاص كانوا يشاركون في دورات تدريبية في مركز المقاطعة التدريبي التابع لمنظمة العمل الدولية في بتامبنغ. وأكد الوزير المسؤول لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون الإنسان وللممثل الخاص أن سياسة الحكومة منافية لهذه الممارسة.

جيم - الحق في البيئة وفي التنمية المستدامة

٧٠ - يرى الممثل الخاص أن الحق في التنمية المستدامة القائم على أساس استغلال الإنسان لكامل قدراته الكامنة ضروري لتحسين مدى التعزيز والحماية العاميين لحقوق الإنسان في كمبوديا. ولكي يتسنى إعمال هذا الحق في التنمية، لا بد من كفالة الحق في البيئة. ولا يمكن استبعاد تعزيز وحماية حقوق الإنسان من السياق الاجتماعي والبيئي العام الذي يكتنفهما. ولذلك فإن الممثل منشغل بما يلي حرصا منه على تعزيز الأعمال الكامل للحق في التنمية:

(أ) عدم وجود خطة وطنية قيد التنفيذ من أجل صون الموارد الطبيعية لكمبوديا؛

(ب) النهب المتواصل وغير القانوني للموارد الطبيعية، بما في ذلك قطع الأخشاب والتعدين اللذين تقوم بهما مجموعات مسلحة مرتبطة بقوات مسلحة شرعية أو غير شرعية أو تحظى بتسامح من تلك القوات؛

(ج) القرار المتخذ حديثا بمنح حقوق خالصة للقوات المسلحة على الصادرات من الخشب، وهو ما يؤدي إلى وجود جيش ممول ذاتيا خارج إطار الميزانية الوطنية (انظر التفاصيل في الفقرة ٨٧ أدناه)؛

(د) الخطر الذي يتهدد البيئة وأنماط عيش السكان بسبب زراعة نبات "الأويا" بكثرة في البحيرات والمجاري المائية في كمبوديا، مما يؤدي إلى تدمير الثروة السمكية.

دال - القوانين والممارسات الجديدة

٧١ - لم يجر حتى الآن سن معظم القوانين الجديدة التي دعا الممثل الخاص إلى وضعها، بما في ذلك القوانين المتصلة بما يلي:

(أ) إنشاء المجلس الدستوري على النحو المنصوص عليه في الدستور؛

(ب) إنشاء المجلس الأعلى للقضاء على المنصوص عليه في الدستور؛

(ج) قانون الصحافة؛

(د) التسوية السلمية للمطالبات المتعلقة بالأراضي؛

(هـ) الرابطات؛

(و) الهجرة، والجنسية، واللاجئون.

٧٢ - وما زال عدم وجود هذه القوانين وغيرها يسهم في العديد من العقوبات القائمة أمام سيادة القانون في كمبوديا. ويقر الممثل الخاص بأن الفرصة أتاحت له ولمركز حقوق الإنسان كاملة لكي يقدم تعليقات إلى حكومة كمبوديا والمجلس الوطني على قوانين معينة، وبوجه خاص مشروع قانون الصحافة ومشروع قانون الهجرة. ويرحب الممثل الخاص بتأكيد أن العروض المقدمة في هذا الشأن وضعت في الاعتبار عند إعادة صياغة هذه القوانين.

٧٣ - يتمثل أحد التدابير التي اتخذتها الجمعية الوطنية في سن القانون الذي يعلن مجموعة "كمبوتشيا الديمقراطية" كيانا خارجا عن القانون، وذلك في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٤. والغرض من هذا القانون هو إعلان أعضاء "الخمير الحمر" وقواتهم المسلحة خارجين عن القانون. وقد اعتبر هؤلاء "مخالفين لدستور وقوانين مملكة كمبوديا". وينص القانون على أن تصدر ضدهم، في حالة الإدانة، أحكام تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ سنة سجن أو السجن مدى الحياة. كما يمنح القانون عفوا طيلة فترة ٦ أشهر للسماح للأشخاص الواقعين تحت

طائلته بأن "يعودوا إلى العيش تحت سلطة الحكومة الملكية في المملكة (٢٠٠)، دون التعرض لعقاب على الجرائم التي ارتكبوها" (المادة ٥). ولا يستبعد من هذا العفو سوى قادة مجموعة "كمبوتشيا الديمقراطية" (المادة ٦). وقد تم التفويت لحكومة كمبوديا في كل ممتلكات حزب مجموعة "كمبوتشيا الديمقراطية" والمخالفين للقانون.

٧٤ - وفي أثناء نظر الجمعية الوطنية في القانون المقترح، أدخلت تعديلات هامة على المشروع الذي أصبح قانونا:

(أ) تعيين أدق للأشخاص المعرضين للتبعات القانونية؛

(ب) تحديد أدق للجرائم التي يترتب عليها تطبيق القانون؛

(ج) الإقرار بحق الملك في منح عفو جزئي أو شامل بموجب المادة ٢٧ من الدستور؛

(د) معاقبة الأشخاص الذين يستخدمون القانون لانتهاك حقوق أفراد الشعب أو القيام بالتهديد، أو الاتهام، أو الإيقاف، أو الاعتقال، أو التعذيب، أو انتهاك حرمة البيوت بصورة غير معقولة، أو الذين يقدمون معلومات مضللة أو بيّنة مزورة من خلال استخدام القانون لانتهاك حقوق أفراد الشعب. وتصدر ضد هؤلاء الأشخاص، لدى إدانتهم، أحكام بالسجن لفترة تتراوح بين ٥ و ٦ سنوات. ويحق لضحية أي من هذه المظالم أن يطالبوا بجبر الضرر الناجم عن الانتهاكات المذكورة آنفا.

وقد رحب الممثل الخاص بالتعديلات التي أدخلتها الجمعية الوطنية. وهي تعديلات توفر ضروبا هامة من الحماية.

هاء - المحاكم واستقلالها

٧٥ - يشيد الممثل الخاص بالتحسينات التي أدخلت على نظام إقامة العدل منذ تاريخ تقريره الأول. وهو يرحب خاصة بإنشاء محكمة الاستئناف في أيار/مايو ١٩٩٤ وفقا لإحدى التوصيات الواردة في ذلك التقرير، وببدء نفاذ ولايتها القضائية. بيد أن الممثل الخاص يساوره القلق لكون التشغيل الفعلي لمحكمة الاستئناف لم يبدأ بعد في حين أن هناك عددا كبيرا من القضايا التي لم ينظر فيها بعد. ولم يتم حتى الآن وضع الإجراءات للنظر في القضايا، ويتسبب التأخير في اعتماد القانون الخاص بالمجلس الأعلى للقضاء في إعاقة الدور الذي ينبغي أن تؤديه محكمة الاستئناف بصفتها عنصرا هاما في الجهاز القضائي للحكومة.

٧٦ - وفي أثناء اجتماعات مطولة معقودة في بتامبنغ وسيهانوكفيل كان انطباع الممثل الخاص جيدا بخصوص القضاة نظرا لتفانيهم في أداء مهامهم، والعبء الثقيل إلى أقصى حد للعمل الذي يقومون به،

وأدائهم لواجباتهم دون تأخير، بما في ذلك تفتيش السجون والحرص على النظر في القضايا المعروضة عليهم فوراً. وتكون نفس الانطباع لدى الممثل الخاص في مقر محكمة باتامبغ بصورة خاصة نظراً للإجراء المتخذ لتحسين تقديم المعلومات للجمهور، ومرافق مبنى المحكمة بما في ذلك تصميم أماكن الانتظار المخصصة للجمهور وقاعة المحكمة من خلال توفير مرافق محكمة ملائمة للمتهم، والتمييز على النحو المناسب بين الترتيبات المتخذة للنظر في القضايا المدنية والقضايا الجنائية. إن كل هذه التطورات مشجعة. وهي تشكل نموذجاً يقتدى به بالنسبة للمحاكم في أنحاء أخرى من كمبوديا.

٧٧ - بيد أن المشاكل الرئيسية المتعلقة باستقلال القضاء والتي عينت في التقرير الأول للممثل الخاص تظل قائمة في جوهرها. وبصورة خاصة، تلقى الممثل الخاص تقارير أخرى تفيد بحدوث اتصال بين قضاة ووزارة العدل بخصوص قضايا معينة والحكم فيها. وقد أعلمه أيضاً بعض القضاة بالممارسة التي تتبعها وزارة العدل والمتمثلة في تعميم تعليمات بشأن الإدارة العادية للمحاكم وتطبيق القوانين، على نحو يتعارض أحياناً مع القوانين ذاتها. وكما ذكر الممثل الخاص بالفعل في تقريره الأول، فهو يشدد على أن هذه الممارسة، فضلاً عن كونها تتنافى مع استقلال القضاء، تحرم الأشخاص المتهمين من المعاملة حسب الأصول وتتعارض بالتالي مع أحكام المادة ١٤ (١) للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تنص، في جملة أمور، على أن "من حق كل فرد ... أن تكون قضيته محل نظر منصف وعلني من قبل محكمة مستقلة حيادية، منشأة بحكم القانون".

٧٨ - ولا تزال مرتبات القضاة غير كافية لتوفير ما يكفي لإعالة ودعم القاضي وأسرته (ذكر أن مبلغ المرتب ٢٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة).

٧٩ - ويجب أن تضاف إلى هذه المشاكل ما لوحظ منذ التقرير الأول من تحديات خطيرة لاستقلال القضاء. وتأتي هذه التحديات، في معظمها لا كلها، من المصادر العسكرية. وتقوض هذه التحديات السلطة وتضعف استقلال القضاة. وتتضمن لائحة غير حصرية من الأمثلة عليها ما يلي:

(أ) قيام عناصر عسكرية مدججة بالسلاح بارتكاب هجومات خطيرة على رئيس القضاة والمدعي العام وعرقلة المرافعات أمام المحكمة في سيهانوكفيل في ١٣ أيار/مايو ١٩٩٤، وقيام عناصر عسكرية مسلحة، ذكر أنها من المنطقة العسكرية الرابعة، بالهجوم على سجن باتامبغ، في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤، للإفراج عن سجين زج به في السجن لتفريجه للتحف الأثرية؛

(ب) قيام عناصر عسكرية مسلحة بعرقلة محاكمة مقررة في المحكمة البلدية لبنوم بنه، في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٤؛

(ج) قيام عناصر عسكرية مسلحة بعرقلة محاكمة مقررة في محكمة كاندال في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٤؛

(د) قيام عناصر عسكرية بالقتل التعسفي لمدني في ستونغ تريغ وعدم متابعة القضية قضائيا.

٨٠ - وأخطر هذه الحوادث هو المتعلق بتهديد حياة رئيس قضاة محكمة سيهانوكفيل (كومبونج سوم) في ١٣ أيار/مايو ١٩٩٤. فقد هاجم مبنى المحكمة صحبة أفراد عسكريين مسلحين ضابط عسكري، يدعى سوك تا، أدين أقاربه بجريمة تتعلق بالعلامات التجارية وحكم عليهم بالسجن لكنهم لم يودعوا بعد فيه. واضطر القاضي والمدعي العام الى الفرار خوفا على حياتهما. ورغم اتخاذ بعض الخطوات فيما بعد ردا على ذلك الهجوم، فإنها لم تكن، في نظر الممثل الخاص، متناسبة مع خطورته:

(أ) فالتقرير القائل بأن سوك تا قد خفضت رتبته وتم نقله تقرير مشكوك فيه؛

(ب) ولم يقاض الأفراد العسكريون في محكمة مدنية كما كان مفروضا، لمسههم بسلامة المحكمة وبإدارة العدل المدني؛

(ج) ولا يبدو أن المدعي العسكري قد باشر أي ملاحقات قضائية للجنة أمام أي محكمة عسكرية؛

(د) وظل أقارب الضابط العسكري بمنأى عن أي عقوبة فيما يتعلق بالحكم الصادر في حقهم رغم أن الأمر القضائي لمحكمة سيهانوكفيل لم يكن موضوع استئناف وظل نافذا.

٨١ - ووجه الممثل الخاص انتباه حكومة كمبوديا، في رسالة عادية، الى ما تتسم به هذه القضية من جوانب غير مرضية، بينما سعى الممثل الخاص، في سيهانوكفيل، الى مناقشة القضية مع العسكريين. ورغم تحديد موعد لهذا الغرض، لم يتح للممثل الخاص مقابلة كبار الضباط العسكريين قصد التشاور- وهذه هي المرة الوحيدة التي حدث فيها هذا الأمر في كمبوديا. في حين وجه الممثل الخاص، في سيهانوكفيل أيضا، انتباه الحاكم الإقليمي ونائبه الى خطورة القضية. وعرض مساندته ومشورته على رئيس القضاة والمدعي العام.

٨٢ - وتلقى الممثل الخاص تقريرا مستقلا عن التدخل العسكري الظاهر في العملية القضائية في باتامبانغ. وفي ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤، قامت جماعة من المسلحين، من العسكريين على ما يبدو، والتابعين الى المنطقة العسكرية الرابعة على ما يظهر، باقتحام سجن باتامبانغ مهددين حياة الحراس والسجناء ومكرهينهم على الإفراج عن سجين يدعى، تيس سوخانتتي، من السجن. وكان قد حكم عليه بالسجن في جرائم تتعلق بتهريب تحف امبراطورية الخمير من كمبوديا الى تايلند. وأكد هذا الحادث ضباط في سجن باتامبانغ الذين تصرفوا بضبط نفس شديد في أثناء الهجوم. كما أكد ذلك رئيس قضاة باتامبانغ الذي أوضح بأن السجن لا يزال طليقا. ومن المعتقد لدى مسؤولي سجن باتامبانغ أن الأشخاص المتورطين في الإفراج

القسري عن السجنين أفراد عسكريون. وإن التدخل في تنفيذ حكم قانوني صادر عن المحكمة يعد إهانة لسلطة المحكمة.

واو - العسكريون وحقوق الإنسان

٨٣ - أُبلغ الممثل الخاص بأن مركز حقوق الإنسان يجري مباحثات مع سلطات المحكمة العسكرية قصد استكشاف إمكانية تنظيم تدريب على حقوق الإنسان لفائدة أفراد الجيش، ورحب بهذا التطور الإيجابي.

٨٤ - ولا يزال التورط المزعوم لأفراد الجيش في التعسفات التي تطال حقوق الإنسان، ولا ينتصف لها في الغالب، يشكل مسألة تشغل بال الممثل الخاص الذي وجه انتباه حكومة كمبوديا إليها. وتشمل قائمة غير حصرية من الأمثلة عليها ما يلي:

(أ) شن غارة على سجن باتامبانغ في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤؛

(ب) قيام عسكريين باغتيال السيد أنغ كوي، أحد كبار الموظفين، في إقليم كامبوت في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤؛

(ج) الهجوم على القاضي والمدعي العام في محكمة سيهانوكفيل في ١٣ أيار/مايو ١٩٩٤؛

(د) محاولة اغتيال فينغ كيم، نائب حاكم ستونغ تريونغ، في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤؛

(هـ) عملية "السجن السري" في تشهو كماو، المبنية تفاصيلها في الفقرة ٩٢ أدناه.

٨٥ - وتضاف الى قائمة الحالات أعلاه الشكاوى التي تلقاها الممثل الخاص بشأن ما يلي:

(أ) ابتزاز ضرائب غير قانونية في نقاط للمراقبة غير مشروعة على الطرق والطرق الرئيسية التي يشرف عليها العسكريون؛

(ب) ممارسة التجنيد الإجباري؛

(ج) إعفاء أشخاص من التجنيد الإجباري بمجرد دفع "غرامات" غير قانونية الى العسكريين.

٨٦ - ولئن أكدت الحكومة للممثل الخاص أن أيا من الأمور السالفة الذكر لا يعاقب عليه القانون أو السياسة الحكومية، فإن من الواضح أنها أمور حدثت فعلا. ومن الواضح الى حد بعيد أن الشرطة والجهاز

القضائي يفتقران الى القوة أو الوسائل الفعالة لدعم أعمال القانون ضد هذه التعسفات. وإن سلوكا من هذا القبيل يقوض ثقة شعب كمبوديا في الحكومة ووكالاتها وموظفيها. ويعمل لصالح أعداء الحكومة وضد محاولتها بناء مجتمع مدني.

٨٧ - ومن الأمور التي لها صلة محتملة بتخفيض التعسف في استعمال السلطة داخل الفروع العسكرية للحكومة ما بلغ الى علم الممثل الخاص في بعثته الثالثة الى كمبوديا من أن القوات المسلحة قد منحت تسهيلا يخول لها إصدار تراخيص لقطع الأخشاب في غابات كمبوديا. وقد أدت ترتيبات مماثلة في بلدان أخرى الى حدوث تعسف في استعمال السلطة ونهب للبيئة الطبيعية. فالتمتع بالبيئة أساسي للتحقيق التام لحقوق الإنسان. والى هذا الحد، فإنه له صلة بولاية الممثل الخاص. غير أنه، إذا تأكد الترخيص العام بقطع الأخشاب، فإن له صلة أيضا بمحاولات الممثل الخاص تشجيع حكومة كمبوديا على ضمان جبر ما يرتكبه العسكريون من تعسفات في استعمال السلطة. ف ضمان موارد مالية للعسكريين خارج الميزانية العادية ومن أنشطة لا تتصل اتصالا وثيقا بالوظائف العسكرية له آثار جلية على حقوق الإنسان. وينطوي على خطر خلق دولة داخل الدولة، خارج نطاق السلطة المدنية الفعالة ونفوذها.

زاي - السجون وظروف الإعتقال

٨٨ - رحب الممثل الخاص بالتحسينات التالية التي أدخلت على إدارة السجون في كمبوديا منذ تقريره الأخير:

(أ) تحسن سجن وسط بنوم بنه بمساعدة مالية من أستراليا، نتيجة للتوصيات التي قدمها الممثل الخاص في أعقاب تفتيش قام به في خلال بعثته الثانية. وجمدت شبكة تصريف المجاريير للتخلص من البراز البشري؛ وحسنت شبكة المياه لإمداد زنازن السجناء بالمياه؛ ويجري تنفيذ خطة لإصلاح السطوح لإيقاف تسربات المياه في سجن النساء؛ وخفض عدد السجناء، نزلاء سجن الشرطة القضائية، بنقل بعضهم الى مكان آخر؛

(ب) تتحسن الظروف في سجن باتامبانغ باستمرار. وتسلك إدارة السجن عامة نهجا مستنيرا. فمرافق الرياضة والترفيه ملائمة، والزنازن نظيفة وذكر أن الأغذية في السجن مرضية. وأشار الى أن السجناء يتلقون إعانة غذائية يومية قدرها ١٠٠٠ ريال، وهي إعانة تفوق ما يوفر للجنود (٦٠٠ ريال)؛

(ج) ويجري النظر في اقتراحات ترمي الى إغلاق سجن T3 في بنوم بنه وبناء سجن جديد خارج المدينة. وذكر أن هذا يستلزم مبلغا ماليا قدره ٣ الى ٤ ملايين من دولارات الولايات المتحدة لإيواء ١٠٠٠ سجين. وهذه الأموال غير متوفرة حاليا؛

(د) وأنشئ مركز للأحداث الجانحين بموجب مرسوم فرعي لرئيس الوزراء مؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤. وسيسعى المركز الى وضع برامج إعادة التأهيل للأحداث الجانحين.

٨٩ - ويرحب الممثل الخاص بما لقيه من تعاون تام في خلال بعثتيه الثانية والثالثة بتمكينه من زيارة السجون على النحو المطلوب. ومن الملاحظ أن المعدل الوطني للحبس في كمبوديا منخفض جدا قياسا ببلدان مماثلة، على نحو ما اتضح من دراسة استقصائية أجراها مركز حقوق الإنسان.

٩٠ - وكان إجراء الدراسة الإستقصائية تمرينا قيما بالنسبة للمركز حيث كشفت الدراسة عن الخصائص التالية التي تتسم بها السجون الكمبودية: فئمة ٢٢ سجنا مدنيا في كمبوديا؛ وهناك ما يقارب ٨٠٠ ١ سجين ليس منهم سوى ٥ الى ٥ في المائة من الإناث؛ وجميع هذه السجون خربة.

٩١ - وحددت عدة مشاكل رئيسية في السجون التي فتشها الممثل الخاص. ولفت انتباه حكومة كمبوديا اليها ونوقشت مع كبار مسؤولي السجون:

(أ) فني سجن الشرطة القضائية ببنوم بنه، كانت الظروف الى غاية إدخال الإصلاحات الأخيرة مروعة عموما، إذ اتسمت بالإكتظاظ الفاحش والزنازن المظلمة والناقصة التهوية، وتراكم البراز البشري، ونقص الإمداد بالمياه، وكان ثمة سجين مكبل بالأصفاد الحديدية وآخر مصاب بداء البريبري (الناجم عن سوء التغذية)؛

(ب) وفي سجن باتامبانغ، عوقب أحد الفارين عند عودته الى السجن على يد "مشرفين" عينوا من بين السجناء وكلفوا بكل زنازة. وشملت هذه العقوبة الضرب المبرح المخالف للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والذي كان حريا بسلطات السجن أن تمنعه لا أن تتغاضى عنه. وقد قدمت المشورة القانونية الى المسؤولين. وأبلغ الممثل الخاص رئيس قضاة محكمة باتامبانغ بتلك الحالة. واشتكى بعض السجناء من انعدام التعاون في توفير المشورة بشأن الطعون. بينما اشتكى آخرون من الإلغاء التعسفي للفترة الزمنية المخصصة للتمارين البدنية خارج الزنازن أو تقليصها أو فرض عقوبة جماعية بتخفيض فترة الفسحة خارج الزنازن؛

(ج) وفي سجن سيهانوكفيل يجب أن توفر، على جناح السرعة، شبك لمنع تسرب البعوض وأن يخفض الإكتظاظ الخطير. كما أن الأغذية رديئة كما ونوعا نتيجة ارتفاع تكاليف الأغذية في السوق المحلي بعد انهيار جسر يربط المدينة ببنوم بنه. وتنبعث من السجن روائح كريهة وتغمره المياه. وزيدت الطاقة الإستيعابية لكل زنازة بإضافة رصيف خشبي إضافي في كل زنازة للسماح بمضاعفة عدد السجناء المزمع إيواؤهم، ما عدا في زنازة واحدة تأوي السجينة الوحيدة في السجن. وكانت المرافق الطبية غير ملائمة. وكان أحد السجناء الذين أدخلوا الى السجن يومين قبل زيارة الممثل الخاص مصابا بجرح مفتوح يظهر منه عظم ساعده الأيمن، وهو جرح لم يعالج ناجم عن إصابة بطلقة نارية. واشتكى حراس السجن من انعدام النقل والمال لترتيب معالجة في المستشفى للجرح الذي كان من الواضح أنه يحتاج الى

معالجة عاجلة. وقد أبلغ الممثل الخاص رئيس قضاة محكمة سيهانوكفيل بشأن هذه الحالة. كما اتصل بالمكتب المحلي لجمعية "أطباء العالم" لضمان الرعاية العاجلة. وأكد رئيس القضاة للممثل الخاص بأن الرعاية ستوفر فوراً، ولو باستخدام مركبته الخاصة إذا لزم الأمر.

٩٢ - ونمى إلى علم الممثل الخاص بعد تقريره الأول حالة خطيرة من التعسف في استعمال السلطة تتعلق بما يسمى "بالسجن السري" في شفو كماو خارج باتامبانغ. وترتب عنها تقديم شكاوى عاجلة إلى حكومة كمبوديا وقيام مركز حقوق الإنسان بتحريات وتحقيقات. ويرحب الممثل الخاص بالخطوات التي اتخذتها الحكومة للاستجابة إلى شكاواه. فقد أوفدت الحكومة لجنة تحقيق رفيعة المستوى إلى إقليم باتامبانغ. وأجرت تحريات وأعدت تقريرها. وأبلغ مسؤولون حكوميون كبار في الإقليم الممثل الخاص بأن ضابطاً عسكرياً على الأقل من المتورطين في الإبقاء على "السجن السري" في شفو كماو قد اعتقل ونقل إلى بنوم بنه. وزار الممثل الخاص، أثناء تواجده بباتامبانغ، شخصاً في المستشفى ادعى أنه من نزلاء السجن وكان مبتور الذراعين، وفاقداً لعينه اليمنى وإحدى ساقيه معطلة بسبب إكراه حراس "السجن" له تحت تهديد السلاح على المشاركة في إزالة الألغام المزروعة في محيط السجن لضمان أمنه. ورسم هذا الرجل العميق الجراح صوراً حية عن "اعتقاله" على يد العسكريين، بدعوى ارتكابه لجرائم مدنية صغيرة نسبياً، وعن نقله إلى "السجن السري"، وما شهدته من جرائم جسيمة ومعاناة رهيبية ثم ما أصابه من جراح مروعة في أثناء قيامه بالإزالة القسرية للألغام التي لم يكن مهياً لها ولا مدرباً عليها.

حاء - وسائط الإعلام وحرية التعبير

٩٣ - يرحب الممثل الخاص بالمستوى الرفيع لوسائط الإعلام وحرية الصحافة في كمبوديا. فكمبوديا تتمتع من شتى الأوجه بقدر من حرية التعبير أكبر مما تتمتع به بلدان أخرى في المنطقة. وبالمقارنة مع تاريخ كمبوديا الحديث، حينما كانت تعاني، تحت ظل مختلف أنظمة حكم الحزب الواحد، من هيمنة وسائط الإعلام الوحيدة الخاضعة للرقابة ومن القيود الصارمة المفروضة على حرية التعبير، فإن حرية التعبير التي يتمتع بها حالياً في كمبوديا فريدة من نوعها في تاريخها. فأعداد وفيرة من الصحف الدولية والمحلية (صحف الخمير) على السواء تزدهر في كمبوديا. وعلى سبيل المثال، ثمة ما يزيد على ٢٠ صحيفة بلغة الخمير. وثمة مجموعة كبيرة من الصحفيين الدوليين المقيمين في كمبوديا والذين يسهرون على مراقبة السياسة والتطورات الداخلية ويكتبون تقارير عنها. وتزدهر وسائط الإعلام المحلية. وتختلف نوعيتها. وهذا ما يعكس دون شك كون القلة القليلة من الناشرين أو الصحفيين المحليين هي التي تتوفر لديها التدريب الفني على مهارات وأخلاقيات الصحافة منذ إنشاء سلطة الأمم المتحدة الإنتقالية في كمبوديا واعتماد الدستور الكمبودي الحالي.

٩٤ - ولاحظ الممثل الخاص أن مشروع قانون الصحافة المنقح مرهون حالياً بموافقة مجلس الوزراء. وقد سحبت الحكومة المشروع الأصلي الذي قدمه مجلس الوزراء إلى الجمعية الوطنية بعد تقدم العديد من المراقبين الوطنيين والدوليين، بما فيهم مركز حقوق الإنسان، باقتراحات لمراجعتها بما يتماشى والمعايير

الدولية لحقوق الإنسان. ونقحت وزارة الإعلام مشروع القانون على مرحلتين، وفقا للتعليقات التي قدمها المركز والممثل الخاص. ويبدو أن المشروع بصيغته الحالية مطابق للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويشني الممثل الخاص على الحكومة ولاسيما على وزارة الإعلام، لما أولتاه من عناية فائقة لأثر مشروع القانون هذا على حقوق الإنسان.

٩٥ - ورحب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بالمستوى الرفيع لحرية التعبير في كمبوديا. وفي خلال بعثته، تلقى المفوض السامي ضمانات من حكومة كمبوديا بأن حرية الصحافة ستحترم، وأن "قائمة سوداء" لن توضع أو تتخذ إجراءات انتقامية ضد الصحفيين الأجانب المتهمين "بكتابة تقارير سلبية". وتلقى هذه الضمانات كل ترحيب. وأوضح الممثل الخاص للحكومة بأن حصول قدر من الخطأ بل ومن التجاوز أمر ملازم للحرية. وقد أظهرت التجربة بأن المحاولات الرامية الى القضاء على الأخطاء والتجاوزات تؤدي عموما الى الإفراط في الرقابة والى فقدان الحرية. وفي نفس الوقت، يتضمن الممثل الخاص شكاوى الحكومة والصحفيين الدوليين والمحليين والمواطنين المرهفي الحس من أن بعض عناصر وسائل الإعلام، لاسيما وسائل الإعلام المطبوعة محليا، تتعسف أحيانا في استعمال حريتها بقيامها بما يلي:

(أ) نشر مواد غير منسوبة الى جهة ما و لا مصدر لها؛

(ب) نشر إشاعات أو تقارير شديدة التحيز؛

(ج) نشر رسوم كاريكاتورية مهينة وتهجمية بصورة فاحشة ومقالات بالغة الغفظة.

٩٦ - غير أن عددا من التطورات والأحداث التي وقعت منذ التقرير الأخير تبعث على القلق. وقد وجه اليها الممثل الخاص الانتباه وتمثل فيما يلي:

(أ) توقيف واعتقال السيد نغون نون، مدير صحيفة Morning News، يوم ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٤ لمدة ٤٨ ساعة؛

(ب) قيام مجهولين بالهجوم بالقنابل على مكتب صحيفة أنتاراكوم في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٤؛

(ج) إغلاق صحيفة سوكال في ١٦ ايار/مايو ١٩٩٤ بأمر من وزير الداخلية ومصادرة ١٠ ٠٠٠ نسخة من عدد قيل إنه ينتقد كبار المسؤولين العسكريين؛

(د) الأمر الوزاري المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤، الموجه الى مدير صحيفة بروم بايون والقاضي بوقف النشر؛

(هـ) موت السيد تو شهام مونفكول، مدير صحيفة أنتاراكوم (أو إغتياله على ما يبدو) في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٤، فيما زعم أنه حادث مرور لا يزال قيد التحقيق وقت كتابة هذا التقرير؛

(و) الإيحاء للمراسلين الأجانب في حزيران/يونيه -تموز/يوليه ، على ما ذكر ولم يتم تنفيذه، بأن تأشيراتهم ستنتهي وأنهم قد يطردون بسبب بعض المقالات التي يكتبونها والتي لا ينظر إليها بعين الرضى؛

(ز) التهديدات التي ذكر بأنها وجهت الى مدير معهد الخمير من أجل الديمقراطية بشأن ندوة عامة دعا اليها المعهد لمناقشة مشروع قانون الصحافة؛

(ح) إعتقال السيد نغون نون مرة ثانية في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٤ في أعقاب نشره في صحيفة Morning Star لمقالات تتعلق بانقلاب أجهض في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٤؛

(و) إصدار وزارة الإعلام لتعميم موجه الى الصحف والمجلات في كمبوديا في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٤، يتضمن قائمة من التوجيهات تنتهك فيما يبدو المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٩٧ - وتقدم الممثل الخاص بتوصيات مكتوبة بشأن إعتقال نغون نون. وزار سجن الشرطة القضائية مرتين في ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٤ لرؤية السيد نغون. وفي نهاية المطاف، أتيحت له الفرصة في ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٤. وقدم الممثل الخاص لاحقا شكاوى تتعلق بالظروف البدنية للسيد نغون وإتاحة فرص الدخول لأسرته. وقد سمح بذلك فيما بعد. وفي نهاية المطاف، ناشد مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان رئيس الوزراء الأول، في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٤، أن يطلق سراح السيد نغون. وكرر ذلك الطلب في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٤ لمجلس الوزراء.

٩٨ - ونظرا لخطورة وتكرر هذه الحوادث، فإن الممثل الخاص يساوره القلق من أن الحرية التي تتمتع بها وسائط الإعلام حاليا في كمبوديا تتراجع عن المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وهذا تطور خطير لا يمكن التقليل من شأنه أو التعويض عنه بمشروع قانون الصحافة الذي قد يكون مطابقا، من حيث عباراته، للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بينما لا تكون الممارسة مطابقة لها دائما.

طاء - قانون الهجرة والأقليات

٩٩ - أبلغ الممثل الخاص بأن قانونا للهجرة تجري مناقشته في الجمعية الوطنية وأنه يجري وضع مشروع لقانون يتعلق بالجنسية والرعوية، ورحب بهذه التطورات. وكما ورد في التقرير السابق للممثل الخاص، فإن اعتماد هذه القوانين، طبقا لشروط حقوق الإنسان الواردة في الدستور الكمبودي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة مسألة ملحة، لاسيما من أجل وضع إطار قانوني واضح لتحديد المركز القانوني للفيتناميين والأقليات الأخرى التي تعيش حاليا في كمبوديا. غير أن مشروع قانون الهجرة يظل معيبا بصورة خطيرة من منظور حقوق الإنسان ولم تدخل عليه أي تغييرات تذكر حتى الآن رغم المشورة التي أسداها مرارا مركز حقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية الكمبودية. وترد في الفقرة ١٧١ أدناه بعض التوصيات المتعلقة بقانون الهجرة.

١٠٠ - وفي خلال بعثته الثالثة الى كمبوديا، زار الممثل الخاص الكامبوديين المتحدرين من العرق الفيتنامي في شري توم على الحدود بين كمبوديا وفيت نام. وقد انقطعت السبل باللاجئين عن طريق البحر، البالغ عددهم ٥ ٠٠٠ شخصا، والذين بقوا في زوارق صغيرة لما يقارب ١٨ شهرا. ويعيشون على وجبات غذائية غير ملائمة قوامها حلزون البحر وأغذية أخرى هزيلة، تستكمل بالمساعدة التي يوفرها برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية الكمبودية المعنية بحقوق الإنسان، ولاسيما منها جمعية حقوق الإنسان والتنمية في كمبوديا ومنظمة CAFAAD والعصبة الكمبودية للدفاع عن حقوق الإنسان والمواطن ومشروع حقوق الإنسان وتوعية المجتمع المحلي ومعهد الخمير من أجل الديمقراطية وجمعية خمير كمبوتشيا لحقوق الإنسان وجمعية الطلاب والمثقفين الخمير. ولم تسفر النداءات التي وجهتها الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية الكمبودية الى ملك كمبوديا عن اتخاذ أي إجراء. وقد أكد الملك على احترام حقوق رعاياه غير المتحدرين من عرق الخمير. وتعهدت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بتوفير التمويل لإعادة توطين الأشخاص المعنيين في قراهم السابقة. وكان معظمهم قد فر تحت حماية سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، من المذابح التي تعرض لها المتحدرون من أصل فيتنامي في كمبوديا والتي وصمت التاريخ الحديث لكمبوديا. وللعديد منهم أدلة موثقة تثبت تمتعهم بمركز الإقامة الدائمة الممنوح لهم أو لأسرهم في فترات سابقة. ويستطيع العديد منهم أن يثبت أن آباءهم وحتى أجدادهم ولدوا في كمبوديا. واستطاع معظمهم أن يقيم رابطة طويلة العهد بمقاطعات من كمبوديا بسجلات "دفاتر العائلة" المحفوظة في الدوائر الكمبودية. وأكد معظمهم معرفتهم بالعديد من الأصدقاء الخمير والذين، حسب قولهم، سيشهدون لهم بكونهم مواطنين وعمالا صالحين. وأثبتوا جميعا تشبهم بكمبوديا إذ عاشوا، في قواربهم حياة قاسية ومعرضة للآفات بل وحياة محفوفة بالمخاطر منذ انتقالهم الى الحدود فرارا من العنف. وفقد معظمهم تدريجيا ما راكموه من مدخرات. وعانوا من ضنك العيش. ولم يتلق أطفالهم أي تعليم. وساءت ظروفهم الصحية، كما شهد على ذلك الممثل الخاص. كما أن مستوى عيشهم عامة مروع. ويتحدث

معظمهم لغة الخمير ويتحدثون فيما بينهم لهجة تخلط بين لغة الخمير والفييتنامية. ويتمنون جميعاً أن يعودوا الى ديارهم في كمبوديا.

١٠١ - وأصدرت وزارة الداخلية أيضاً تعليمات الى حراس الحدود تقضي بمنع الدخول على حاملي بطاقة الهوية الكمبودية أو الجواز الكمبودي الذين لا يتحدثون بلغة الخمير. وقد يؤدي هذا الأمر الى منع الدخول على العديد من فئات الأقليات بما فيهم المتحدثون من العرق الفييتنامي والمنتمون الى قبيلة لو الخميرية (وهم أقوام من اقليمي راتاناكيرى وموندولكيرى)، الذين لا يتكلمون لغة الخمير بطلاقة. وعلاوة على ذلك، صدر أيضاً أمر من وزارة الداخلية بإجراء تعداد للفئات العرقية في البلد. وينبغي أن تنفذ هذه التدابير بعناية، دون السماح بالتعسف أو الشطط على الصعيد المحلي. وقد نبع هذا القلق مؤخراً من ورود تقارير تفيد بمصادرة بطاقات هوية المتحدثين من العرق الفييتنامي في نيك لويينغ، ومقاطعة بيم رو، وإقليم بري فينغ الذين شملهم المسح الإحصائي. وقد وقع هذا الحادث في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤ تقريباً. وبعد تدخل مكتب كمبوديا، أعيدت لهم بطاقات الهوية. وقد أسفرت مصادرة بطاقات الهوية عن تقييد حرية تنقل هؤلاء المتحدثين من العرق الفييتنامي والى قيام المسؤولين المحليين بمطالبتهم بمبالغ مالية قبل إرجاع تلك البطاقات. وفي غياب أي وثائق أو قاعدة للبيانات، فإن تلك البطاقات هي الدليل الوحيد على الإقامة القانونية بالنسبة للعديد من هؤلاء الناس.

ياء - حقوق الإنسان المتعارف عليها دولياً

١٠٢ - تتضمن الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي تعد كمبوديا طرفاً فيها ما يلي: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق، والاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، والبروتوكول الخاص بوضع اللاجئين. ويلاحظ الممثل الخاص أن لكمبوديا معدلاً من أعلى معدلات التصديق و/أو الانضمام الى اتفاقيات حقوق الإنسان في المنطقة الآسيوية.

١٠٣ - وينص عدد من الصكوك المذكورة أعلاه على تقديم تقارير دورية الى اللجان الدولية المنشأة لرصد تنفيذ الدول الأطراف لها. وفي هذا الصدد، يثني الممثل الخاص على حكومة كمبوديا لإنشائها، في ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٤، للجنة مشتركة بين الوزارات المعنية بالتزامات الإبلاغ تضطلع بمسؤولية إعداد التقارير ذات الصلة. وقد أوصى الممثل الخاص بإنشاء تلك الهيئة في تقريره المقدم الى لجنة حقوق الإنسان في

شباط/فبراير ١٩٩٤^(١). غير أن الممثل الخاص يلاحظ بأن كمبوديا لم تف بأي التزام من التزامات الإبلاغ الدولي حتى الآن. فآجال تقديم كمبوديا للتقارير وشيكة وبعضها فات أجل تقديمه.

كاف - المنظمات غير الحكومية

١٠٤ - يرحب الممثل الخاص بما تتسم به المنظمات غير الحكومية الكمبودية المعنية بحقوق الإنسان من تعدد وتنوع كبيرين. كما أثارت إعجابه حيوية هذه المنظمات العاملة حاليا في مجالات شتى، بما فيها ما يتعلق بحقوق الإنسان من تعليم ورصد وإسداء مشورة قانونية ودفاع وما يتعلق بالسجون وتعزيز حقوق الإنسان للفئات الضعيفة من قبيل المرأة والطفل وكبار السن والأقليات والمعوقين. وقد أقام العديد منها مكاتب في الأقاليم الكمبودية أيضا. ويثني الممثل الخاص أيضا على عمل الفئات المتخصصة ولا سيما الجمعيات الدينية والنسائية وجمعية خمير كمبوتشيا كروم لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية الفيتنامية .

١٠٥ - وفي خلال بعثاته الأخيرة الى كمبوديا، عقد الممثل الخاص اجتماعات عدة مع أعضاء المنظمات غير الحكومية في بنوم بنه وسيهانوكفيل وباتامبانغ. ومن بين الشواغل التي عرضت عليه الآثار المحتملة للقانون المتعلق بحظر جماعة "كمبوتشيا الديمقراطية" على المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان وغيرها من المنظمات التي يطلب منها الدفاع عن حقوق الأشخاص المتهمين بمقتضى هذا القانون. وأعربت بعض المنظمات غير الحكومية عن قلقها من أن تتهم بالتعاون مع العدو، إن هي دافعت عن تلك الحقوق.

١٠٦ - ومن المواضيع التي تقلق المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان والتي يشاظرها القلق بشأنها الممثل الخاص الطلب الذي تقدم به مسؤولو وزارة الداخلية لتقديم قوائم الأعضاء وتقرير عن أنشطتهم. وقد أعربت المنظمات غير الحكومية عن خشيتها من هذه الممارسة وقلقها إزاءها في ضوء القانون المعتمد أخيرا والذي يحظر جماعة كمبوتشيا الديمقراطية.

١٠٧ - وأوضحت المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان للممثل الخاص ما تلاقيه من صعوبات للوصول الى السجون والحصول من الحكومة على المعلومات، ولا سيما المتعلقة بمشاريع القوانين. وفي هذا السياق لاحظ الممثل الخاص، باستحسان، القرار الأخير الذي اتخذته الحكومة والقاضي بدعوة المنظمات غير الحكومية الى إبداء رأيها بشأن مشاريع القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان. غير أنه لا يزال من المتعين وضعها على محك التجربة لأسباب منها أن المنظمات غير الحكومية لم تحدد بعض إجراءات تدخلها في المناقشة المتعلقة بمشاريع القوانين. ولا يزال الوصول الى السجون خاضعا لإعتبارات محلية الى حد كبير، إذ تحصل المنظمات غير الحكومية في بعض الأقاليم على فرص الوصول الى السجون وتحرم منها في أقاليم أخرى. وتقدم الممثل الخاص ببعض التوصيات المتعلقة بهذه المسألة (انظر الفقرة ١٥٨ أدناه).

عاشرا - التوصيات

ألف - الحق في الصحة

١٠٨ - لا تزال الحاجة الى تحسين الهياكل الأساسية للخدمات الصحية ووسائل ايصالها حاجة ماسة وتكاد تكون بنفس القدر الذي أوضحه التقرير الأول.

١٠٩ - وينبغي إعطاء أولوية عاجلة بوجه خاص لحملات الوقاية من عدوى فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وينبغي اتخاذ تدابير جديدة بالتشاور مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية لزيادة الوعي بوباء الإيدز في وسائط الإعلام وفي المدارس الثانوية وفي مؤسسات التعليم الأخرى وبالطرق العامة الملائمة الأخرى. ويجب أن يكون هناك ادراك قوي للحاجة العاجلة الى تعزيز التوعية والتثقيف بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في كمبوديا. وينبغي لمركز حقوق الإنسان أن يقوم، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية وغيرهما من الهيئات الدولية والوطنية ذات الصلة، بدعم الحلقات الدراسية وحلقات العمل وغيرها من المبادرات الرامية الى تعبئة جهود منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية في تنظيم حملات التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لمساعدة أمانة شؤون المرأة والمنظمات النسائية غير الحكومية، وللتوعية بأهمية تمكين المرأة. وينبغي تشجيع تنظيم البغايا في رابطات لحماية أنفسهن. وينبغي تحري إمكانية توفير الرفالات مجانا من جهات مانحة دولية لتوزيعها على المشتغلين بالجنس وغيرهم من الفئات المستهدفة مع تقديم النصائح المناسبة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وطرق انتقالهما. وينبغي أن تؤسس دون إبطاء خدمة شاحنات خفيفة متنقلة للتثقيف وتقديم المساعدة اليهم في هذا المجال في المدن الرئيسية.

١١٠ - ويرحب الممثل الخاص بالتحقيق الذي أجرته الجمعية الوطنية بشأن مدى التوافر الحالي للعقاقير الصيدلانية التي تشكل خطرا على الحياة والصحة إذا استخدمت دون إشراف طبي دقيق. وينبغي لحكومة كمبوديا أن تولي اهتمامها لتحسين الرقابة على هذه العقاقير والتحقق من فعالية العقاقير المستوردة، بطريقة لا تعوق مواصلة الصيدليات توفير العقاقير الزهيدة الثمن وإسداء المشورة لأفراد الجمهور العاجزين عن تأمين الرعاية الطبية أو تحمل ثمنها.

١١١ - وهناك حاجة الى رصد مسارات العقاقير الصيدلانية والأدوية المتبرع بها للمستشفيات في كمبوديا. إذ يدعى أن هذه المواد الصيدلانية المتبرع بها للمستشفيات كثيرا ما توجد معروضة للبيع في الصيدليات أو في السوق المحلية. وينبغي اتخاذ ترتيبات لمنع بيع الأدوية المتبرع بها وتفاذي إساءة استعمالها.

باء - الحقوق الثقافية

١١٢ - يرحب الممثل الخاص بالعمل الهام الذي أنجزته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في كمبوديا من أجل حفظ وحماية التراث الثقافي لكمبوديا، ولا سيما مجمع "أنغكور وات". وهو ينوه بالمساعدة التي قدمتها حكومة سويسرا في شكل خبير قانوني لإسداء المشورة لحكومة كمبوديا بشأن احتياجات التنظيم القانوني اللازم لحماية بيئة "أنغكور وات" والمواقع الأخرى المماثلة ذات الأهمية الأثرية والثقافية.

١١٣ - ومن الضروري دراسة القوانين العرفية في كمبوديا دراسة دقيقة. وقد يكون من المفيد اعتماد بعض هذه القوانين. بيد أنه نتيجة للظروف الخاصة التي ألمت بكمبوديا وشملت تدمير المؤسسات التقليدية، وإبادة الرهبان والمثقفين، واعداد الوثائق، قد يتعسر التعرف على القوانين والأعراف والإجراءات الفعلية. كما أنه قد يلزم تعديل القوانين العرفية إذا تعارضت مع قواعد ومعايير حقوق الإنسان.

جيم - التعليم، بما في ذلك التعليم القانوني

١١٤ - إن الحاجة الماسة إلى تعزيز الهياكل الأساسية لنظام التعليم في كمبوديا، التي أشار إليها في التقرير الأول، يجب أن تظل إحدى الأولويات العليا لحكومة كمبوديا.

١١٥ - ويطلب الممثل الخاص من جديد إلى مركز حقوق الإنسان بحث سبل مساعدة الحكومة في تعليم حقوق الإنسان لأطفال المدارس ولعمامة السكان. وفي هذا الصدد، ينبغي للمركز أن يدعم بالأموال المناسبة خطة المعهد الكمبودي لحقوق الإنسان لإصدار كتاب لمعلمي المدارس عن حقوق الإنسان (انظر الفقرة ٦٤ أعلاه).

١١٦ - كما يطلب المقرر الخاص تيسير تعليم مبادئ حقوق الإنسان الأساسية للرهبان البالغ عددهم ٢٩ ٠٠٠ راهب الذين يعيشون حالياً في ٣ ٠٠٠ معبد.

١١٧ - وينبغي أن يقوم مركز حقوق الإنسان بتنقيح الكتيب التدريبي لحقوق الإنسان الذي أعدته سلطة الأمم المتحدة الإنتقالية في كمبوديا. وينبغي أن تستهدف التنقيحات التأكيد على البناء المؤسسي لحقوق الإنسان في مجالات مثل القضاء (المحاكم المدنية والعسكرية) والإدارة المدنية.

١١٨ - ويطلب الممثل الخاص إلى مركز حقوق الإنسان أن يولي اعتباراً خاصاً، بالتشاور مع المسؤولين الحكوميين الكمبوديين والمواطنين المستنيرين للطرق التي يمكن بها معالجة التعصب العرقي أو الإثني بالوسائل التثقيفية المناسبة. وهناك حاجة إلى دراسة الأمثلة التي نجحت بها بلدان أخرى في التشجيع على نشوء سياسات ومواقف مؤداها القبول والتسامح فيما بين الثقافات المتعددة. وينبغي بحث إمكانية اتخاذ

مبادرات خارج نطاق التعليم. وتشمل هذه المبادرات استخدام وسائط الترفيه، والاستعانة بנדاءات من زعماء الطوائف واشراك ممثلي الأقليات الإثنية في أنشطة الهيئات الحكومية وغير الحكومية، وتشجيع الاتصالات الشخصية لأنها تساعد على هدم الصور المقولبة التي تغذي التعصب. ومن المهم للبلدان المجاورة لكمبوديا التي لها أقليات إثنية من شعبها تعيش في كمبوديا أن تدرك أن الطريقة التي تعامل بها الخمير الإثنيين المقيمين فيها يمكن أن تؤثر في تحقيق التسامح الإثني والعرق في كمبوديا وقبول الأقليات غير الخميرية فيها. ويمكن للدول المجاورة أن تساعد في تعزيز هذه القيم داخل كمبوديا عن طريق ضرب المثال الصالح وتعزيز المتبادل للتسامح فيما بين الثقافات المتعددة.

١١٩ - وينبغي لمركز حقوق الإنسان أن يبحث إمكانية تنظيم حلقة عمل أو حلقة دراسية لمنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية في كمبوديا، بما في ذلك المنظمات ذات الصلة بالأقليات الإثنية في كمبوديا، لاستطلاع إمكانية وضع خطة عمل تتضمن أساليب عملية لتعزيز التسامح والوفاق الإثنيين والعرقين. وينبغي إتاحة تقرير حلقة العمل أو الحلقة الدراسية تلك لمركز حقوق الإنسان والممثل الخاص للمساعدة في تنظيم مبادرات أخرى في المستقبل، بالتشاور مع حكومة كمبوديا، لتعزيز التسامح فيما بين الثقافات المتعددة وقبول التنوع الإثني داخل كمبوديا. وأكد عدة وزراء لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وللممثل الخاص الحساسية الخاصة التي تكتنف القضايا الإثنية في السياق الكمبودي. وهذه الحساسية أمر لا شك فيه. كما أن الممثل الخاص غير غافل عن الشعور بالقلق الذي يساور أوساطا عديدة في كمبوديا بشأن تعرض الثقافة واللغة الكمبوديتين للضغط الخارجي من جانب جيران أكثر تعدادا. وينبغي أن يكون الهدف هو بناء ثقافة خميرية قوية تسودها الثقة في وجود مواطنين ولاؤهم لها على اختلاف انتماءاتهم الإثنية.

١٢٠ - ولم تعالج بعد المشاكل القائمة في مجال التعليم القانوني التي أشير إليها في التقرير الأول. ويوجه انتباه حكومة كمبوديا مرة أخرى إلى التوصيات الواردة في ذلك التقرير. ويحث الممثل الخاص على مواصلة التقيد في اختيار القضاة الكمبوديين بإجراءات حازمة تهدف إلى منع المحاباة والفساد وينبغي إلغاء تعيين الأشخاص الآخرين الذين لم يختاروا وفقا لتلك الإجراءات. وتبرز هذه التعيينات الحاجة الماسة إلى إنشاء جهاز القضاء بموجب قانون يصدر عن المجلس الأعلى.

دال - الحق في العمل

١٢١ - فيما يتعلق بالحالات المبلغ عنها التي شملت التجنيد الإجباري للمشاركين في برنامج التدريب المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية في باتامبانغ (انظر الفقرتين ٦٨ و ٦٩ أعلاه)، يؤكد الممثل الخاص أن التجنيد الإجباري ينبغي ألا يتم إلا وفقا لقانون واضح يكفل ضمانات كافية. وما دام التجنيد الإجباري يتم خارج إطار القانون فإنه ينبغي إنهاؤه. وينبغي تعويض الأشخاص الذين جندوا في الجيش بطريقة غير قانونية. وسوف يكون من المؤسف بوجه خاص أن يتسبب هذا الإجراء في عرقلة

برنامج تجديد فرص العمل التابع للبرنامج الإنمائي ومنظمة العمل الدولية. وينبغي لمركز حقوق الإنسان أن يواصل رصد هذه المسألة.

١٢٢ - كما كشف البرنامج المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية عن ضرورة تحسين التخطيط والتنسيق في خدمات وكالات المعونة لتفادي ازدواج الخدمات وهدر الموارد البشرية والمادية أو الحد من ذلك. وينبغي لمركز حقوق الإنسان، أن يتعاون، بالتشاور مع البرنامج الإنمائي ومنظمة العمل الدولية ومنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية، في تنفيذ المبادرات الرامية إلى تعزيز وتشجيع برامج تجديد فرص العمل بأكثر الطرق كفاءة.

١٢٣ - وينبغي لمركز حقوق الإنسان أن يكفل، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية وغيرها من المنظمات ذات الصلة، صياغة مشروع لقانون العمل يتسق مع معايير حقوق الإنسان الدولية المنطبقة. وينبغي أن يستند مشروع القانون هذا إلى القانون القائم وأن يحرص فيه على مراعاة الخصائص المميزة للمجتمع الكمبودي.

هاء - الحقوق المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة

١٢٤ - يوصي الممثل الخاص بما يلي:

(أ) وضع خطة بيئية وطنية بمساعدة الفريق الاستشاري البيئي الكمبودي والوكالات الدولية وتنفيذها لصون الموارد الطبيعية في كمبوديا. وينبغي أن توضع في الاعتبار في هذه الخطة الأخطاء التي وقعت فيها البلدان الأخرى في المنطقة وفي المناطق الأخرى، إذ وضعت ونفذت خططاً ترتب عليها تدهور البيئة وحرمان الشعوب من حقها في المشاركة في مرحلتَي التخطيط والتنفيذ؛

(ب) اتخاذ إجراءات لوقف النهب غير المشروع للغابات وغيرها من الموارد الطبيعية عن طريق قطع الأشجار واستخراج المعادن، ومعاينة المسؤولين عن ذلك؛

(ج) إعادة النظر في قرار منح القوات المسلحة الحق الخالص في إدارة الصادرات من الخشب، لضمان سير هذه العملية وفقاً لقانون الميزانية وعلى نحو يكفل إمكانية مساءلة القوات المسلحة والرقابة المدنية عليها؛

(د) اتخاذ إجراءات لمواجهة الخطر الذي تشكله منشأة "أويا" على البيئة، لا سيما على الثروة السمكية.

واو - القوانين والممارسات الجديدة

١٢٥ - يكرر الممثل الخاص دعوته الواردة في التقرير الأول الى وضع عدد من القوانين الجديدة وإنشاء عدة هيئات جديدة، بما في ذلك ما يلي:

(أ) إنشاء مجلس دستوري على النحو المتوخى في الدستور؛

(ب) إنشاء مجلس أعلى للقضاء على النحو المتوخى في الدستور؛

(ج) سن قانون للصحافة؛

(د) سن قانون للتسوية السلمية للمطالبات المتعلقة بالأراضي؛

(هـ) سن قانون بشأن الحق في تكوين الجمعيات؛

(و) سن قانون بشأن الهجرة والجنسية واللاجئين.

١٢٦ - وينبغي أن يواصل مركز حقوق الإنسان رصد مشاريع القوانين التي لها تأثير على حقوق الإنسان وتقديم المشورة الى حكومة كمبوديا. وينبغي أن يواصل أيضا مساعدة لجنة حقوق الإنسان وتلقي الشكاوى التابعة للجمعية الوطنية على أداء دورها الحيوي.

١٢٧ - وعلى الرغم من التعديلات التي أجرتها الجمعية الوطنية لضمان درجة معينة من حماية حقوق الإنسان، يلاحظ الممثل الخاص أن القانون المتعلق بنزع صفة الشرعية عن "مجموعة كمبوتشيا الديمقراطية" ينطوي على إمكانية كبيرة للإساءة لحقوق الإنسان الأساسية. وينبغي أن يعكف مركز حقوق الإنسان على تحليل هذا القانون على ضوء الدستور والصكوك الدولية التي صدقت عليها كمبوديا بشأن حقوق الإنسان. وينبغي رصد هذا القانون رقدا دقيقا حتى لا يصبح أداة للقمع وإساءة استعمال السلطة.

١٢٨ - ومما يدعو الى القلق بوجه خاص الأثر الذي يمكن أن يترتب علي القانون المتعلق بمنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية وغيرها من الجهات التي تدافع عن حقوق الأشخاص المتهمين في إطار القانون، وطلب وزارة الداخلية أسماء أعضاء وموظفي المنظمات غير الحكومية. وينبغي التأكيد على أن الاتهام لا يعني ثبوت الجرم. وكل شخص متهم في إطار القانون يحق له أن يحاكم محاكمة عادلة وأن يكون له محام يدافع عنه. وينبغي أن يكون بمقدور منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية أن تكشف عن حالات إساءة استعمال القانون وإساءة إعماله دون أن تخشى الاتهام بالخيانة. وسيكون بدء نفاذ القانون بمثابة اختبار كبير للمحاكم ولدستور كمبوديا. وسيظل الممثل الخاص على اتصال وثيق بمركز حقوق الإنسان ومنظمات

حقوق الإنسان غير الحكومية، وسيعرض تقديم المشورة والمساعدة الى حكومة كمبوديا بشأن هذا الإجراء، حسب الاقتضاء.

١٢٩ - والحكم الوارد في المادة ٩ من القانون، وهو يسمح بالحق في منح تعويضات في الإجراءات الجنائية، يسترعي الانتباه الى بعض أحكام القانون الجنائي والاجرائي لكمبوديا التي تتطلب الإصلاح. وفي هذا الصدد يشير الممثل الخاص الى قوانين من فترة انتخابات عام ١٩٩٣ تجيز سجن الناس لعدم دفع ديون مدنية والممارسة المناظرة التي تقوم بها بعض المحاكم. وخلال الزيارات التي قام بها الممثل الخاص الى كمبوديا التقى ببضعة مسجونين أودعوا السجن لعدم دفع تعويضات أمرت بها المحاكم. وفي حين أن وسيلة الانتصاف المتمثلة في التعويض عن الأضرار مقبولة تماما، فإنها تعد مناقضة لـ "أحكام تتصل بالسلطة القضائية والقانون الجنائي والإجراءات المنطبقة في كمبوديا اثناء الفترة الانتقالية"، لا تزال سارية، وللمادة ١١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تحظر حبس أي انسان لمجرد عجزه عن الوفاء بالتزام تعاقدية. لذلك ينبغي أن يقوم مركز حقوق الإنسان بإجراء استعراض لكافة القوانين والممارسات الكمبودية في هذا الصدد بغية إسداء المشورة للحكومة بشأن إزالة مثل هذه الأحكام من القانون الجنائي والممارسة الجنائية في كمبوديا.

١٣٠ - ويلاحظ الممثل الخاص أنه ينبغي لكمبوديا أن تقوم، وفقا لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، التي انضمت اليها في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٠، باستئان التشريعات اللازمة، وفقا لدستورها، لإعمال الاتفاقية، لا سيما فيما يتعلق بالنص على عقوبات فعلية للأشخاص المدانين بارتكاب جرائم إبادة الأجناس، حيث ينبغي محاكمتهم من قبل هيئات محلفين مؤهلين. وفي هذا الصدد، ينوه الممثل الخاص بأن القانون الذي يحظر نشاط مجموعة "كمبوتشيا الديمقراطية" يشير الى أنه لا يجوز إسقاط المسؤولية عن "أفعال إبادة الأجناس" بمرور الزمن. ويلاحظ الممثل الخاص أن مسألة تحديد ضحايا أفعال إبادة الأجناس عولجت من قبل المقررين الخاصين التابعين للجنة الفرعية المعنية بمنع التمييز وحماية الأقليات والمعنيين بمسألة إفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من العقوبة^(١). وكما لاحظ المقررون الخاصون، فإن الاتفاقية تتضمن تعدادا تقادميةا لفئات الضحايا، التي ينبغي أن تكون، كليا أو جزئيا، فئة وطنية أو اثنية أو عرقية أو دينية بهذه الصفة. ولذلك، ولما كانت الاتفاقية لا تتضمن اشارة الى "مجموعات سياسية"، رغم أن هذا المصطلح يرد في المشروع الأولي، فإن الجرائم التي ارتكبتها مجموعة الخمير الحمر، والتي تنطبق عليها جميع صفات إبادة الأجناس، لا يمكن تصنيفها بهذه الصورة. ويقدر الممثل الخاص قرار المقررين الخاصين الذي يقضي بدراسة هذه المسألة مرة أخرى في ضوء تقريرهم الأخير. ويلاحظ الممثل الخاص كذلك أن المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان درست ما قد يترتب على إفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من أثر سلبي اضافي على إعادة تأهيل ضحايا حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ويقترح الممثل الخاص أن تقوم المنظمات غير الحكومية المهمة والخبراء المهتمون وهيئات الأمم المتحدة بالتوسع في دراسة مسألة إفلات المتهمين بارتكاب المذابح الجماعية في كمبوديا من العقاب، على أن تراعي هذه الجهات على النحو الواجب الأحكام ذات الصلة من العهدين والقانون، بغية تقديم اقتراحات الى المقرر الخاص لكي يأخذها في الاعتبار في تقريره المقبل.

١٣١ - وينبغي نشر القانون الذي يحظر نشاط مجموعة "كمبوتشيا الديمقراطية" على الموظفين المحليين والمحاكم المحلية والسكان المحليين على نطاق واسع، بما في ذلك عن طريق استخدام التلفزيون والاذاعة. وينبغي أن يسمح بإجراء مناقشة ديمقراطية بشأن القانون وتنفيذه على أن تكون حرة ومفتوحة باستمرار. وينبغي أن يكون تنفيذ القانون قائماً على عملية شفافة. وينبغي إعلان الاعتقالات التي تتم بموجب القانون على الجمهور. كما ينبغي تقديم معلومات بشأن مثل هذه الاعتقالات فوراً إلى الجمهور والسلطات السياسية العليا. كما ينبغي أن تتولى الشرطة المدنية تنفيذ القانون؛ وأن توجه التهم إلى من يلقي القبض عليهم بموجب هذا القانون وأن يحاكموا بواسطة محاكم مدنية. وينبغي أن تظل المحاكم يقظة ضد إساءة استغلال القانون وأن تشرف على تنفيذه، لكشف وتصحيح حالات إساءة استغلال القانون.

زاي - الاستقلال القضائي وسيادة القانون

١٣٢ - ينبغي الاستمرار في معالجة مشاكل استقلال القضاء التي حددت في الفقرات ٧٥ - ٨٢ أعلاه. وهي تشمل ما يلي:

(أ) الحاجة الملحة لاعتماد مدونة للممارسة القضائية؛

(ب) الحاجة إلى زيادة أو استكمال مرتبات القضاة بما يتجاوز المبلغ غير الكافي تماماً وهو ٢٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة في الشهر، حتى لا يصبح القضاة عرضة للإغراء والفساد والتأثير؛

(ج) الحاجة إلى تحسين توفير المواد والموارد القانونية للقضاة؛

(د) الحاجة إلى تطبيق نظام المشرفين القضائيين.

١٣٣ - ويرحب الممثل الخاص بالمبادرة التي قامت بها فرنسا بهدف تمويل تكاليف اشتراك عدد من الضباط القضائيين في تدريب القضاة الكمبوديين.

١٣٤ - كما يرحب الممثل الخاص بقيام البنك الدولي للإنشاء والتعمير، بالتشاور مع حكومة كمبوديا، بالنظر في مشروع يرمي إلى مساعدة الحكومة على جمع ونشر القانون الأساسي لكمبوديا والفقه القانوني للمحاكم العليا فيها. وهو يحث الجهات المعنية على الترويج لهذا المشروع. إذ أنه يكاد أن يكون من المستحيل إقامة مجتمع حديث يقوم على حكم القانون في كمبوديا دون تيسير الوصول إلى القانون. ويشني المقرر الخاص كذلك على البنك ووكالات تمويلية أخرى التي أهمها، للتشاور مع حكومة كمبوديا، بتوفير المساعدة لصياغة القانون الأساسي والصياغة القانونية. إذ أن أحد الأسباب وراء التقدم البطيء المحرز في استئان التشريعات يتمثل في نقص الجهات المدربة على الصياغة. إذ أن المقرر الخاص أبلغ بأنه لا يتوفر للجمعية الوطنية

أكثر من ٢ إلى ٨ من العاملين في مجال الصياغة. إذ أن من شأن تعزيز هذه القدرة أن يسهم إسهاما كبيرا بنوعية وسرعة إصدار القوانين.

١٣٥ - وثمة حالتان للتدخل من قبل السلطات العسكرية في الإجراءات القانونية أوردتا أعلاه (الفقرات ٨٠ - ٨٢)، وهي تهديد حياة رئيس قضاة محكمة سيهانوكفيل في ١٣ أيار/مايو ١٩٩٤ من قبل ضابط عسكري، والهجوم الذي شن على سجن باتامبانغ في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤ من قبل أفراد عسكريين مسلحين على ما يبدو، وهما تدلان على بعض المسائل التي تثير القلق بشكل عام ويرى الممثل الخاص أنها تبرر تقديم المساعدة وإسداء المشورة الفنية لحكومة كمبوديا من قبل مركز حقوق الإنسان بهدف تحقيق ما يلي:

(أ) أن تقوم الجمعية الوطنية في وقت مبكر باستئان قانون ينظم التدخل في إقامة العدل وفقا للقواعد الواجب اتباعها (اهانة المحكمة)؛

(ب) إيضاح مسؤولية الأفراد العسكريين أمام المحاكم المدنية وبموجب القانون العام لدى ارتكاب جرائم ذا طابع خاص خارج نطاق مهامهم العسكرية؛

(ج) بيان واجب المدعين العامين العسكريين وهيئات المحلفين العسكرية فيما يتعلق بالتعاون مع المحاكم المدنية وتيسير عملها فيما يختص بالجرائم المدنية التي يرتكبها الأفراد العسكريون.

١٣٦ - وفيما يختص بقضايا محددة، يوصي المقرر الخاص بأن تقوم حكومة كمبوديا باتخاذ خطوات عاجلة لضمان تقديم الضابط العسكري المسؤول عن الهجوم على قاضي قضاة سيهانوكفيل للمحاكمة وفقا للقانون، مع الاستجابة التامة لكافة الاهتمامات التي أبديت في الفقرة ٨٠.

١٣٧ - ويوصي الممثل الخاص كذلك بأن تقوم حكومة كمبوديا بالتحقيق في الهجوم الذي شن على سجن باتامبانغ وتقديم الأشخاص المسؤولين عنه للمحاكمة. كما ينبغي بذل كل جهد لإلقاء القبض من جديد على السجين الذي فر بمساعدة المجموعة العسكرية. وينبغي، لدى إدانته، أن يعاقب على الفرار من معتقل قانوني.

١٣٨ - وقد أبلغ الممثل الخاص بمرسوم فرعي جديد لم يستن حتى الآن، يقضي بتكليف الأفراد العسكريين بتقديم الدعم والمساعدة إلى المحاكم المدنية في حالات معينة. ويرحب الممثل الخاص بهذا التطور. وينبغي لمركز حقوق الإنسان أن يقدم مساعدته إلى الحكومة حسبما يلزم، لضمان التنفيذ المبكر لهذا المرسوم الفرعي. ومن الضروري أن يفهم الأفراد العسكريون بوضوح أن واجباتهم تشمل احترام دستور كمبوديا وحكم القانون الذي نص عليه. وهم ليسوا فوق القانون. فكلما قام الأفراد العسكريون بتحدي استقلال وسلطة المحاكم المدنية ينبغي تأهيل هذه المحاكم لكي تطلب إلى وزير العدل ضمان توجيه التهم فورا إلى الجهات

الضالعة في هذه المخالفة، وإذا ما ثبت جرمها، ينبغي أن تعاقب على هذه الجرائم. وينبغي أن يشمل التدريب الملازم للأفراد العسكريين في مجال حقوق الإنسان توفير معلومات عن الطابع الأساسي لاستقلال القضاء وسلطة وواجب العسكريين في احترام القضاء والتمسك به. كما ينبغي لمركز حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أن يواصل التعاون مع الحكومة في وضع حلقات تتضمن هذا العنصر.

١٣٩ - ويكرر الممثل الخاص نصيحته بالكف عن الممارسة المتمثلة في استشارة القضاة لوزير العدل أو موظفي إدارته أو الوزراء الآخرين أو الإدارات الأخرى، لأن هذه الممارسة لا تتمشى واستقلال القضاء.

١٤٠ - وينصح الممثل الخاص كذلك حكومة كمبوديا بأن لا ترسل المحاكم بشأن القضايا التي تقوم بالبت فيها آنذاك. فأية مراسلات من الحكومة أو الوزراء إلى المحاكم ينبغي أن تقتصر على القضايا التي تكون الحكومة أو الوزراء طرفا فيها أو في الحالات التي تسمح فيها المحكمة بهذا التدخل. وينبغي أن يتم هذا التدخل في حضور الأطراف الأخرى في محكمة مفتوحة كي يتسنى دحضه أو نقده. وينبغي إيلاء عناية كبيرة لدى المراسلة العلنية مع المحاكم أو القضاة بشأن القضايا الراهنة، تجنباً لتقويض المظهر الجلي المتمثل في الحياد والعدالة. وإذا ما كان الوزراء يرغبون في قيام المحاكم باتخاذ إجراءات (مثلاً فيما يتصل بالانتهاكات المزعومة للقانون الذي ينظم حرية التعبير) فينبغي القيام بذلك وفقاً للإجراءات القانونية، بما في ذلك توجيه اتهام من قبل المدعي العام وليس بتوجيه رسالة إلى المحكمة. فهذه الإجراءات غير الرسمية يترتب عليها أثر غير مرغوب فيه من شأنه، في حالة قبوله من جانب المحكمة، أن يجعلها تبدو أداة في يد الجهاز التنفيذي للحكومة بدلاً من الحارس المستقل للقانون الذي يقيم موازين العدالة بالتساوي بين الجهاز التنفيذي والفرد.

١٤١ - وينبغي لمركز حقوق الإنسان أن يقوم، بالتزامن مع مؤسسة آسيا، التي قدمت المساعدة إلى محكمة باتامبانغ بالإضافة إلى هيئات أخرى، باسداء النصح إلى حكومة كمبوديا بشأن التحسينات التي تدخل على توفير خدمات المحاكم.

حاء - المحاكمة العادلة والعلنية

١٤٢ - المقتضيات التي أشير إليها في التقرير الأول لم تستوفى إلا جزئياً. وهي تستلزم العناية المستمرة. إذ ينبغي أن يوالي مركز حقوق الإنسان رصد التقيد بالقانون في كمبوديا فيما يتعلق بإحضار الأشخاص المتهمين بجرائم جنائية أمام القاضي فوراً وبالاحتجاز المحدود قبل المحاكمة.

١٤٣ - وإن من دواعي التفاؤل لدى الممثل الخاص أنه جرى الاستماع إلى المرافعات في محكمة مفتوحة في قضايا بارزة، مثل الاستماع للإدعاءات الموجهة ضد الصحفي السيد نغون نون التي أشير إليها أعلاه (الفقرتان ٩٦ و ٩٧). وبذلك روقبت هذه المرافعات من قبل موظفي مركز حقوق الإنسان وممثلي المنظمات غير الحكومية وأعضاء السلك الدبلوماسي وجهات أخرى. إذ أن إقامة العدالة على هذا النحو المفتوح، بما

في ذلك إقامة العدالة في قضية حساسة تنطوي، حسبما زعم، على مسائل تمس الأمن الوطني، هي محل ترحيب. ومن ناحية أخرى، هنالك الجوانب التي تتعلق بسير المحاكمة تبين، في رأي الممثل الخاص، أنها تقصر، حسبما ذكر، دون المعايير الدولية المناسبة بل وحتى دون قوانين كمبوديا ذاتها حسب الاعتقاد السائد. إذ تبين لمراقبين موثوق بهم قدموا تقارير إلى الممثل الخاص أن القاضي لربما قد تشاور مع جهات أخرى قبل تحديد النص المتعلق برفع الجلسة حسبما طلب محامي الدفاع أثناء الاستماع الأولي.

١٤٤ - وينبغي ألا يعيق إنعدام قانون بشأن مهنة القانون توفير الخدمات القانونية المجانية من قبل المنظمات غير الحكومية. إذ من واجب الحكومة أن تقوم بتمكين هذه المنظمات من أداء خدماتها المتمثلة في التمثيل المجاني دون أي إعاقة أو تخويف أو تدخل. إذ ينبغي أن تتاح لمحامي الدفاع إمكانية الوصول إلى موكلهم المحتجزين وأن يتاح لهم وقت كاف لإعداد دفاعهم. وينبغي في القانون المتعلق بمهنة القانون أن ينص على ما لمحامي الدفاع من حقوق، بما في ذلك تمتعهم بالحصانة أثناء أداء واجباتهم. ومن ناحية أخرى، ينبغي النظر بعناية في الشكاوى المتعلقة بالمطالبات التي تتجاوز أتعاب محامي الدفاع بشكل مفرط وكفالة قيام المنظمات غير الحكومية بتوفير خدمات التمثيل مجاناً. وينبغي أن تقوم كل الجهات المعنية بالتمثيل بوضع مدونة طوعية لقواعد السلوك، يلزم أن تنص على أعلى معايير للنزاهة والاختصاص. وينبغي أن يواظب مركز حقوق الإنسان على تقديم المساعدة في تنسيق كافة الجهود التي ترمي إلى إرساء دعائم مهنة القانون في كمبوديا وضمان الحق في التمثيل للمتهمين في جرائم جنائية. وحتى يتم تطوير المزيد من موارد التمثيل، ينبغي أن تتاح للمتهمين إمكانية طلب صديق، أو مدافع أو محام يختاره/تختاره، لتمثيله/تمثيلها أثناء المرافعات القانونية والقضائية.

طاء - الحق في الاستئناف والمراجعة

١٤٥ - ينبغي إيضاح اختصاص محكمة الاستئناف فيما يتعلق بالاستماع إلى الطعون والقيام بالمراجعة القضائية. وعلى أساس المشاورات التي أجريت مع القضاة والمنظمات غير الحكومية والسجناء وجهات أخرى، يقدم الممثل الخاص التوصيات التالية إلى حكومة كمبوديا تمكينا لها من إجازة القوانين أو اعتماد الممارسات اللازمة:

(أ) ينبغي إتاحة وسيلة انتصاف للطعن ضد الإدانة الجنائية والأحكام الجنائية، في ظروف خاصة، بما يتجاوز فترة الشهرين الحالية المنصوص عليها في القانون. وفي بعض حالات الأمية أو الجهل أو الخطأ أو الإهمال من جانب الآخرين، يجوز وضع الأساس المناسب لتمديد المهلة الزمنية. وينبغي أن يترك الأمر لقاضي المحاكمة أو محكمة الاستئناف أن يحدد هذه المهلة. في ظروف خاصة، حيثما اقتضى سير العدالة اتخاذ هذا الاجراء؛

(ب) ينبغي وضع ترتيبات للإخطار الشفوي والخطي بالحق في الاستئناف وإتاحة المهلة اللازمة لقيام السجين المدان بالاستئناف من قبل القاضي وقت الإدانة وبعد وصول السجين إلى السجن، على حد

سواء، في حالة تنفيذ الحكم بالسجن. ومن المستصوب اسداء مشورة بشأن المتابعة لأن السجين قد لا يتمكن من أن يتابع بشكل وثيق كل التفاصيل التي تنطوي عليها ملاحظات القاضي أثناء النطق بالحكم؛

(ج) ينبغي أن تتاح في السجون توجيهات بشأن الطريقة التي يمكن بها للمساجين الذين لم يكن ثمة من يدافع عنهم أن يستأنفوا ضد الحكم. وينبغي النص على الحد الأدنى من الاجراءات الرسمية فيما يتصل بايداع الطعون.

١٤٦ - ويرحب الممثل الخاص بكونه اتاحت للمساجين في سجن باتامبانغ فرصة للاتصال بالمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان. اذ أن السياسة المستتيرة المتبعة في هذا الصدد جديرة بأن يثنى عليها، وهذا الثناء نقل الى حكومة كمبوديا. وينبغي أن تتاح وسيلة الانتصاف هذه لجميع المسؤولين في طول البلاد وعرضها. ويوصي الممثل الخاص بأن تقوم الحكومة باصدار توجيهات للضباط المشرفين على السجون لكي يأذنوا للممثلين المعتمدين للمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان بزيارة السجون بهدف ابلاغ جميع المسجونين بحقوقهم، والاستماع للشكاوى واتخاذ الاجراءات المناسبة فيما يتعلق بالسجناء الذين يرغبون في خدمات من يدافع عنهم.

١٤٧ - ومن الضروري أن يواصل القضاة والمدعون العامون زيارة السجون على فترات منتظمة للتأكد من أنه لا يوجد فيها إلا الأشخاص الذين يقضون فترة حكم قانوني وللتحقيق في الشكاوى المتعلقة بالتجاوزات التي يرتكبها موظفو السجون أو مسجونون آخرون ولضمان مراعاة وسائل الانتصاف المتعلقة بالاستئناف والمراجعة.

ياء - الشرطة والعسكريون

١٤٨ - ينبغي تعقب الأفراد العسكريين الضالعين في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحوادث التي حددت في الفقرات ٧٩ - ٨٧ أعلاه، وتقديمهم للمحاكمة، لأن الأمر هنا يمس شرف القوات المسلحة الكمبودية الملكية، وكذلك حكم القانون وخضوع العسكريين للحكومة المدنية المنشأة بموجب الدستور.

١٤٩ - وينبغي أن يقوم وزير الدفاع، بالتشاور مع الوزيرين المشاركين لوزارة الداخلية ووزارة العدل، بالنظر في الآثار المؤسسية للمشاكل المتكررة الناجمة عن عدم احترام القانون من جانب العسكريين. ويحث الممثل الخاص حكومة كمبوديا على أن تنظر في إنشاء لجنة مشتركة تتألف من وزارات الدفاع والداخلية والعدل لاقتراح القوانين والسياسات التي تعالج إساءة استعمال السلطة من قبل الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة ولتوفير وسائل ناجعة للانتصاف، بصرف النظر عما للموظف المعني من مكانة رفيعة. وينبغي لمركز حقوق الإنسان أن يكون متاحا لهذه الوزارات (ولأية جهات أخرى معنية) فيما يتعلق بإسداء المشورة وتقديم المساعدة في التصدي لهذا التحدي الكبير المستمر لاحترام حكم القانون وحقوق الإنسان في كمبوديا.

١٥٠ - وينبغي للمركز أن يواصل جهوده الرامية الى توفير عناصر حقوق الإنسان في حلقات التدريب الخاصة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، وذلك بالتشاور مع سائر وكالات الأمم المتحدة والمبادرات الوطنية والمنظمات غير الحكومية.

١٥١ - وفيما يتعلق بما اتخذته حكومة كمبوديا منذ عهد قريب من قرار يسمح للعسكريين بالتحكم في امتيازات قطع الأخشاب فإن هذا التطور يعد مدعاة للقلق، في سياق مسائل أخرى استرعى إليها الانتباه في هذا التقرير، رغم أنه ليس من اختصاص الممثل الخاص التدخل في الترتيبات المالية للحكومة. فإذا ما ثبت أنه صدر ترخيص للعسكريين بقطع الأخشاب في كمبوديا فينبغي رصد ممارسة هذا الترخيص بصورة وثيقة للغاية نظرا لما يترتب على هذه الممارسة من آثار بالنسبة لبعض حقوق الإنسان الأساسية.

كاف - السجون ومراكز الاحتجاز الأخرى

١٥٢ - يوصي الممثل الخاص باستكمال نتائج الدراسة الاستقصائية المتعلقة بالسجون التي أجراها مركز حقوق الإنسان وبتقديمها بشكل منتظم الى الهيئات الحكومية المعنية بالأمر. كما ينبغي اقتسام هذه النتائج مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، والممثلين الوطنيين أو الهيئات الأخرى التي قد تكون في وضع يمكنها من توفير التمويل اللازم لتحسين الحالة العمرانية للسجون في كمبوديا. وقد أكد ممثلو حكومة كمبوديا لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والممثل الخاص أنهم سوف يرحبون بأية مساعدة دولية تؤدي الى تحسين حالة سجون كمبوديا. وينبغي للمركز أن يعكف بنشاط على دراسة هذه الضرورة. كما ينبغي أن يقوم بوضع قائمة بالمهام ذات الأولوية التي تكون لها أهداف عملية، كي يتسنى بذلك اقتسامها بالإنصاف وبطريقة معقولة فيما بين هيئات التمويل.

١٥٣ - ويوصي الممثل الخاص أيضا بأن تقوم المنظمات الدولية والجهات المانحة المهمة الأخرى بمساعدة حكومة كمبوديا على إنشاء مركز الأحداث الجنب لإعادة تأهيل الأحداث.

١٥٤ - ويرحب الممثل الخاص بالرسالة التي وجهتها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان وتلقي الشكاوى التابعة للجمعية الوطنية (التوصية ١١١) بتاريخ ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٩٤، الى الوزراء المشاركين في كمبوديا بشأن إدارة السجون. وفي هذه الرسالة، أوصت اللجنة بما يلي:

(أ) فصل السجناء رهن التحقيق (غير المدانين) من السجناء المدانين والسجناء القصّر من السجناء الراشدين ومعاملة واحتجاز السجينات بصورة منفصلة؛

(ب) توفير المزيد من ضابطات الشرطة للإشراف على السجينات؛

(ج) توفير الملابس للسجناء المدانين بصورة منفصلة؛

(د) توفير التعليم للسجناء القصر؛

(هـ) ضمان المحاكمة السريعة لكفالة عدم احتجاز السجناء غير المدانين لأكثر من ستة أشهر دون محاكمة.

١٥٥ - ولوحظ أن الحكومة عهدت في هذه التوصيات، في رسالة بعثت بها إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان وتلقي الشكاوى، إلى الموافقة، من حيث المبدأ، على التوصيات المذكورة. ويشيد الممثل الخاص بهذه التطورات ويؤيد تنفيذها بصورة سريعة.

١٥٦ - كما لوحظ أن التوصيات المذكورة تنسجم مع المبادئ الدولية الواردة في جملة صكوك منها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والقواعد الدنيا النموذجية لمعاملة السجناء ومجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال السجن، ومع الاقتراحات الواردة في التقرير الأول للممثل الخاص. وأن الممثل الخاص يؤيد هذه الصكوك.

١٥٧ - وإن الملاحظات التي أبداه الممثل الخاص أثناء الزيارات التي قام بها إلى السجون في فنوم بن (سجن فنوم بن) وسجن باتامبانغ وسجن سيهانوكفيل أثناء زيارتيه الثانية والثالثة تؤكد أنه لم يتم تنفيذ إلا بعض التوصيات الواردة أعلاه. فقد أكدت السجينات أنه يجري حبسهن بصورة منفصلة ولم يتقدمن بأي شكاوى بشأن سوء المعاملة إلى الممثل الخاص. ومن ناحية أخرى، كان القُصّر موجودون في كل السجون، ويبدو أنه لم توفر مرافق للتعليم كما لم توفر ملابس مميزة لفصل المعتقلين المدانين من المعتقلين غير المدانين.

١٥٨ - كشف تفتيش أجراه الممثل الخاص على سجن بي جي في بنوم بنه والسجون في باتامبانغ وسيهانوكفيل أن الأمور التالية تحتاج إلى إجراء اصلاحي:

(أ) ينبغي أن يلزم القانون المسؤولين عن السجون بإبلاغ أسر السجناء أو الأشخاص الذين يعينونهم عن الحالات المرضية الخطيرة أو أية إصابات تنتاب السجناء وينبغي توفير المرافق الطبية الهامة؛

(ب) يجب منع ضرب السجناء كإجراء عقابي. وأن أي عقاب ينال السجناء ينبغي أن يصدر بإذن من القاضي (في حالة اقتراف فعل إجرامي) أو بموجب لوائح السجن بالنسبة للجرائم الثانوية؛

(ج) ينبغي منع المعاقبة الجماعية للمسجونين الذين لم يسيئوا التصرف؛

(د) ينبغي النظر في تخصيص بدل اضافي للأغذية لأن البدل اليومي القياسي البالغ ١ ٠٠٠ ريبيل للسجين لا يكفي، لتأمين نظام غذائي مناسب، نظرا للظروف المحلية الخاصة؛

(هـ) ينبغي القيام على وجه الاستعجال باصلاح مرافق المجاري وازالة البراز من زنايات السجن، وينبغي أن تكون امدادات المياه والتهوية كافية وينبغي أن توفر شبكات لاتقاء الناموس حسب الاقتضاء؛

(و) ينبغي أن تقدم سلطات السجن مشورة بشأن حقوق الاستئناف والطعن عند الطلب؛

(ز) ينبغي تمكين المنظمات المحلية غير الحكومية لحقوق الانسان من الدخول الى السجون لاتاحة الفرصة لتقديم نصائح عامة وتلقي الشكاوى وتوفير من يتولى الدفاع عن المسجونين اذا أمكن. وهذه التسهيلات متوفرة حاليا في سجن باتنباغ وينبغي مد نطاقها الى السجون في أرجاء كمبوديا؛

(ح) ينبغي أيضا تمكين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومركز الأمم المتحدة لحقوق الانسان ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية التي يمكنها أن تقدم المساعدة الضرورية الى المسجونين من الوصول الى المسجونين بطريقة مناسبة؛

(ط) ينبغي توجيه نداء من أجل الحصول على معدات رياضية وماكينات خياطة ومواد تعليمية من أجل المسجونين، وفقا لما طلبه المسجونون في سجن باتنباغ؛

(ي) ينبغي وضع برامج تعليمية لمساعدة المسجونين على أن يندمجوا من جديد في المجتمع لدى الافراج عنهم؛

(ك) ينبغي أن يعين ضباط الشرطة المسؤولون عن السجون ضباط اتصال للعمل مع المنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان.

١٥٩ - ويوصي الممثل الخاص بأن تقوم حكومة كمبوديا على وجه الاستعجال باعلان لوائح وطنية للسجون تتسق مع المعايير الدولية. وينبغي أن يقدم مركز حقوق الانسان مساعدته في صياغة مدونة نموذجية لأنظمة السجون تتسق مع المعايير الدولية.

١٦٠ - إن استجابة الحكومة للتوصية باتخاذ اجراءات فيما يتعلق "بالسجن السري" في شهيو كماو (انظر الفقرة ٩٢ أعلاه)، وإن كانت تحظى بالترحيب فإنها جاءت متأخرة دون مبرر في رأي الممثل الخاص. وافتقرت الى العزم الذي يستلزمه هذا التحدي الخطير للسلطة المدنية. ولو أن الاستجابة جاءت مبكرة بقدر أكبر، لأمكن تفادي تعرض السجنين المذكور أعلاه وغيره للمعاناة. ونوصي بعدم التسامح مع أي من هذه "السجون السرية" وبتوجيه الاتهامات الى جميع المسؤولين عنها ومعاقبتهم حسب القانون اذا أدينوا. وينبغي اتخاذ خطوات لتوفير حماية للمسجون المصاب وأسرتة لكي يتمكن من تقديم أدلة ضد مرتكبي هذه الجرائم الخطيرة دون خوف على نفسه أو على أسرته من الأعمال الانتقامية من جانب الأشخاص المسؤولين عن

هذه المخالفات لحقوق الإنسان الأساسية والتحديات لحكم القانون. ويحث الممثل الخاص حكومة كمبوديا على أن تكون يقظة لتضمن عدم التغاضي عن أي "سجون سرية" أخرى في كمبوديا.

١٦١ - ويلفت الممثل الخاص الانتباه مرة ثانية ويكرر التوصيات الأخرى المتعلقة بالسجون الواردة في تقريره الأول. وينبغي أن يتعاون مركز حقوق الإنسان تعاوناً تاماً مع حكومة كمبوديا لضمان احترام المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان الأساسية في سجون كمبوديا. ويثني الممثل الخاص على كبار ضباط الشرطة المسؤولين عن السجون على تعاونهم مع المركز في رفع المستويات وتحسين الظروف في حدود الامكانيات المتاحة.

لام - قانون الصحافة وحرية التعبير

١٦٢ - وفقاً للملاحظة التي أبدتها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان لمجلس الوزراء والجمعية الوطنية خلال البعثة التي أوفد فيها إلى كمبوديا، فإن حرية التعبير حيوية لحقوق الإنسان. فهي تجسد القدرة على مشاطرة الأفكار التي تضفي على البشر سمة فريدة. ورحب المفوض السامي أيضاً بارتفاع مستوى حرية التعبير في كمبوديا. وأن على الحكومة أن تستفيد على نحو أكبر من قدرة وسائط الاعلام على عرض انجازات الحكومة والادارة. وينبغي إيلاء النظر إلى تعزيز توفير نسخ مكتوبة من المعلومات إلى وسائط الاعلام عن طريق تعيين مسؤولين حكوميين عن الصحافة وانشاء مرفق مركزي لتقديم المعلومات عن المبادرات ووجهات النظر الوزارية والحكومية وفقاً لما أوصت به رابطة صحفيي الخمير.

١٦٣ - ويرحب الممثل الخاص بتنوع وسائل حرية التعبير في كمبوديا. وهو يقدر العناية التي نظرت بها حكومة كمبوديا في الاقتراحات التي قدمها الممثل الخاص عن تحسين مشروع قانون الصحافة. ويعرب الممثل الخاص عن أمله في أن تقوم الجمعية الوطنية، دون مزيد من التأخير، بسن قانون للصحافة في صيغة مناسبة لتتقيد على السواء لضمانات حرية التعبير المكفولة في الدستور الكمبودي وبالصكوك الدولية التي انضمت إليها كمبوديا ولا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وهذا وحده سيكفل أن يحل قانون بين وحديث محل قانون الصحافة المطبق حالياً في دولة كمبوديا. وقد صيغ ذلك القانون في وقت اتسم بتقييد صارم لحرية التعبير ومن أجل دولة ذات حزب واحد وهو غير ملائم للظروف الحالية السائدة في كمبوديا ولتقيدها بالتزاماتها إزاء احترام حق أساسي من حقوق الإنسان هو الحق في حرية التعبير.

١٦٤ - ويحث الممثل الخاص مركز حقوق الإنسان على القيام بالتشاور مع اليونسكو ورابطة صحفيي الخمير والمنظمات غير الحكومية الأخرى ذات الصلة والأشخاص باستطلاع السبل التي يمكن بها، عن طريق التدريب وتقديم المساعدة، تحسين المعايير بما يحول دون الإفراط في استخدام القانون للحد من حرية التعبير. وينبغي إيلاء النظر بإمكانية القيام، في ظل الظروف الكمبودية، بتعيين مجلس صحفي أو أمين صحفي لتلقي شكاوى المواطنين خارج العملية القانونية تماماً وتدعيم معايير الدقة والعدالة في نقل الأخبار.

١٦٥ - ويرحب الممثل الخاص بجهود رابطة صحفيي الخمير لرفع معايير الأداء المهني لأعضائها وقبولها، بناءً على مشورة من مركز حقوق الإنسان، بضرورة السماح لرابطات الصحفيين الأخرى بتقديم التوجيه لأعضائها.

١٦٦ - وفيما يتعلق بسجن السيد ناغون نون، وعلى الرغم من أن الترجمة الانكليزية للمقالات التي كتبها السيد ناغون توحى على ما يبدو بضعف المستوى الصحفي وعلى الرغم من أن السيد ناغون قد اعتذر بنفسه عن بعض ما ورد في كتاباته، فإن الممثل الخاص يحث حكومة كمبوديا على ممارسة ضبط النفس، على وجه الخصوص، في مقاضاة الصحفيين لاقتراافهم أعمالاً إجرامية. وعادة، فإنه ينبغي تطبيق القانون المدني على التشهير للانتصاف من الاساءات المدنية التي ترتكبها الصحافة. ويمكن أن يكون الحكم هام يتعلق بأضرار التشهير في قضية وجيهة أثر مفيد وسليم. إذ يمكن أن يترتب على خطر إساءة استعمال الاعتقال والاحتجاز الوقائيين، ولا سيما في ظل الظروف الرديئة السائدة في سجون كمبوديا، تأثير سيئ لا يتناسب مع ضرورات الحالة والمخاطرة بحقوق الإنسان الأساسية - التي ينبغي أن تستوعب حتى الممارسة العرضية الخاطئة أو الزائدة عن اللزوم.

ميم - حق الفرد في أن ينتخب

١٦٧ - عملاً بالمادة ٢٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فإن لكل مواطن، دون أي وجه من وجوه التمييز ودون قيود غير معقولة، الحق في أن يشارك في إدارة الشؤون العامة إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون في حرية فضلاً عن الحق في أن ينتخب وينتخب. وتقر أيضاً المادة ٣٤ من دستور مملكة كمبوديا حق الفرد في التصويت وحقه في أن يكون مرشحاً للانتخاب وتنص المادة ٣٥ على حق المواطنين في الاشتراك الفعلي في الحياة السياسية للأمة. ويتمتع كل مواطن بالحق في المشاركة في حياة المجتمع الذي يعيش فيه. وفي هذا الصدد، يوصي بانتخاب قادة القرى والوحدات الإدارية الصغرى بدلاً من قيام الحكومة باختيارهم.

نون - الفئات الضعيفة ومن بينها النساء والأطفال وكبار السن والأقليات

١٦٨ - يرحب الممثل الخاص بالجهود التي تبذلها أمانة شؤون المرأة للبدء في تدوين القوانين المتصلة بالمرأة. ويوصي الممثل الخاص بأن يواصل مركز حقوق الإنسان رصد التقدم المحرز في مشروع المدونة ويقدم خدمات استشارية ومساعدة تقنية للأمانة طبقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وقد أشار مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، أثناء زيارته لكمبوديا، على المركز وسائر وكالات الأمم المتحدة بأن من المستحسن تحديد مشاريع محددة تهدف إلى معالجة عدم المساواة في المسائل المتعلقة بالجنسين. ويؤيد الممثل الخاص هذا الاقتراح، ويوجه الانتباه إلى عدد من الاقتراحات ذات الصلة الواردة في تقريره الأول التي لم تنفذ بعد. وينبغي على المركز أن يتابع عدداً من المشاريع المتصلة على وجه الخصوص بالمرأة

والأطفال وكبار السن. وينبغي أن تتضمن هذه المساعي إجراء مشاورات وثيقة مع المنظمات غير الحكومية التي تركز جهودها لإصلاح عدم المساواة التي يعاني منها النساء وكبار السن في المجتمع الكمبودي. وينبغي أن تشمل المشاريع ذات الصلة تقديم مساعدة إلى الحكومة الكمبودية في صياغة قوانين لتوفير أنظمة قانونية فعالة للتصدي لمشاكل بغاء الأطفال وتشغيل الأطفال ولا سيما في المناطق الريفية والاتجار في بغاء الكبار اللاإرادي والعنف المنزلي وإساءة معاملة النساء على وجه الخصوص لا سيما في المناطق الريفية. وينبغي إيلاء النظر لتشجيع ما يلي:

(أ) توفير المزيد من المدافعات عن حقوق المرأة لإسداء المشورة والمساعدة للنساء وخاصة ضحايا العنف المنزلي وغيره؛

(ب) توفير عدد أكبر من الموظفين المدنيين، في الشرطة على سبيل المثال؛

(ج) تقديم تعليم في المدارس وفي وسائط الاعلام عامة موجه لتقليل العنف ضد المرأة وإهمال الأطفال وإساءة معاملتهم والاستعانة بالاذاعة والتلفزيون لتقليل تصوير النساء في قالب معين وبالتالي تعزيز تزويدهن بوسائل القوة؛

(د) تقديم مساعدة خاصة لكبار السن وللمن فقدوا أطرافهم وللمحاربين القدماء؛

(هـ) الاستعانة بكبار السن العاطلين عن العمل، بالإضافة إلى المدارس، لتدعيم بعث نظام التعليم في كمبوديا من جديد؛

(و) اعتماد حد أدنى للسن القانوني الذي يسمح فيه بتشغيل الأطفال وإنفاذه.

١٦٩ - ويكرر الممثل الخاص النداء الذي وجهه المفوض السامي لحقوق الإنسان الى الحكومة خلال بعثته الى كمبوديا بشأن محنة الكمبوديين المنحدرين من عرق فييتنامي في شري توم على الحدود بين كمبوديا وفييت نام. ويكرر الممثل الخاص مناشدة المفوض السامي للحكومة بمعاملة هؤلاء الناس باعتبارهم حالة خاصة. فثمة حاجة ملحة لفصل حالتهم عن حالة المسألة الحساسة والصعبة المتعلقة بحقوق الكمبوديين المنحدرين من عرق فييتنامي عموما في كمبوديا. ولهؤلاء الناس حق على كمبوديا بحكم أنهم عاشوا فيها لأجيال عدة. وثمة ضرورة ملحة لمعالجة حالتهم بوصفها حالة تتطلب اجراء من جانب الفرع التنفيذي للحكومة. لذلك لا ينبغي أن يشترط انتظار سن وتنفيذ قوانين الهجرة والجنسية لحل قضيتهم. بل ينبغي أن يسمح لهم بالعودة الى ديارهم بطريقة يشرف عليها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية شريطة أن يثبتوا بشهادات أو بأدلة موثوقة أخرى، إقامتهم الدائمة في كمبوديا هم وأسرههم خلال مهلة معقولة، وألا يثبت عدم أهليتهم لأسباب أخرى.

١٧٠ - وقد أعرب الممثل الخاص عن تقديره لمفوض الأمم المتحدة السامي ولمركز حقوق الإنسان لما يقدمانه من مساعدات بشأن هذه المشكلة الخاصة التي تمس حقوق الإنسان بالنسبة لمجموعة من الناس مستضعفة بوجه خاص في كمبوديا. والممثل الخاص يعي جيدا حساسية مسألة الاثنية في كمبوديا. ولكنه يعتقد أن الكمبوديين الذين هم على علم بالصلة التي تربط لاجئي القوارب المنحدرين من عرق فييتنامي بكمبوديا والتزامهم نحوها على المدى الطويل سيسحبون اعتراضاتهم على عودة هؤلاء الناس الى ديارهم. فقضيتهم مستقلة عن المسألة العامة المتعلقة بالمهاجرين من الطوائف الاثنية الأخرى.

١٧١ - ويلاحظ الممثل الخاص مع الأسف أنه على الرغم من التعليقات المستفيضة التي أدلى بها مركز حقوق الإنسان ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمنظمات الكمبودية غير الحكومية، فليس هناك ما يدل على أن هذه التعليقات قد أدخلت في صلب مشروع قانون الهجرة. ولذلك لا يزال المشروع مشوبا بالقصور من منظور حقوق الإنسان لأنه لا يتضمن أي ضمانات شرعية لتنفيذ القانون بصورة عادلة. علاوة على ذلك، يبدو أن المشروع ينتهك الاتفاقيات الدولية بعدم نصه، على سبيل المثال، على إعطاء الممثلين الدبلوماسيين حصانات وامتيازات خاصة. ولذلك يوصي الممثل الخاص بما يلي:

(أ) ينبغي أن يصاغ قانون الجنسية بالتشاور مع مركز حقوق الإنسان وغيره من المنظمات ذات الصلة؛

(ب) ينبغي سن قانون الجنسية في أقرب وقت ممكن ليتسنى تنفيذ قانون الهجرة؛

(ج) ينبغي أن يجسد مشروع قانون الهجرة التعليقات التي أدلى بها مركز حقوق الإنسان ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمنظمات الكمبودية غير الحكومية؛

(د) ينبغي أن يتضمن مشروع قانون الهجرة بوجه خاص ضمانات قانونية لدى إصدار مرسوم بالطرد وتنفيذ عملية إبعاد، وذلك بأن ينص بوضوح على تحديد أسباب واجراءات الطرد، وعلى الحق في الاستئناف وتعليق الطرد/الإبعاد طيلة مدة الاستئناف؛

(هـ) ينبغي أن ينص مشروع قانون الهجرة أيضا على عدم السماح بعمليات طرد مجموعات اثنية بصورة جماعية أو بأعداد كبيرة، وعلى عدم تحديد المركز القانوني للأجانب الموجودين في البلد إلا بعد إصدار قانون الجنسية، وأن يعطى للأجانب المقيمين في البلد منذ فترة طويلة الحق في الإقامة الدائمة، استنادا الى عوامل موضوعية؛

(و) وعلى وجه التحديد، ينبغي أن تحذف من مشروع قانون الهجرة الأحكام التي تحد من حرية التنقل وحرية الإقامة بالنسبة لجميع الأشخاص الموجودين داخل كمبوديا بصورة قانونية؛

(ز) ينبغي أن يشمل مشروع قانون الهجرة أيضا اللاجئين بوصفهم فئة مستقلة من الأجانب وأن يصدر قانون خاص باللاجئين ينظم مركز هؤلاء اللاجئين.

١٧٢ - ويوصي الممثل الخاص بتطبيق التدابير الادارية التي أفادت التقارير بأنها اتخذت لإجراء دراسات استقصائية عن المجموعات الإثنية الموجودة في كمبوديا، وإعلان نتائج هذه الدراسات. وعلى وجه التحديد، يجب وقف لجوء السلطات المحلية، إلى مصادرة بطاقات إثبات هويات الأفراد وأوراقهم، على نحو ما ورد في التقرير. كذلك يوصي الممثل الخاص بوقف التدابير الادارية الرامية الى رفض السماح لحاملي بطاقات إثبات الهوية الكمبودية بالدخول الى البلد استنادا الى اختبارات لغوية، الى أن يصدر قانون الجنسية. وعلاوة على ذلك، ينبغي معاقبة الموظفين الذين يتبين أنهم يأخذون رشوات.

سين - اللجنة المعنية بحقوق الإنسان وبتسلم شكاوى من الجمعية الوطنية

١٧٣ - أكد الممثل الخاص في تقريره الأول على أهمية اللجنة المعنية بحقوق الإنسان وبتسلم شكاوى الجمعية الوطنية. وعلى أن التوصيات الواردة في ذلك التقرير فيما يتعلق بالحاجة الحيوية الى دعم هذه الآلية الوطنية والمحلية الهامة بالنسبة لكمبوديا لا يمكن وسمها بالمبالغة. فقد تلقت هذه اللجنة منذ إنشائها ما يربو على ٨٠٠ شكوى بانتهاكات لحقوق الإنسان. وهي بحاجة الى دعم عاجل لكفالة اضطلاعها بولايتها بكفاءة من دون أن تفقد موثوقيتها. ولذلك ينبغي توجيه اهتمام خاص نحو التوصيات التالية الموجهة الى حكومة كمبوديا وجمعيتها الوطنية:

(أ) ينبغي منح اللجنة وأعضائها وموظفيها سلطة عامة لضمان الوصول الى السجناء وإلى الأشخاص الآخرين المحتجزين. ففي الوقت الحاضر يتعين تقديم طلبات مستقلة للوصول الى السجناء في كل حالة على حدة، الأمر الذي يؤدي إلى هدر للوقت. فمن غير المقبول أن تحرم اللجنة من الوصول الى السجناء بينما يتزايد، في الوقت الحاضر، السماح بذلك للمنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان؛

(ب) ينبغي أن تقدم للجنة مقترحات بشأن قوانين ذات آثار هامة بالنسبة لحقوق الإنسان لاستعراضها وتقديم تقرير بشأنها وألا يقتصر على النظر فيها من جانب لجان متخصصة تابعة للجمعية الوطنية؛

(ج) ينبغي أن يصدر رئيسا الوزراء المشاركان تعليمات الى جميع وزراء وموظفي الحكومة بالرد على الطلبات والتوصيات الرسمية التي توجهها اليهم اللجنة وذلك دونما إبطاء لا مبرر له.

١٧٤ - وينبغي أن تواصل اللجنة رصد انتهاكات حقوق الانسان وأن تتدخل بشأنها، عند الاقتضاء لدى الحكومة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن توجه اللجنة اهتمامها الى جميع أنواع الانتهاكات، بما في ذلك انتهاكات

حقوق الأقليات الإثنية مثل الكمبوديين المنحدرين من أصل فييتنامي. ويوصي الممثل الخاص أيضا بأن تشارك اللجنة، بالارتباط مع مركز حقوق الانسان، في تنفيذ برامج تهدف إلى تدريب أعضاء الجمعية الوطنية في مجال حقوق الانسان.

عين - التصديق والإبلاغ بموجب الصكوك الدولية

١٧٥ - صادقت كمبوديا على الاتفاقيات الدولية التالية التي تتضمن التزاما بالإبلاغ أو انضمت إليها: العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية (موعد تقديم التقرير الأول ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٣)، العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (موعد تقديم التقرير الأول ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤)، اتفاقية حقوق الطفل (موعد تقديم التقرير الأول ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤)، اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو المهينة (موعد تقديم التقرير الأول ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣)، الاتفاقية الدولية المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (قدم التقرير الأول في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥، ولا يزال يتعين تقديم التقارير التالية)، والاتفاقية المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (موعد التقرير الأول ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣).

١٧٦ - ويحث الممثل الخاص حكومة كمبوديا على النظر في أمر التصديق على الاتفاقيات الدولية الأخرى ذات الصلة بحقوق الانسان أو الانضمام إليها.

١٧٧ - وقد حث المفوض السامي لحقوق الانسان خلال بعثته في كمبوديا، على عدم إبطاء كمبوديا في تقديم تقاريرها بموجب التزامات المعاهدات المذكورة آنفا. ويكرر الممثل الخاص هذه التوضيحية المقدمة الى حكومة كمبوديا، وهو يرحب بإنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات للإشراف على إعداد التقارير. كما ينبغي أن يقدم مركز حقوق الانسان، وكذلك وكالات الأمم المتحدة الأخرى، مساعدات ضمن الموارد المتاحة لمساعدة كمبوديا على الوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال الإبلاغ. ولأسباب ترجع الى تاريخ كمبوديا الحديث والتزام الأمم المتحدة الخاص، المتمثل في سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، ثمة اهتمام كبير بتقارير كمبوديا بموجب التزامات المعاهدات. وبناء على ذلك ينبغي، في رأي الممثل الخاص، أن تحاول كمبوديا تقديم تقاريرها في الوقت المناسب.

فاء - المسائل الأمنية

١٧٨ - تلقى الممثل الخاص، أثناء بعثته الثالثة، إفادات مفصلة عن أنشطة المركز الكمبودي للأعمال المتعلقة بالألغام والمنظمات غير الحكومية الضالعة في إزالة الألغام في كمبوديا، وشارك بنشاط في المناقشات المتعلقة بهذه الأعمال. وهو يرحب بالدعم القوي الذي تقدمه حكومة كمبوديا وبالدعم المقدم على النطاق الدولي لما يبذله من جهود هامة لإزالة الألغام المصوبة ضد الأفراد وتلك المصوبة ضد الدبابات وهي ألغام منتشرة كثيرا في كمبوديا.

١٧٩ - ويؤيد الممثل الخاص توصيات مجموعة الوكالات والمنظمات غير الحكومية المشاركة في أنشطة إزالة الألغام، التي صدرت في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤ أثناء بعثته الميدانية (انظر المرفق الرابع لهذا التقرير). وهو يلاحظ أنه تم إحراز بعض التقدم في استعراض الاتفاقية والبروتوكول الدوليين الساريين لعام ١٩٨٠. وهو يحث بوجه خاص على ما يلي:

(أ) تنفيذ حكومة كمبوديا الصارم للأنظمة القانونية المتعلقة بحيازة الألغام البرية واستخدامها في كمبوديا؛

(ب) النظر في أمر وقف القوات المسلحة الكمبودية الملكية، من جانب واحد، وعمليات زرع مزيد من الألغام المضادة للأفراد بغية وضع حد لدورة اكتساح الألغام البرية أراضي كمبوديا؛

(ج) تقديم طلب الى الأمين العام للنظر في الدعوة الى عقد مؤتمر دولي، في وقت ملائم، لإعطاء زخم جديد لما يحرز من تقدم في مجال القضاء على هذه الوسائل المدمرة التي تساعد على شن الحروب وما يترتب عليها من آثار رهيبة وعشوائية بالنسبة للمدنيين؛

(د) اضطلاع حكومة كمبوديا بأنشطة تهدف إلى توعية السكان وتثقيفهم في مجال الألغام، وخاصة في المناطق الريفية ومناطق النزاع؛

(هـ) تعزيز التكنولوجيات الجديدة في مجال إزالة الألغام؛

(و) حظر استخدام الألغام البلاستيكية على النطاق الدولي، لأنها تكاد لا تحتوي على أي أجزاء معدنية لأن اكتشافها، بناء على ذلك، عسير للغاية.

١٨٠ - ويوجه الممثل الخاص الانتباه مرة أخرى الى التوصيات الواردة في تقريره الأول بشأن فرض مراقبة دولية على تصنيع الألغام المضادة للأفراد والمضادة للدبابات وتصديرها والاتجار بها. وهو يكرر التوصيات المنطبقة المذكورة في هذا التقرير. إن ما شاهده الممثل الخاص أثناء بعثته الثالثة في كمبوديا من خسائر كبيرة في أرواح البشر والبيئة الكمبودية وفي استقرار المجتمع المدني في ذلك البلد كل ذلك يضاعف سمة الاستعجال الذي تتصف بها هذه التوصيات.

صاد - الدعم والمساعدات التقنية الجارية

١٨١ - يعرب الممثل الخاص عن ترحيبه بالخطوات التي اتخذها مركز حقوق الإنسان لتسهيل أعمال مكتبه في كمبوديا. وقد نشأ عدد من المشاكل في الترتيبات الإدارية المتعلقة بتمويل المكتب ودعم تشغيله من

جنييف. وقد قدم الممثل الخاص بيانات تتعلق بهذه المشاكل ويوصى بأن يستمر الاهتمام بها على أعلى المستويات في الأمم المتحدة، ويرحب بتعيين أول مدير للمكتب.

١٨٢ - ويرحب الممثل الخاص بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين مركز حقوق الإنسان ومتطوعي الأمم المتحدة لتوفير ثلاثة متطوعين لمكتب مركز حقوق الإنسان في كمبوديا بغية تعزيز أنشطته على مستوى المحافظات. ويؤكد الممثل الخاص على ألا تقتصر أنشطة المكتب في كمبوديا على بنوم بنه، بل ينبغي توسيع نطاقها لتشمل محافظات كمبوديا حتى تتحقق لها الفعالية. كما ينبغي توجيه اهتمام خاص، في هذا السياق، لدعم مجموعات حقوق الإنسان وتزويدها بالمشورة اللازمة. ويرحب الممثل الخاص بتعيين أول متطوع من الأمم المتحدة، وينوي المكتب إرساله إلى مكان عمله في المحافظات حالما ينهي تدريبه التحضيري الضروري، وتسمح الحالة الأمنية بذلك.

١٨٣ - ينبغي أن تتمثل المهمة الأساسية لمركز حقوق الإنسان في كمبوديا في تقديم الدعم والمساعدة لحكومة كمبوديا وللمنظمات غير الحكومية والسكان. ويثني الممثل الخاص على ما أنجزه موظفو المكتب في كمبوديا من أعمال تتسم بالتفاني والفعالية. وأعرب عن ارتياحه لعبارات الشناء المتكررة التي تلقاها أثناء بعثته من ممثلي حكومة كمبوديا والمنظمات غير الحكومية والهيئات الدبلوماسية ووكالات الأمم المتحدة وغيرها لما قدمه هؤلاء الموظفون من مساعدة.

١٨٤ - ويوصي الممثل الخاص بأن يجري مركز حقوق الإنسان تقييما لمدى متابعة وتنفيذ التوصيات التي قدمها الممثل الخاص في هذا التقرير وفي تقريره السابق. ويسري هذا على التوصيات الموجهة إلى السلطات الحكومية والدول الأعضاء في الأمم المتحدة والهيئات الأخرى في الأمم المتحدة ومركز حقوق الإنسان ذاته. وينبغي أن يشكل تقييم فعالية توصيات الممثل الخاص وفعالية أنشطة مركز حقوق الإنسان جانبا منتظما من جوانب عمل المكتب.

١٨٥ - وينبغي أن تطلب كمبوديا المساعدة من مكتب مركز حقوق الإنسان في كمبوديا ومركز حقوق الإنسان في جنييف. وبإمكانها أن تعتمد على الممثل الخاص في تزويدها بالمشورة والدعم المستمرين. وبإمكانها أيضا أن تعتمد على تفهم ممثل الأمين العام في كمبوديا الذي قدم للممثل الخاص الكثير من المساعدة القيمة. وأهم من ذلك كله، بإمكانها أن تعول على دعم واهتمام مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، الذي عملت بعثته إلى كمبوديا في تموز/يوليه ١٩٩٤ على تعزيز بعثة الممثل الخاص.

الحواشي

(١) E/CN.4/1994/73 و Add.1.

(٢) حزب كمبوتشيا الديمقراطية هو الاسم الرسمي "للخمير الحمر". والجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية هو الاسم الرسمي لجيش المفاوير.

(٣) توقفت الحكومة المنتخبة حديثاً، منذ تشكيلها، عن مناداة الخمير الحمر بأسمائهم الرسمية. وتشير إليهم بـ "جماعة الخمير الحمر" أو "جماعة كمبوتشيا الديمقراطية".

(٤) فازت الجبهة الوطنية المتحدة الملكية من أجل كمبوتشيا مستقلة ومحايدة ومسالمة وتعاونية، بأغلبية المقاعد في الانتخابات. وقد هزم حزب الشعب الكمبودي الذي يضم كثيراً من أعضاء الحزب الشيوعي السابق في الانتخابات. ومع ذلك ما برح حزب الشعب الكمبودي يحتفظ بتأثير كبير في حكومة الائتلاف التي تشكلت بعد الانتخابات وشارك فيها.

(٥) E/CN.4/1994/73/Add.1.

(٦) E/CN.4/SUP.2/1993/6، الفقرة ٥١.

(٧) اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر والبروتوكول المتعلق بحظر أو تقييد استعمال الألغام أو الأفخاخ المتفجرة والأجهزة الأخرى (البروتوكول الثاني) (انظر حولية الأمم المتحدة لنزع السلاح، المجلد الخامس ١٩٨٠، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.81.9.4)، التذييل السابع.

المرفق الأول

برنامج البعثة الثانية للممثل الخاص للأمين العام
المعني بحالة حقوق الانسان في كمبوديا (٢٦ - ٢٨
أيار/مايو ١٩٩٤)

٢٦ أيار/مايو ١٩٩٤

اجتماع في بنوم بنه مع السيد بيني فيديونو، ممثل الأمين العام في كمبوديا

اجتماع مع السيد شم سنفون، وزير العدل

اجتماع مع السلك الدبلوماسي

٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤

اجتماع مع الصحفيين والمستشارين الأجانب بشأن قانون الصحافة

زيارة سجن الشرطة القضائية في بنوم بنه

اجتماع مع السيد لوي سيم شهيانغ، الرئيس بالنيابة للجمعية الوطنية

اجتماع مع السيد سرج دوкас، الممثل القطري، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

اجتماع مع المنظمات الكمبودية غير الحكومية المعنية بحقوق الانسان

اجتماع مع موظفي مكتب مركز حقوق الانسان في كمبوديا

اجتماع مع السيد كم سوخا، رئيس لجنة حقوق الانسان وتلقي الشكاوى التابعة للجمعية الوطنية

٢٨ أيار/مايو

اجتماع مع رابطة صحفيي الخمير

اجتماع مع السيد اينغ مولي، وزير الاعلام

اجتماع مع السيد هنج فونغ بونشات، الخبير القانوني الملحق بالحكومة

المرفق الثاني

برنامج البعثة الثالثة للممثل الخاص للأمين العام
المعني بحالة حقوق الانسان في كمبوديا (١٦ - ٣٠
تموز/يوليه ١٩٩٤)

١٦ تموز/يوليه ١٩٩٤

اجتماع مع السيد بيني فيديونو، ممثل الأمين العام في كمبوديا

اجتماع مع السلك الدبلوماسي

اجتماع مع موظفي مكتب مركز حقوق الانسان في كمبوديا

١٧ تموز/يوليه ١٩٩٤

اجتماع مع المنظمات الكمبودية غير الحكومية المعنية بحقوق الانسان

اجتماع مع السيد كم سوخا، رئيس لجنة حقوق الانسان وتلقي الشكاوى التابعة للجمعية الوطنية

اجتماع إعلامي بشأن مسألة الألغام البرية مع مؤسسة Halo Trust والمركز الكمبودي لمعالجة الألغام

١٨ تموز/يوليه ١٩٩٤

اجتماع مع السيد نفون نون، وهو صحفي محتجز في سجن الشرطة القضائية

اجتماع في سيهانوكفيل مع رئيس المحكمة والمدعي العام

اجتماع مع الحاكم

١٩ تموز/يوليه ١٩٩٤

زيارة سجن (مقابلات مع المحتجزين وموظفي السجن والمدير)

اجتماع مع القائد العسكري

اجتماع مع رئيس الشرطة

اجتماع مع المجموعات المحلية المعنية بحقوق الانسان

٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٤

اجتماع في باتمبانغ مع ممثلي منظمة العمل الدولية

زيارة الى عملية إزالة الألغام من الطريق الرئيسي ١٠ (المؤدي الى بايلن)

زيارة إلى بونغ امبيل

زيارة الى مستشفى يام مورنات

٢١ تموز/يوليه ١٩٩٤

زيارة سجن (مقابلة المحتجزين وموظفي السجن والمدير)

اجتماع مع نائب الحاكم، السيد سيري كوزال

اجتماع مع رئيس المحكمة

اجتماع مع الجنرال فان ناي، مفوض الشرطة

٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٤

اجتماع مع الحاكم السيد أونغ سامي

اجتماع مع المجموعات المحلية المعنية بحقوق الانسان

اجتماع في بنوم بنه مع موظفي مكتب مركز حقوق الانسان في كمبوديا

اجتماع مع السيد نغوين غوك سان، رئيس الرابطة الفيتنامية

٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٤

زيارة المشردين من أصل فييتنامي في شري توم على الحدود مع فييت نام

اجتماع مع شرطة الحدود الكمبودية

٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٤

اجتماع مع السيد بورسيل، المسؤول عن التعاون الخارجي فيما بين حكومة فرنسا وحكومة كمبوديا

٢٤ - ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٤

البرنامج المشترك مع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الانسان (انظر A/49/635، المرفق الثاني)

٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٤

اجتماع مع السيد لاو مونغ هي، المدير بالنيابة للمركز الكمبودي لمعالجة الألغام

اجتماع مع السيد ألكس مارسيلينو، فرقة العمل المعنية بحقوق الانسان

اجتماع مع رابطة صحفيي الخمير

٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٤

اجتماع مع الجنرال ين سرينغ، رئيس إدارة السجون، وزارة الداخلية

اجتماع مع السيد بو تونغ، الرئيس والسيد سر سات، نائب الرئيس، لجنة الشؤون الداخلية التابعة للجمعية الوطنية

اجتماع مع السفير الفرنسي

اجتماع مع المنظمات المعنية بإزالة الألغام في كمبوديا

اجتماع مع السيد خوليو خلدريس، المدير التنفيذي لمعهد الخمير للديمقراطية

اجتماع مع السيد كيت سوكن، وزير الدولة لشؤون المرأة

اجتماع مع السيد براد آدامز، المستشار القانوني للجنة حقوق الانسان وتلقي الشكاوى التابعة للجمعية الوطنية

٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٤

اجتماع مع الخبراء القانونيين الحكوميين

اجتماع مع السيد خان مون، رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والصحية والعمالية وشؤون المرأة

اجتماع مع السيد مون سوبان، نائب رئيس اللجنة التشريعية التابعة للجمعية الوطنية

اجتماع مع السفير الألماني

اجتماع مع المعهد الكمبودي للموارد الانمائية

اجتماع مع مجموعات نسائية وأشخاص متقدمين في السن

مؤتمر صحفي بشأن مسألة الألغام

اجتماع مع السفير الفيتنامي

٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤

اجتماع مع الجنرال لو رامين، مدير إدارة الهجرة، وزارة الداخلية

اجتماع مع مجموعات دينية

اجتماع مع السيد ريتشارد ريناس، منظمة الصحة العالمية

اجتماع عام مع وسائط الاعلام بشأن مسألة حقوق الانسان في كمبوديا

اجتماع مع السيد جون هولوي، مستشار وزير الخارجية

٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٤

اجتماع مع السفير الاسترالي

اجتماع مع السيد نورودوم سيريفود، وزير الخارجية

المرفق الثالث

التوصيات المتعلقة بحقوق الانسان - ١٩٩٤

المرفق الثالث (تابع)

المرجع	نوع القضية	الاجراء
التوصية ٩٤/١ المتعلقة بحقوق الانسان (٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤)	طرد مستوطنين مسلحين بالقوة من حي مينشي (١٨ شباط/فبراير ١٩٩٤)	استجابة تنطوي على دعم من جانب رئيس الوزراء تلاها اجتماع مع وزير الدفاع لتوضيح القضية والافراج عن ٣٥ محتجزا وإدانة ١٢ آخرين. ادعاءات بالاحتجاز في غرفة مظلمة وسوء المعاملة وإعدام مؤكد لقروي دون محاكمة وقتل طفل دون تحقيق أو حكم
التوصية ٩٤/٢ المتعلقة بحقوق الانسان (٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤)	احتجاز سجين خمير بين موش (١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣)	قضية أثارها الممثل الخاص مع وزير الداخلية. تم الافراج عن السجين في ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٤
التوصية ٩٤/٣ المتعلقة بحقوق الانسان (٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤)	محاولة اغتيال ضابطين سابقين في الجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية بعد استسلامهما (٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤)	لم يتم استلام أي رد. لم يجر أي تحقيق رسمي
التوصية ٩٤/٤ المتعلقة بحقوق الانسان (٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤)	اعتداءات على صحفيين: هجوم بالقنابل اليدوية على مقر صحيفة Antarakum: اعتقال محرر الصحيفة Morning News (٢٣ و ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٤)	لم يجر استلام أي رد. تحقيق غير نهائي في القضية الأولى. الافراج عن المحرر بعد ٤٨ ساعة
التوصية ٩٤/٥ المتعلقة بحقوق الانسان (١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٤)	قتل ١٣ مدنيا فييتناميا (وجرح ما يزيد على ٢٥ شخصا) في قرية بيم سو في ناحية سانغ، مقاطعة كندال (٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤)	تم، بعد التحقيق، الافراج عن سبعة متهمين معتقلين لعدم توفر الأدلة. ولم يتخذ أي اجراء آخر في هذه القضية

المرفق الثالث (تابع)

المرجع	نوع القضية	الاجراء
التوصية ٩٤/٦ المتعلقة بحقوق الانسان (١٩ أيار/مايو ١٩٩٤)	محاولة اغتيال كبير قضاة المحكمة البلدية في سيهانوكفيل	يقال إنه تم تخفيض رتبة الفاعل وانزلت بحقه عقوبة إلا أن هذه الاجراءات لم تؤكد أياً مصادراً مستقلة
التوصية ٩٤/٧ المتعلقة بحقوق الانسان (٢٣ أيار/مايو ١٩٩٤)	صادرت وزارة الداخلية ١٠ ٠٠٠ نسخة من عدد لصحيفة Sokal، مما أدى الى التوقف مؤقتاً عن طبعها	لم يتم استلام أي رد. ولم يتخذ أي اجراء
التوصية ٩٤/٨ المتعلقة بحقوق الانسان	سجن الشرطة القضائية	عمليات الاصلاح المضطلع بها في السجن. نقل معظم المحتجزين الى سجن T-3 و Prey Sar
التوصية ٩٤/٩ المتعلقة بحقوق الانسان (٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤)	قانون الصحافة	لا يزال القانون قيد النظر
التوصية ٩٤/١٠ المتعلقة بحقوق الانسان (٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤) والتوصية ٩٤/١١ المتعلقة بحقوق الانسان (١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤)	قضية Voat Cheu Kmau (خطف واعتقال واعدام مدنيين في مراكز اعتقال سرية على يد أفراد عسكريين في مقاطعة باتمبانغ)	أفاد وزير الخارجية في رد غير خطي أن القضية قدمت الى الوزارات ذات الصلة لاتخاذ الاجراءات المناسبة بشأنها. ووجه الملك رسالتين متتاليتين الى رئيس الوزراء المشاركين يطلب منهما اتخاذ الاجراءات يؤكد التحقيق الذي أجراه المدعي العام العسكري وجود سجون سرية وتنفيذ اعدامات في السابق واحتجاز مدنيين حالياً. لم تتوصل لجنة التحقيق الثانية، التي أمر بتشكيلها رئيسا الوزراء المشاركون، الى أي نتيجة نهائية. ضمانات شفوية مقدمة من السلطات المركزية وسلطات المقاطعة تتعلق بحماية محتجزين اثنين
التوصية ٩٤/١٢ المتعلقة بحقوق الانسان (٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤)	قتل مدنيين على يد أفراد عسكريين في مقاطعة كراتي (نيسان/أبريل ١٩٩٤)	محاكمة وسجن ثلاثة من الجنود الخمسة المتهمين

المرفق الثالث (تابع)

المرجع	نوع القضية	الاجراء
التوصية ٩٤/١٣ المتعلقة بحقوق الانسان (٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤)	توصيات بشأن مشروع قانون الصحافة	معظم التعليقات المدرجة في مشروع القانون تقدم بها وزير الاعلام
التوصية ٩٤/١٤ المتعلقة بحقوق الانسان (١٣ تموز/يوليه ١٩٩٤)	اعتقال السيد نفون نون محرر صحيفة Morning News (٩ تموز/يوليه ١٩٩٤)	لم يتم استلام أي رد خطي. أطلع رئيس الوزراء الأول ووزير الداخلية، بالنيابة عن الحكومة، المفوض السامي والممثل الخاص على أنه سيتم اتخاذ اجراء للافراج عن السيد نفون. وتم الافراج عنه بكفالة في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٤
التوصية ٩٤/١٥ المتعلقة بحقوق الانسان (٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٤)	ظروف سجن السيد نفون نون	لم يتم استلام أي رد. سمح للمحتجز بالاجتماع بابنه على انفراد مرة واحدة فقط. لم يسمح له بالقيام بتمارين رياضية خارج الزنزانة. وفي النهاية، تم الافراج عن المحتجز في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٤، بانتظار المحاكمة
التوصية ٩٤/١٦ المتعلقة بحقوق الانسان (٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤)	المدنيون الفيتناميون المشردون في شري توم (الحدود الكمبودية - الفيتنامية)	لم يتم استلام أي رد. أعطت الحكومة ضمانات بأنه سيعطى الاهتمام اللازم لهذه القضية في إطار قانون الهجرة الذي ستعتمده قريبا الجمعية الوطنية

المرفق الرابع

توصيات بشأن الألغام البرية

ألف - حكومة كمبوديا

١ - يتوجب على حكومة كمبوديا أن تعلن حظرا كاملا ودائما على استيراد وتخزين واستخدام الألغام البرية.

٢ - وينبغي أن يشمل هذا الحظر تدمير جميع المخزونات الموجودة من الألغام الخاضعة لسيطرة الحكومة.

٣ - إن القول بأن استمرار الجيش الوطني لكمبوديا الديمقراطية ("الخمير الحمر") في استخدام الألغام هو الذي يفرض على القوات الكمبودية الملكية المسلحة أن تستخدم هذه الألغام أيضا، يوجد حلقة مفرغة قوامها الموت والمعاناة ينبغي أن تكسر. وينبغي لأعضاء الحكومة أن يضطلعوا بمسؤولية البدء بمبادرة جديدة للتخلي عن وسيلة العنف الخاص هذه ضد إخوانهم من البشر. وفي مقابل كل لغم جديد يوضع، يفقد رجل أو امرأة أو طفل عضوا من أعضائه أو حياته اليوم أو غدا أو بعد شهر أو بعد ثلاث أو خمس سنوات.

٤ - وكحد أدنى، على الحكومة والجمعية الوطنية أن تنظرا في اتخاذ عدة تدابير أخرى:

(أ) ينبغي للحكومة أن تعتبر حيازة الألغام واستخدامها من جانب أشخاص غير عسكريين، ومن جانب عسكريين وميليشيا غير مصرح لهم بذلك خروجا على القانون. فمن الممكن، في جيش منضبط ومدرّب، السيطرة على استخدام الألغام بدقة إذ أن الإذن بإصدار الألغام وزرعها كثيرا ما يعود إلى رتب قيادية عليا؛

(ب) وإذا لم يكن هذا مقبولا، على الحكومة أن تحدد وتدخل، على الأقل ضمن القوات المسلحة، قواعد وإجراءات دقيقة تهدف إلى تنظيم ومراقبة أي استخدام للألغام من جانب العسكريين للألغام. وعلى وجه الخصوص، إذا تعين الاستمرار في استخدام الألغام، توجب أن تزرع في أنماط يمكن رسم خرائط واضحة لها وأن تعلم وتسجل وفقا لاتفاقية عام ١٩٨٠ المتعلقة بحظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر والبروتوكول المتعلق بحظر أو تقييد استخدام الألغام أو الأفخاخ المتفجرة والأجهزة الأخرى (البروتوكول الثاني)؛

(ج) ينبغي أن يوقف على الفور استيراد واستخدام الألغام البلاستيكية التي لا تكاد تحتوي على أي أجزاء معدنية مما يجعل اكتشافها عسيرا وبطيئا وباهظ التكلفة وخطيرا للغاية. وينبغي على الفور تدمير المخزونات الحالية من هذه الألغام وحظر استخدامها والمعاقبة عليها بشدة.

باء - المجتمع الدولي

٥ - بإنشاء المركز الكمبودي للتدابير المتعلقة بالألغام والمنظمات غير الحكومية التي تقدم له الدعم، أصبح لكمبوديا أفضل قدرات في العالم في مجال إزالة الألغام. وأهم من ذلك كله، فإن الخبرة الموجودة والقدرة المحلية على تطهير البلد من الألغام تتعاضد كل يوم. وما ينقصها هو توافر تمويل واقعي طويل الأجل على نطاق يتناسب وحجم المشكلة (أنفق ٩٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في إزالة الألغام في الكويت مقابل ١,٤ مليون من دولارات الولايات المتحدة تقريبا أنفق حتى الآن في كمبوديا). والنطاق الواقعي هو توفير ١٠ ٠٠٠ عامل في مجال إزالة الألغام لمدة ١٠ سنوات وإدخال تقنيات آلية فعالة لإزالة الألغام. وتبلغ تكلفة هذا ٣٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة تقريبا في السنة. وبدون هذا القدر من التمويل، فإن جزءا كبيرا من الألغام سوف "يُزال" بأقدام من يدوس عليها من الأطفال أو الكبار.

٦ - وطوال عقدين من الزمن، ساهم المجتمع الدولي كثيرا في إذكاء نيران الصراع الكمبودي، مهيتا بذلك بيئة وضعت فيها ملايين الألغام. ومسؤوليته الأخلاقية المستمرة تجاه الشعب الكمبودي تقتضي أن يبذل قصاره لإزالة ما تشكله الألغام من خطر دائم على أرواح عشرات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال وأمنهم في كمبوديا:

٧ - وتوصياتنا هي كالتالي:

(أ) من الأهمية البالغة تعزيز الجهود التكميلية التي تضطلع بها حاليا المنظمات الوطنية والدولية المشاركة في إزالة الألغام وفي أنشطة التوعية والتثقيف في مجال الألغام وتقديم المساعدات التقنية وتقديم مساعدات لضحايا الألغام، والتعجيل بها؛

(ب) تقوم المنظمات الوطنية والدولية لإزالة الألغام في كمبوديا بإنجاز مهمة حيوية للغاية. وهي تحتل مكان الصدارة فيما يبذل من جهود لحماية وتعزيز أول وأهم حق من حقوق كل إنسان ألا وهو: الحق في الحياة وفي الأمان على شخصه كإنسان؛

(ج) وفي هذا الصدد، من المهم للغاية أن يتوفر تمويل دولي، وتقديم مشرفين/مدربين أجنبية لتعزيز وتدعيم المركز الكمبودي للتدابير المتعلقة بالألغام بوصفه الوكالة الوطنية لإزالة الألغام؛

(د) ومن المهم بصورة أساسية أيضا أن يستمر تمويل الوكالات غير الحكومية مثل Halo Trust و MAG، والمنظمة الدولية للمعوقين و VVAF، وغيرها من المنظمات التي تضطلع بدور بالغ الأهمية ومكمل في هذه الجهود، تمويلًا كافيًا لا لمواصلة وتعزيز أنشطتها الراهنة فحسب ولكن أيضًا لتنمية هذه المنظمات وتوسيعها لتحقيق أقصى قدر من طاقاتها البشرية والتقنية؛

(هـ) وفي هذا الصدد، يكتسي التزام المجتمع الدولي ودعمه من الناحية المعنوية والمالية أهمية فائقة. فينبغي أن يستمر هذا الدعم ويتعاظم بصورة تتناسب وحجم مشكلة الألغام وخطورتها في كمبوديا. وينبغي أن يكون هذا الالتزام ذا طابع طويل الأجل. وليس الكمبوديون بغافلين عن معاناة الشعوب التي تمر بظروف مماثلة في أفغانستان وأنغولا وكردستان وموزامبيق وفي أماكن أخرى. فهي معاناة مشتركة وتتطلب استجابة مشتركة؛

(و) ومن شأن ترجمة هذه الجهود الدولية المتواصلة إلى أنشطة ميدانية تضطلع بها منظمات إزالة الألغام، إذا ما أعطيت الأولوية الملائمة، أن تسهم في تطهير معظم حقول الألغام التي تحظى بالأولوية وذلك خلال فترة متوسطة الأجل (ثلاث إلى خمس سنوات). وفي مجال إزالة الألغام، يمكن، إذا تسنى زيادة قدرات إزالة الألغام، تحقيق المزيد والمزيد على المدى المتوسط، ويمكن أن تصان الأرواح والأرجل والأذرع والأعين والأسر والكرامة الإنسانية، ويمكن أن تتاح الفرصة للكثير من المجتمعات لتعود إلى حياتها العادية، بمنأى عن الخطر، وإلى مزيد من الازدهار؛

(ز) وفي الوقت الحاضر، ينفذ معظم أعمال إزالة الألغام، إن لم يكن جميعها، يدويًا. وهناك أيضًا مبادرات تتضمن إجراء تجارب بأجهزة آلية لإزالة الألغام. فينبغي التشجيع على تقييم الأساليب المتبعة واستحداث أشكال جديدة من الأساليب الآلية لإزالة الألغام وتطويرها بشكل فعال، بحيث تكمل هذه الأساليب في البداية جهود إزالة الألغام باليد ثم تتجاوزها؛

اتخاذ خطوات فورية نحو فرض حظر دولي على الألغام البرية

(ح) يتمثل الهدف الأسمى لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى التصدي الفعال لمسألة الألغام في إعلان حظر عالمي كامل ودائم على الألغام البرية، وإعلان عدم مشروعيتها إنتاجها وتخزينها وبيعها وتصديرها واستيرادها. وفي الوقت الذي يتعاظم فيه الوعي والإدراك على المستوى الدولي في اتجاه تحقيق هذا الهدف، ينبغي أن ينظر المجتمع الدولي في البحث عن حلول بديلة مؤقتة. وتشمل هذه ما يلي:

١٠ إعادة النظر في البروتوكول الثاني لاتفاقية عام ١٩٨٠ المتعلقة بالأسلحة وهو البروتوكول الذي ثبت عدم جدواه ودخل فيما يبدو طريقًا مسدودًا، وإن كان قد قصد به مراقبة استخدام الألغام؛

٢٠ إنشاء صندوق دولي تديره الأمم المتحدة لتعزيز وتمويل برامج في جميع أنحاء العالم للتوعية بالألغام وإزالتها والقضاء عليها؛

٢١ قبول التزام البلدان المسؤولة عن إنتاج الألغام المضادة للأفراد وانتشارها، بالمساهمة في هذا الصندوق الدولي؛

(ط) إننا نطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يتخذ مبادرة جديدة تتسم بخصوصية الخيال على نحو ما دعى إليه الممثل الخاص لحقوق الإنسان في كمبوديا في تقريره إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في أوائل عام ١٩٩٤^(١). وبالإمكان أن تشمل هذه المبادرة عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى في عام ١٩٩٥ لتتبع اتفاقية عام ١٩٨٠ التي أثبتت عدم فعاليتها في منع انتشار الألغام على صعيد عالمي مما أدى ذلك إلى نتائج مدمرة تمثلت في انتشار الموت والمعاناة؛

(ي) ونطلب من وسائط الإعلام الدولية أن تضطلع بدور رئيسي في إطلاع المجتمع العالمي على ما تسببه الألغام من معاناة بشرية رهيبة. وإذا كان لصرخات المشوهين والقتلى وأسره وأصدقائهم أن تسمع فسوف تطالب الحكومات المسؤولة والراضية عما أنجزته وقساة القلوب من الناس والعسكريين اللامبالين باتخاذ إجراءات فعالة، والصرخات لا تزال تأتي من كمبوديا بمعدل ٣٠٠ ضحية من ضحايا الألغام البرية كل شهر، وبقينا فقد صرخ هؤلاء بما فيه الكفاية.

الحواشي

(أ) E/CN.4/1994/73 و Add.3.
